Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

العراق

اعادة الاعمار والاستثمار

الجزء ٢

تقييم الاضرار والاحتياجات للمحافظات المتضررة

مجموعة البنك الدولي
كانون الثاني ٢٠١٨

العراق

اعادة الاعمار والاستثمار

الجزء ٢

تقييم الاضرار والاحتياجات للمحافظات المتضررة

الحقوق والتراخيص:
تخضع المواد في هذا العمل الى حقوق التأليف والنشر. ونظرا لأن الحكومة العراقية والبنك الدولي يشجعان على نشر معرفتهما، فانه يمكن إعادة إنتاج هذا العمل، كليا أو جزئيا، لأغراض غير تجارية طالما تتم الاشارة الكاملة الى القائمين على هذا العمل.

وينبغي توجيه جميع الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى منشورات البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي.
1818 H Street NW, Washington,
DC 20433, USA
fax: 202-522-2625
e-mail: pubrights@worldbank.org

تنويه: على الرغم من أن جميع الجهود قد بذلت لتحسين دقة المعلومات التي تم جمعها وتحليلها، فان التقييم عام وشامل وتم إنتاجها في إطار زمني سريع لضمان ملائمة البيانات حول الاضرار. ويقدم التقييم صورة شاملة لآثار النزاع على البنية التحتية المادية ونوعية الخدمات، ولكنه ليس بديلا للتقييمات المتعمقة للقطاعات. وقد تم جمع البيانات حول الاضرار في بيئة أمنية صعبة، وذلك باستخدام الأساليب الميدانية وعن بعد. وبالتالي توجد قيود كبيرة على البيانات. ويقدم جزء من الأضرار المقدمة تقديرات تستند إلى افتراضات، ويعبر عن القيمة النقدية من حيث تكاليف الاستبدال في فترة ما قبل الأزمة.

هذا العمل هو نتاج للحكومة العراقية وموظفي البنك الدولي. ولا تعكس النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة آراء المدراء التنفيذيين للبنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذا العمل. ولا تعني الحدود والألوان والفئات وغيرها من المعلومات التي تظهر على أي خريطة في هذا العمل أي حكم من جانب البنك الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد أو قبول هذه الحدود

المقدمة

لقد أجبر النِزاع الذي احدثه تنظيم داعش أكثر من ٥ ملايين عراقي على الفرار من ديارهم، وتسبب في تدمير المدارس وتعطيل المستشفيات. وتأثرت سبعُ محافظاتً بشدة على أثر ذلك النِزاع، ما احدث موجات من الصدمة سادت البلاد بأسرها. وإبان تلك الاوقات التي سادها اليأس، بقيت دول الجوار والمجتمع العالمي متضامنةً معنا.

لقد حان الوقت الان، وبعد المعاناة الإنسانية والدمار المادي الهائل الذي تسبب به الصراع، للتحول بنظرنا من الماضي تجاه المستقبل. ولقد آن الأوان لإعادة بناء البلد وتقويم حياة مواطنيه في الداخل.

اليوم، ومع عودة نصف النازحين العراقيين، بات من الضروري ان نخطط للتعافي وإعادة الإعمار، وتهيئة الظروف المواتية لعودتهم، واستعادة سبل كسب العيش وتقديم الخدمات لجميع المواطنين في العراق. وتتمثل التحديات المقبلة في صياغة وتنفيذ خطة لإعادة البناء تأخذ في نظر الاعتبار تطلعات الناس فضلاً عن القيود التي فرضها عاملي الوقت والتمويل المالي. ان إعداد خطة شاملة لإعادة الإعمار يحتاج إلى تقييم مناسب للأضرار والخسائر واحتياجات التعافي.

ان تقييم الاضرار والاحتياجات في العراق هو تقييم لم يسبق له مثيل في كل من نطاقيه القطاعي والجغرافي، فهو يغطي الاضرار والخسائر والاحتياجات في ١٩ قطاع من جميع المحافظات المتضررة من النزاع في العراق. وقد اضطلعت وزارة التخطيط العراقية بهذه المهمة الصعبة بمساعدة جميع الوزارات المعنية في الحكومة، وبالتعاون الوثيق مع البنك الدولي، حيثُ عمل العشرات من الخبراء الوطنيين والدوليين على مدار الساعة لإنتاج هذا التقييم.

لم نركز فقط على المنتج، ولكن أيضاً على الإجراءات وقد تم جمع البيانات ميدانياً من قبل خبراء وطنيين، ومن الجو عن طريق الأقمار الصناعية وعن طريق شبكة الإنترنت من خلال جمع البيانات المتاحة عن طريق تحليلات وسائل التواصل الاجتماعي. وخصُصت ساعات طويلة من المراجعة والتحقق للتأكد من كون تقييم الأضرار والاحتياجات قوياً وشاملاً قدر الإمكان.

وقد وضع التقرير في نظر الاعتبار ما هو منشود وما هو ممكن والهدف هو تقدير الأضرار والوصول إلى الاحتياجات المُقدرة لحشد الأموال والبدء بالتعافي الفوري، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في هذه العملية.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى المسؤولين في الحكومة العراقية، ومشورة وخبرة البنك الدولي، ولكل من ساهم في هذا العمل الغير مسبوق. واتقدم بشكر خاص الى صندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وأتطلع إلى استمرار دعمهم المتواصل لتحقيق الأهداف المنشودة في تقرير تقييم الاضرار والاحتياجات.

الدكتور مهدي العلاق
الامين العام لمجلس الوزراء، الحكومة العراقية

كان يعتقد ان هذا المكان المدمر هو مرقد النبي يونس وهو بمثابة تذكير بالروابط التي تجمع بين مختلف الطوائف الدينية في العراق (الموصل ٢٠١٤)
الصورة: لينا ها (شوترستوك)

المحتويات

I الملخص تنفيذي
XIII ملخصات تقارير القطاع

٢ ١. المقدمة
٢ السياق
٣ الأهداف
٣ المدخل والنطاق
٣ المنهجية
٥ القيود والتحديات الرئيسية للتقييم
٨ ٢. التقييم الاجتماعي وتقييم الصراع

١٥ ٣. تقارير القطاعات
١٥ القطاعات الاجتماعية
١٥ الإسكان
٢٢ الصحة
٢٨ التعليم
٣٥ الحماية الاجتماعية وسبل العيش والفقر
٤٢ التراث الثقافي والسياحة
٥٢ القطاعات الإنتاجية
٥٢ الزراعة
٥٨ الموارد المائية
٦٤ الصناعة والتجارة
٧٠ التمويل والأسواق
٨٠ قطاعات البنية التحتية
٨٠ الطاقة
٨٦ النفط والغاز
٩٣ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
١٠٠ النقل
١٠٦ المياه والصرف الصحي والنظافة
١١٣ الخدمات البلدية
١٢٠ القطاعات الشاملة
١٢٠ الحوكمة
١٢٥ البيئة والغابات

١٣٢ ٤. تقييم الأثر الاقتصادي الكلي

١٤٦ ٥. استراتيجية الإنتعاش وإعادة الإعمار

١٥٠ مُرفق: المختصرات

قائمة بالأشكال

II الشكل ١: النطاق الجغرافي لتقييم الاضرار والاحتياجات في العراق

VIII الشكل ٢: الأضرار والاحتياجات حسب القطاع

١٧ الشكل ٣: حصة الأضرار السكنية

١٩ الشكل ٤: ٪ إجمالي الأضرار لكل مدينة (أصول السكن)

٥٩ الشكل ٥: نسبة الأضرار حسب المحافظة

٧١ الشكل ٦: الاتجاه في الأصول المصرفية

٧٢ الشكل ٧: عدد الفروع المصرفية

٧٤ الشكل ٨: اتجاهات الودائع والائتمان

٧٥ الشكل ٩: مصادر تمويل الدين العام الداخلي

١٠٩ الشكل ١٠: نسبة الأضرار حسب المحافظة

١٣٣ الشكل ١١: خسائر الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

١٣٥ الشكل ١٢: الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (نسبة مئوية)

١٣٩ الشكل ١٣: الأضرار والخسائر حسب القطاع

قائمة بالجداول

IX الجدول ١: الأضرار والاحتياجات حسب القطاع
X الجدول ٢: الاحتياجات ذات الأولوية والمتسلسلة حسب القطاع
١٨ الجدول ٣: أضرار السكن في ٧ محافظات
١٨ الجدول ٤: الأضرار التي لحقت بفئات الأصول في ١٦ مدينة مُختارة
٢١ الجدول ٥: الاحتياجات ذات الأولوية والمتسلسلة
٢٣ الجدول ٦: جرد الأضرار
٢٥ الجدول ٧: تكلفة الأضرار على مستوى المحافظة
٢٦ الجدول ٨: الاحتياجات ذات الأولوية والمتسلسلة للمحافظات
٣٠ الجدول ٩: جرد الأضرار - جميع المدن (عدد المرافق)
٣٠ الجدول ١٠: تكلفة الأضرار على مستوى المحافظة
٣٣ الجدول ١١: الاحتياجات ذات الأولوية والمتسلسلة للمحافظات
٣٦ الجدول ١٢: الخسارة -جميع المحافظات
٣٧ جدول ١٣: تكاليف الأضرار والخسائر على مستوى المحافظة
٤٠ الجدول ١٤: الاحتياجات ذات الأولوية والمتسلسلة
٤٦ الجدول ١٥: جرد الضرر - جميع المدن (متر، التكلفة)
٤٧ الجدول ١٦: التراث الثقافي، المباني الدينية المعاصرة والسياحة - تكلفة الأضرار على مستوى المحافظة
٥٠ الجدول ١٧: التراث الثقافي، المباني الدينية المعاصرة، والسياحة - المحافظة على الاحتياجات ذات الأولوية و المتسلسلة
٥٣ الجدول ١٨: أنواع المزارع الرئيسية وقيمة الناتج
٥٥ الجدول ١٩: تقدير الأضرار والخسائر حسب الأصول
٥٦ الجدول ٢٠: تقدير مستوى الأضرار والخسائر في المحافظات
٥٧ الجدول ٢١: احتياجات التعمير المقدرة للقطاع الزراعي
٦٠ الجدول ٢٢: الأضرار المادية الإجمالية حسب الأصول
٦٠ الجدول ٢٣: أضرار المرافق للمحافظة
٦٣ الجدول ٢٤: الاحتياجات ذات الأولوية والمتسلسلة للمحافظات
٦٥ الجدول ٢٥: جرد الأضرار - جميع المحافظات (عدد المنشات، التكلفة)
٦٦ الجدول ٢٦: الخسائر الاقتصادية الوطنية (شركات التصنيع، إضافة قيمة سابقة)
٦٧ الجدول ٢٧: تكلفة الأضرار على مستوى المحافظة
٦٩ الجدول ٢٨: احتياجات المحافظات ذات الأولوية و المتسلسلة
٧٣ الجدول ٢٩: جرد الأضرار - جميع المحافظات (عدد المنشات، التكلفة)
٧٧ الجدول ٣٠: الاحتياجات العامة / الخاصة للمحافظات
٨٢ الجدول ٣١: جرد الأضرار - جميع المحافظات (عدد المرافق)

٨٣ الجدول ٣٢: تكلفة الأضرار والخسائر على مستوى المحافظة
٨٤ الجدول ٣٣: احتياجات المحافظات ذات الأولوية و المتسلسلة
٨٨ الجدول ٣٤: جرد الأضرار - جميع المدن (عدد المرافق، التكلفة)
٨٩ الجدول ٣٥: الأضرار والخسائر على مستوى المحافظة
٩١ الجدول ٣٦: احتياجات المحافظات ذات الأولوية و المتسلسلة
٩٥ الجدول ٣٧: جرد الأضرار (جميع تكاليف الأضرار لكل أصل وعلى أساس تحليل مستوى المحافظات)
٩٦ الجدول ٣٨: قائمة الخسائر (جميع تكاليف الخسارة لكل عامل على مستوى البلد)
٩٦ الجدول ٣٩: تكاليف الأضرار على مستوى المحافظة
٩٨ الجدول ٤٠: احتياجات المحافظات ذات الأولوية و المتسلسلة
١٠٢ الجدول ٤١: جرد الأضرار - جميع المحافظات (متر، تكلفة)
١٠٢ الجدول ٤٢: تكلفة الأضرار على مستوى المحافظة
١٠٤ الجدول ٤٣: احتياجات المحافظات ذات الأولوية و المتسلسلة
١٠٧ الجدول ٤٤: جرد الأضرار - جميع المدن (عدد المرافق، التكلفة)
١٠٩ الجدول ٤٥: تكلفة الأضرار على مستوى المحافظة
١١١ الجدول ٤٦: الاحتياجات ذات الأولوية والمتسلسلة
١١٦ الجدول ٤٧: جرد الأضرار - جميع المحافظات
١١٦ الجدول ٤٨: تكلفة الأضرار على مستوى المحافظة
١١٧ الجدول ٤٩: الاحتياجات ذات الأولوية والمتسلسلة
١٢١ الجدول ٥٠: الضرر على مستوى المحافظة * وتكلفة الخسارة
١٢٣ الجدول ٥١: احتياجات المحافظات ذات الأولوية و المتسلسلة
١٢٧ الجدول ٥٢: تقدير الأضرار والخسائر الوطنية الناجمة عن النزاعات (عدد المرافق، التكلفة)
١٢٨ الجدول ٥٣: احتياجات المحافظة
١٣٥ الجدول ٥٤: مؤشرات الاقتصاد الكلي
١٤٠ الجدول ٥٥: الأضرار والخسائر على مستوى المحافظة
١٤١ الجدول ٥٦: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي حسب الأنشطة الاقتصادية (نسبة مئوية

فتاة تجري بين انقاض الموصل القديمة وهي تحمل قفص الحمام خاصتها (تموز ٢٠١٧)
الصورة: هيرفا جاكوبووسز (فلكر)

المُلخص التنفيذي

السياق

أدى الصراع الإقليمي الذي أحدثه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق إلى أزمة إنسانية مع نزوح ٥ ملايين عراقي داخلياً وتدمير البنية التحتية والخدمات في المناطق المحتلة سابقا من داعش. وطلبت حكومة العراق من مجموعة البنك الدولي إجراء تقييم للأضرار والاحتياجات لتقييم آثار الأزمة وتأثيرها على البنية التحتية الرئيسية وتقديم الخدمات، والقطاعات الاجتماعية، وسبل العيش، و القطاعات الإنتاجية والشاملة، ولتحديد احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في العراق. ويهدف البرنامج إلى دعم تقييم منسق تقوده البلدان للشروع بعمليات التعافي وإعادة الإعمار من خلال برنامج مشترك بين المؤسسات يدمج الجهود المتضافرة للشركاء الوطنيين والدوليين.

الأهداف

الهدف الرئيسي من تقييم الأضرار والاحتياجات في العراق هو إبلاغ الحكومة العراقية والمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين حول تأثير الأزمة على السكان وسبل العيش والأصول المادية والبنية التحتية وتقديم الخدمات، مثل مجالات الحوكمة، والمجالات الاجتماعية، والبيئة، وما إلى ذلك، فضلا عن إجراء تقدير أولي لاحتياجات التعافي وإعادة الإعمار في العراق. وسيساعد التقييم في توجيه جهود التعافي نحو تهيئة الظروف المواتية لعودة السكان النازحين إلى مناطقهم الأصلية واستعادة سبل كسب العيش وتقديم الخدمات.

النهج والنطاق

النطاق الزمني: تم احتساب الأضرار والخسائر وفقا لخط الأساس الفعلي أو المقدر قبل عام ٢٠١٤ للأصول المادية. وتم تقييم بيانات الأضرار لغاية أوائل كانون الأول ٢٠١٧.

النطاق الجغرافي: ركز تقييم الاضرار والاحتياجات في العراق على المحافظات السبع المتضررة بشكل مباشر، وهي الأنبار وبابل وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين وبغداد. وجرى تقييم عن بعد لأغراض التحقق على ١٦ مدينة وكالتالي: جلولاء، السعدية، البعاج، بيجي، بخديدا، الفلوجة، الحضر، هيت، الموصل، المقدادية، الرمادي، سنجار، الشرقاط، تلعفر، تل كيب، وقرة تبه من ضمن أربع محافظات هي الأكثر تضرراً: الأنبار، ديالى، نينوى، صلاح الدين. وقد تم اختيار هذه المدن بالتشاور مع وزارة التخطيط العراقية ومجموعة البنك الدولي.

الشكل ١: النطاق الجغرافي لتقييم الاضرار والاحتياجات في العراق

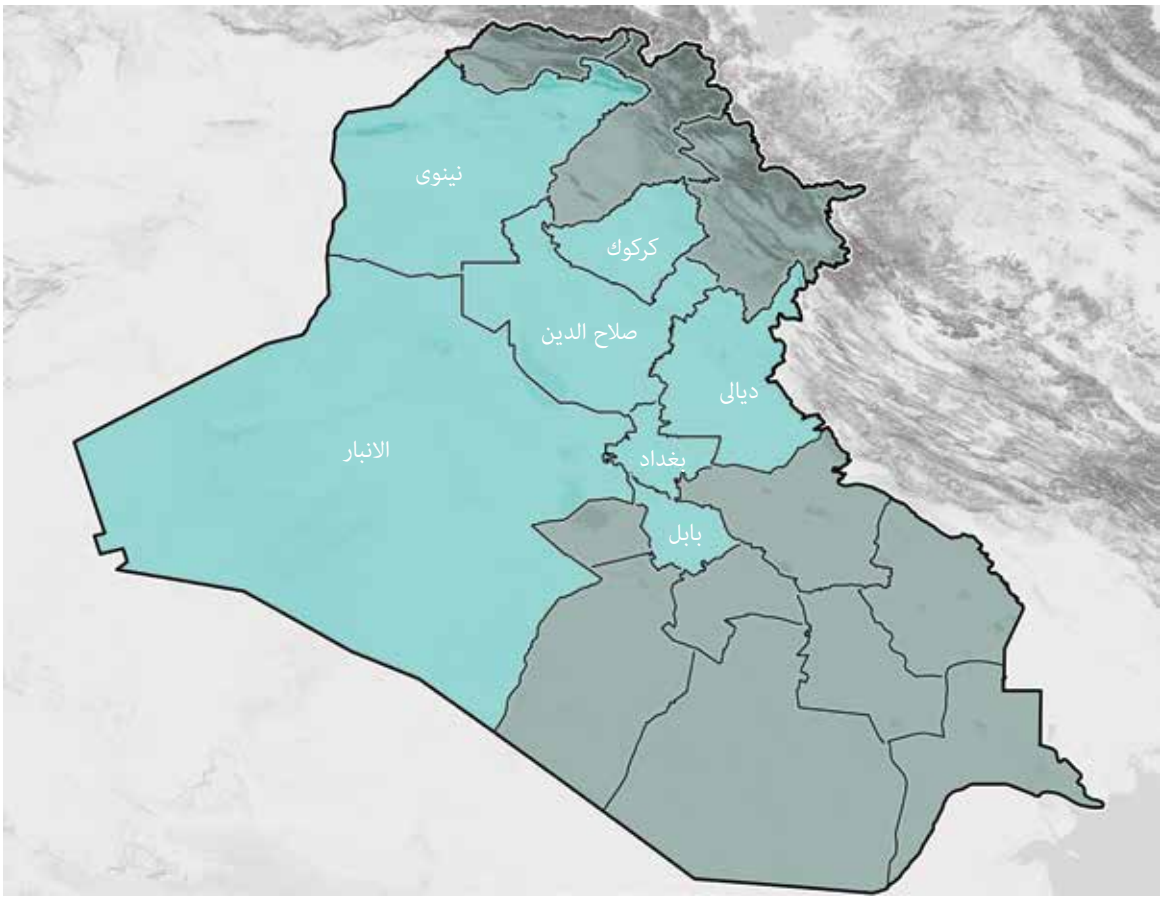

النطاق القطاعي: يغطي تقييم الاضرار والاحتياجات في العراق الأضرار والاحتياجات في ١٩ قطاع ومجال مواضيعي على النحو التالي:

- القطاعات الاجتماعية: الإسكان؛ الصحة؛ التعليم؛ والحماية الاجتماعية والعمالة وسبل المعيشة (بما في ذلك الفقر)؛ والتراث الثقافي والسياحة
- القطاعات الإنتاجية: الزراعة، الموارد المائية، التجارة والصناعة، والتمويل والأسواق
- قطاعات البنية التحتية: الطاقة والنفط والغاز وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و النقل المياه والصرف الصحي و الخدمات البلدية المتعلقة بالنظافة
- القطاعات الشاملة: الحماية الاجتماعية والحوكمة والبيئة والقطاعات الاجتماعية ونوع الجنس والتأثير الاقتصادي الكلي

المنهجية

يتَبع التقييم الشامل للأضرار والاحتياجات في العراق نهجاً مُختلطاً يتكون من مستويين، ويعتمد فيه على كلاً من البيانات الميدانية وكذلك البيانات التي يتم الحصول عليها عن بعد. ويستند التحليل إلى بيانات الاضرار المباشرة التي قدمتها الحكومة العراقية. وفي الحالات التي تعذر فيها جمع البيانات على أرض بسبب الظروف الأمنية الصعبة وعدم إمكانية الوصول إلى المناطق، استخدمت البيانات عن بعد المستندة إلى صور الأقمار الصناعية، والمعلومات المتاحة للجمهور وتحليل وسائل التواصل الاجتماعي لتحديد البيانات الحكومية والتحقق منها وسد ثغرات البيانات الحكومية.

واستناداً إلى مستوى الضرر المُبلغ عنهُ، تم تخصيص حالة للأضرار المادية لكل أصل استناداً إلى ثلاثة تصنيفات: لا يوجد ضرر أو ضرر جزئي (أقل من ٤٠ في المائة من الأصول المتضررة) أو مدمرة بالكامل (تضرر أكثر من ٤٠ في المائة من الأصول أو ان الضرر هو هيكلي). أما بالنسبة لتقدير الأضرار، فقد تم احتساب متوسط الأضرار على أساس عدد المرافق المُتضررة، أو وضعها المادي (متضررة جزئياً أو مدمُرة بالكامل)، وتكلفة الوحدة المقدرة قبل الأزمة المرتبطة بكل فئة من فئات الأصول. تم إجراء استقراء على مستوى المحافظة للمحافظات السبع المتضررة بشكل مباشر على أساس قطاعي باستخدام بيانات الضرر على مستوى المدينة. وقام التقيم الشامل للأضرار والاحتياجات أيضا، كلما كان ذلك ممكنا، بتقييم الحالة التشغيلية للمرافق (الوظيفية أوغيرالوظيفية) لتحديد مستوى ونوعية تقديم الخدمات في مختلف القطاعات. واستنادا إلى تقدير الأضرار فضلا عن الآثار النوعية، حدد كل قطاع احتياجات التعافي واقترح تدخلات ذات أولوية متسلسلة. ويشمل ذلك تكلفة إعادة بناء الأصول المدمرة، وتوفير الخدمات، وتحسين المواصفات، وتدابير الحد من المخاطر

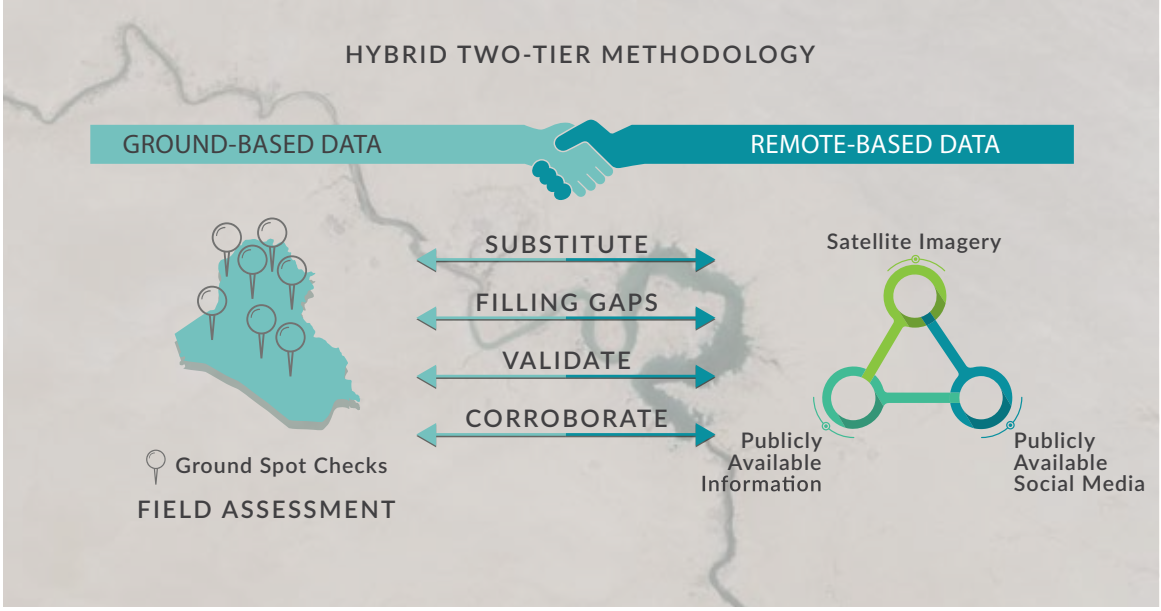

القيود والتحديات الرئيسية للتقييم

تم التخفيف من العديد من التحديات والقيود من خلال تصميم منهجية التقييم والتعاون الوثيق مع الحكومة العراقية والمانحين الآخرين والشركاء الميدانيين. غير أن التحديات الرئيسية المتبقية أمام التقييم شملت ما يلي: قيود

البيانات، ونطاق التقييم عن بعد، وعملية التحقق. وقد أدى تقييد البيانات بسبب تعقيد الوضع السياسي والأمني إلى تأخيرات كبيرة في الحصول على البيانات. وكان نطاق التقييم عن بعد مقتصرا إلى حد كبير على المدن ال ١٦ الأكثر تضررا. وإلى حد كبير، اعتمدت بيانات مجموعة البنك الدولي اعتمادا كبيرا على صور الأقمار الصناعية المدعومة بتحليلات وسائط التواصل الاجتماعي و عمليات التحقق الميداني، وعلى اية حال، فان الصور هي ذات طابع عام و واسع لأنها تقتصر على ما يظهر في إطار الصور. وقد جعلت التحديات الأمنية على أرض الواقع من الصعب على فريق تقييم الاضرار لمجموعة البنك الدولي الأوسع التفاعل مباشرة مع نظرائهم في الوزارات، مما أدى إلى تأخر كبير في البيانات رغم الجهود الهائلة التي بذلتها وزارة التخطيط. وبسبب التحديات الأمنية، تمت مراجعة التقرير ووضعه في صيغته النهائية من قبل الحكومة العراقية بالتشاور مع مجموعة البنك الدولي بدلا من بعثة تحقق.

لمحة عن نتائج التقييم

يبلغ إجمالي الأضرار التي لحقت بالمحافظات السبع الأكثر تضررا ٥٣,٣ تريليون دينار عراقي (٤٥,٧ مليار دولار أمريكي). وبحلول عام ٢٠١٧، بلغت الخسائر التراكمية الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بسبب النزاع ١٢٤ تريليون دينار عراقي (١٠٧ مليار دولار) أي ما يعادل ٧٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣، و١٤٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للعام ٢٠١٣، على افتراض أن الاقتصاد غير النفطي قد استمر في النمو بمعدل ما قبل الصراع بنسبة ٨ في المائة. وبعض القطاعات التي تم تسليط الضوء عليها هي الاسكان والتراث الثقافي والسياحة، على التوالي، تعرضت لأضرار بلغت ١٨,٧ تريليون دينار (١٦ مليار دولار) و ١ تريليون دينار (٨٥٨ مليون دولار). وقد تكبد قطاع الحوكمة أضرارا بلغت ٨٦٨ مليار دينار (٧٤٥ مليون دولار). وبالاضافة إلى إجمالي الاضرار التي تم تقييمها في هذا التقرير، تقدر الحكومة العراقية أن قطاع الامن قد تكبد أضرارا بنحو ١٥ تريليون دينار عراقي (حوالي ١٣ مليار دولار أمريكي). غير أنه لم يتم تضمين هذا التقدير في اجمالي الاضرار والاحتياجات في هذا التقييم.

أما القطاعات الاجتماعية الاكثر تضررا فهي التعليم والصحة التي تعرضت الى اضرار كبيرة بلغت ٢,٨ تريليون دينار (٢,٤ مليار دولار) و ٢,٧ تريليون دينار (٢,٣ مليار دولار) على التوالي. و تعرضت قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة الى اكثر الاضرار من بين القطاعات الانتاجية اذا بلغت الاضرار ٦ ترليون دينار (٥,١ مليار دولار)، (٢,٤ تريليون دينار، أو ٢,١ مليار دولار) على التوالي. وكانت الأضرار التي لحقت بقطاعات البنية التحتية هي الأعلى في قطاعي الطاقة والنفط والغاز، اذا بلغت ٨,٢ تريليون دينار (٧,٠ مليار دولار)، و ٥,٠ تريليون دينار (٤,٣ مليار دولار).

تقدر احتياجات إعادة الإعمار والتعافي بمبلغ ١٠٤,٣ تريليون دينار عراقي (٨٨,٢ مليار دولار)، مع حاجة إلى.٢٧ تريليون دينار عراقي (٢٢,٩ مليار دولار أمريكي) على المدى القصير، و ٧٧,٣ تريليون دينار عراقي (٦٥,٤ مليار دولار) مطلوبة على المدى المتوسط، مع حوالي ٢٠,٦ تريليون دينار عراقي(١٧,٤ مليار دولار)، وهو ما يقدر ان يقتضيه انتعاش واعادة اعمار قطاع الاسكان وحده. وتبلغ الاحتياجات التقديرية في قطاع التراث الثقافي والسياحة ٢ تريليون دينار (١,٧ مليار دولار). وسيتطلب التعافي وإعادة بناء قطاع الحوكمة ما يقدر بنحو ١,٦ تريليون دينار (١,٤ مليار دولار).

أما القطاعات الاجتماعية ذات الاحتياجات العلى لتحقيق الانتعاش فهي الحماية الاجتماعية والتوظيف وسبل كسب العيش والتعليم التي تبلغ احتياجاتها ٧,٥ تريليون دينار (٦,٤ مليار دولار) و ٥,٤ تريليون دينار (٤,٦ مليار دولار) على التوالي. و تظهر قطاعات الصناعة والتجارة والتمويل والاسواق اعلى احتياجات التعافي واعادة الاعمار من بين القطاعات الانتاجية مع ١٢,٥ تريليون دينار عراقي (١٠,٦ مليار دولار)، و١٠,٩ تريليون دينار (٩,٣ مليار دولار) على التوالي،. واحتياجات قطاعات البنية التحتية هي الاعلى في قطاع الطاقة والنفط والغاز والبالغة ١٠,٨ تريليون دينار (٩,١ مليار دولار) و ٨,٥ تريليون دينار (٧,٢ مليار دولار) على التوالي.

TOTAL DAMAGES ACROSS ALL SECTORS

IQD 53.3 TRILLION
(US$ 45.7 BILLION)

HIGHLIGHTED SECTORAL DAMAGES

SOCIAL

HOUSING
IQD 18.7 TRILLION
(US$ 16 BILLION)

CULTURAL HERITAGE AND TOURISM
IQD 1 TRILLION
(US$ 858 MILLION)

PRODUCTIVE

INDUSTRY AND COMMERCE
IQD 6 TRILLION
(US$ 5.1 BILLION)

AGRICULTURE
IQD 2.4 TRILLION
(US$ 2.1 BILLION)

INFRASTRUCTURE

POWER
IQD 8.2 TRILLION
(US$ 7 BILLION)

OIL AND GAS
IQD 5 TRILLION
(US$ 4.3 BILLION)

CROSS-CUTTING

GOVERNANCE
IQD 868 BILLION
(US$ 745 MILLION)

ENVIRONMENT
IQD 85 BILLION
(US$ 73 MILLION)

TOTAL NEEDS ACROSS ALL SECTORS

IQD 104.3 TRILLION
(US$ 88.2 BILLION)

SHORT TERM
IQD 27 TRILLION
(US$ 22.9 BILLION)

MEDIUM TERM
IQD 77.3 TRILLION
(US$ 65.4 BILLION)

HIGHLIGHTED SECTORAL NEEDS

SOCIAL

HOUSING
IQD 20.6 TRILLION
(US$ 17.4 BILLION)

CULTURAL HERITAGE AND TOURISM
IQD 2 TRILLION
(US$ 1.7 BILLION)

PRODUCTIVE

INDUSTRY AND COMMERCE
IQD 12.5 TRILLION
(US$ 10.6 BILLION)

FINANCE AND MARKETS
IQD 10.9 TRILLION
(US$ 9.3 BILLION)

INFRASTRUCTURE

POWER
IQD 10.8 TRILLION
(US$ 9.1 BILLION)

OIL AND GAS
IQD 8.5 TRILLION
(US$ 7.2 BILLION)

CROSS-CUTTING

GOVERNANCE
IQD 1.6 TRILLION
(US$ 1.4 BILLION)

ENVIRONMENT
IQD 6.5 TRILLION
(US$ 5.5 BILLION)

الشكل ٢: الاضرار والاحتياجات حسب القطاع (مليار دينار)

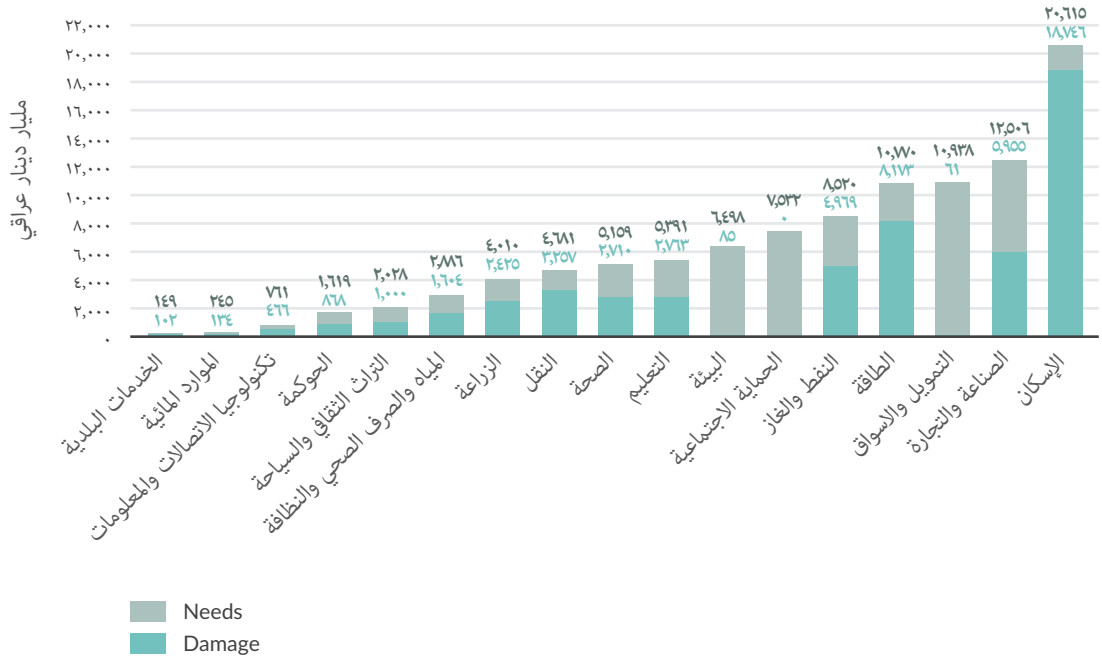

الجدول ١: الاضرار والاحتياجات حسب القطاع (مليار دينار و مليون دولار)

القطاع	تكلفة الاضرار (مليارات الدنانير) (ملايين الدولارات)	الاحتياجات (بمليارات الدنانير)	الاحتياجات (بملايين الدولارات)	الحصة من الاحتياجات الكلية
القطاعات الاجتماعية				
الاسكان	١٨,٧٤٦ (١٦,٠٧٧)	٢٠,٦١٥	١٧,٤٤١	٪١٩.٨
الصحة	٢,٧١٠ (٢,٣٢٤)	٥,١٥٩	٤,٣٦٥	٪٤.٩
التعليم	٢,٧٦٣ (٢,٣٦٩)	٥,٣٩١	٤,٥٦١	٪٥.٢
الحماية الاجتماعية	لا توجد	٧,٥٣٢	٦,٣٧٣	٪٧.٢
التراث الثقافي والسياحة	١,٠٠٠ (٨٥٨)	٢,٠٢٨	١,٧١٦	٪١.٩
القطاعات الانتاجية				
الزراعة	٢,٤٢٥ (٢,٠٨٠)	٤,٠١٠	٣,٣٩٣	٪٣.٨
الموارد المائية	١٣٤ (١١٥)	٢٤٥	٢٠٧	٪٠.٢
الصناعة والتجارة	٥,٩٥٥ (٥,١٠٧)	١٢,٥٠٦	١٠,٥٨٠	٪١٢
التمويل والاسواق	٦١ (٥٢)	١٠,٩٣٨	٩,٢٥٤	٪١٠.٥
قطاعات البنية التحتية				
الطاقة	٨,١٧٣ (٧,٠٠٩)	١٠,٧٧٠	٩,١١٢	٪١٠.٣
النفط والغاز	٤,٩٦٩ (٤,٢٦٢)	٨,٥٢٠	٧,٢٠٩	٪٨,٢
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	٤٦٦ (٤٠٠)	٧٦١	٦٤٤	٪٠.٧
النقل	٣,٢٥٧ (٢,٧٩٤)	٤,٦٨١	٣,٩٦٠	٪٤.٥
المياه والصرف الصحي والنظافة	١,٦٠٤ (١,٣٧٥)	٢,٨٨٦	٢,٤٤٢	٪٢.٨
الخدمات البلدية	١٠٢ (٨٨)	١٤٩	١٢٦	٪٠.١
القطاعات الشاملة				
الحوكمة	٨٦٨ (٧٤٥)	١,٦١٩	١,٣٧٠	٪١.٦
البيئة	٨٥ (٧٣)	٦,٤٩٨	٥,٤٩٨	٪٦.٢
المجموع	**٥٣,٣١٨ (٤٥,٧٢٧)**	**١٠٤,٣٠٩**	**٨٨,٢٤٨**	**٪١٠٠**

االجدول ٢: الاحتياجات ذات الاولوية والمتسلسلة حسب القطاع (مليار دينار و مليون دولار)

القطاع	الاحتياجات الكلية (مليار دينار) (مليون دولار)	على المدى القصير (السنة الاولى) (مليار دينار) (مليون دولار)	المدى المتوسط (٢-٥ سنة) (مليار دينار) (مليون دولار)
القطاعات الاجتماعية			
الاسكان	٢٠,٦١٥ (١٧,٤٤١)	٥,٨٩٦ (٤,٩٨٨)	١٤,٧١٩ (١٢,٤٥٣)
الصحة	٥,١٥٩ (٤,٣٦٥)	١,٠٣٢ (٨٧٣)	٤,١٢٧ (٣,٤٩٢)
التعليم	٥,٣٩١ (٤,٥٦١)	١,٠٧٨ (٩١٢)	٤,٣١٣ (٣,٦٤٩)
الحماية الاجتماعية	٧,٥٣٢ (٦,٣٧٣)	١,٩٣٩ (١,٦٤١)	٥,٥٩٣ (٤,٧٣٢)
التراث الثقافي والسياحة	٢,٠٢٨ (١,٧١٦)	٩٣٨ (٧٩٣)	١,٠٩٠ (٩٢٢)
القطاعات الانتاجية			
الزراعة	٤,٠١٠ (٣,٣٩٣)	١,٢٠٢ (١,٠١٧)	٢,٨٠٧ (٢,٣٧٥)
الموارد المائية	٢٤٥ (٢٠٧)	١٦٩ (١٤٣)	٧٦ (٦٤)
الصناعة والتجارة	١٢,٥٠٦ (١٠,٥٨٠)	٢,٥٠١ (٢,١١٦)	١٠,٠٠٥ (٨,٤٦٤)
التمويل والاسواق	١٠,٩٣٨ (٩,٢٥٤)	١,١٦٠ (٩٨١)	٩,٧٧٨ (٨,٢٧٣)
قطاعات البنية التحتية			
الطاقة	١٠,٧٧٠ (٩,١١٢)	٥,٣٨٥ (٤,٥٥٦)	٥,٣٨٥ (٤,٥٥٦)
النفط والغاز	٨,٥٢٠ (٧,٢٠٩)	٨٧٠ (٧٣٦)	٧,٦٥٠ (٦,٤٧٢)
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	٧٦١ (٦٤٤)	٢٤٨ (٢١٠)	٥١٣ (٤٣٤)
النقل	٤,٦٨١ (٣,٩٦٠)	١,٤٠٤ (١,١٨٨)	٣,٢٧٦ (٢,٧٧٢)
المياه والصرف الصحي والنظافة	٢,٨٨٦ (٢,٤٤٢)	٢,٠٢٠ (١,٧٠٩)	٨٦٦ (٧٣٣)
الخدمات البلدية	١٤٩ (١٢٦)	١٥ (١٣)	١٣٤ (١١٣)
القطاعات الشاملة			
الحوكمة	١,٦١٩ (١,٣٧٠)	١,١٣٤ (٩٥٩)	٤٨٦ (٤١١)
البيئة	٦,٤٩٨ (٥,٤٩٨)	١٩ (١٦)	٦,٤٧٩ (٥,٤٨٢)
المجموع	**١٠٤,٣٠٩ (٨٨,٢٤٨)**	**٢٧,٠١١ (٢٢,٨٥٢)**	**٧٧,٢٩٧ (٦٥,٣٩٥)**

المبادئ التوجيهية للتقييم الشامل للأضرار والاحتياجات واستراتيجية التعافي

يؤكد هذا التقييم على الحاجة إلى التعافي الشامل الذي يلبي احتياجات السكان المتضررين، الأمر الذي يتطلب إطارا مشتركا يعتمده جميع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان السرعة والاتساق والإنصاف من خلال جهود التعافي

وإعادة الإعمار. وتحدد المبادئ التوجيهية التالية المجالات الرئيسية التي لوحظت أثناء إعداد هذا التقييم، والتي يمكن تبادلها والالتزام بها من قبل جميع الأطراف عند تخطيط وتنفيذ اجراءات التعافي.

- **المواطنون أولوية طوال فترة التعافي**. ستكون أولوية جهود التعافي للمواطنين المتضررين من حيث احتياجاتهم النفسية والصحية والاجتماعية، واستعادة كرامتهم وحرياتهم الشخصية، وتعويضهم عن خسائرهم ومعاناتهم.
- **التعافي بقيادة الحكومة العراقية**. ستقود الحكومة جهود التعافي بمشاركة كاملة من المواطنين والحكومات والسلطات المحلية والدعم الكبير من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع الدولي والجاليات والقطاع الخاص والجهات الفاعلة غير الحكومية (المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، الجماعات الدينية، الخيرية، الخ). وسيقوم المجتمع الدولي والوكالات الدولية بتنسيق ومواءمة أنشطتها ومزاياها المقارنة.
- **ضمان حلول مستدامة للنازحين داخليا**. سيشمل ذلك العودة الطوعية إلى الوطن ومنع التغيير الديمغرافي وضمان حق العودة والعيش الآمن في المناطق المحررة والاندماج المحلي القائم على متطلبات السلامة والأمن على المدى الطويل واستعادة الحريات والحقوق وممارستها وتوفير سبل انتصاف فعالة وإمكانية الوصول إلى العدالة والمشاركة في الشؤون العامة.
- **تعزيز قدرات الشباب**. سيضطلع الشباب بدور رئيسي في جهود الانتعاش وإعادة الإعمار. ولذلك، من المهم بالنسبة لهم تحقيق كامل إمكاناتهم وتوسيع الفرص الممنوحة لهم لتحقيق الذات اقتصاديا واجتماعيا.
- **تحقيق أسبقية الفئات الأكثر تضررا وهشاشة**، أي النساء والأطفال والشباب والنازحين، مع توفير الرعاية الحكومية لتوفير تدابير الحماية الاجتماعية والقانونية والدعم النفسي.
- **الشفافية**. تحقيق المساءلة من خلال الشفافية من خلال عمليات مفتوحة ونشر المعلومات على نطاق واسع عن جميع جوانب عملية التعافي.
- **تعزيز الانتعاش/ التنمية الاقتصادية والاعمال**. من المهم خلق فرص العمل وتنمية القدرات الإنتاجية وتحفيز الأنشطة الاقتصادية ومشاركة القطاع الخاص في جهود اعادة الاعمار. ويمكن تحقيق ذلك باستخدام الاستثمار كفرص للتنمية ومراعاة التخطيط الحضري للمدن والمناطق التي يتم اعمارها لضمان تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
- **طرق منسقة ومتماسكة للتعافي**. ضمان التنسيق الكامل والفعال بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين على أساس تبادل المعلومات الشامل، والمرونة في الإجراءات الإدارية، ومراقبة أي نشاط ينطوي على الرشوة أثناء التنفيذ، وتوحيد السياسات.
- **تعزيز العلاقة بين الأمن والتنمية**. بعد سنوات من النزاع المسلح، تشمل أولويات المواطنين العودة إلى التطبيع الذي ينطوي على تحسين السلامة العامة والتحرر من الخوف والتهديد بالعنف والجريمة لجميع فئات المجتمع. وستؤدي الإصلاحات الأمنية والتحسينات الفورية في النظام القضائي المحلي إلى جانب الآليات المشروعة لتسوية المنازعات إلى زيادة مساحة التعافي المستدام والنمو والاستقرار على المدى القصير والمتوسط والطويل.

استراتيجية التعافي:

استنادا إلى الخبرة الدولية لتحديد أولويات الاحتياجات، يوصى بالأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية لتكون أساسا متماسكا لتنفيذ الخطة الوطنية لإعادة الإعمار والتنمية في العراق بطريقة متكاملة تحظى بالأولوية:

- **تجديد العقد الاجتماعي**. الغرض من هذا الهدف الاستراتيجي هو الاستفادة من الفرصة التاريخية للخروج من أنماط الصراع السابقة واستخدام جهود إعادة الإعمار لإقامة عقد اجتماعي جديد بين الدولة العراقية ومواطنيها. وفي إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تهدف الحكومة إلى:
  - تحسين الشفافية والمساءلة في جهود إعادة الإعمار نفسها، كوسيلة لإعادة بناء الثقة ؛
  - إجراء إصلاحات مهمة في السياسات العامة اللازمة لتعزيز القدرة على التنفيذ على المستوى المحلي، مما يؤدي إلى تقريب التنمية الى السكان المتضررين وتعزيز الحكم المحلي واللامركزية الوظيفية
  - تعزيز قدرة الحكومة وفعاليتها على مواجهة مخاطر النزاع في المستقبل والتخفيف من حدتها؛
  - تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة؛ و،
- **تعزيز الانتعاش الاقتصادي والتجاري**. يهدف الهدف الاستراتيجي الثاني إلى إيجاد فرص عمل وتنمية القدرات الإنتاجية وتحفيز الأنشطة الاقتصادية ومشاركة القطاع الخاص في جهود اعادة الاعمار. وفي إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تهدف الحكومة إلى:
  - تنفيذ الإصلاحات المالية.
  - تحسين بيئة العمل والاستثمار.
  - تعزيز خلق فرص العمل والتوظيف؛ و
  - توسيع القدرات الإنتاجية.
- **إعادة تأهيل الخدمات**. يهدف الهدف الاستراتيجي الثالث إلى إعادة بناء التحتية للأضرار بهدف إعادة تقديم الخدمات الحيوية في جميع أنحاء البلد التي أعاقها الصراع. وفي إطار هذا الهدف الاستراتيجي، تهدف الحكومة إلى:
  - تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والكهرباء؛
  - إعادة بناء الطرق والجسور الرئيسية. و،
  - إعادة بناء وتحسين تجهيزات السكن والاسكان.

من المسلم به أيضا أن هناك العديد من المسائل الثانوية تعتبر أساسية لنجاح عملية اعادة الاعمار. إن حتمية بسط الأمن، وتحسين قدرة الدولة على الاحتفاظ باحتكار استخدام القوة ستكون مهمة سواء بالنسبة لعملية التطبيع أو من أجل ثقة الشعب في الحكومة، وتيسير إعادة الإعمار. وسيولى اهتمام خاص من خلال إطار إعادة الإعمار للمساواة بين الجنسين ودور المرأة والشباب، مع ضمان أن تعالج الأنشطة كلا من النازحين والمجتمعات المضيفة لتفادي النزاعات المحلية على الموارد والحصول على الخدمات.

القطاعات الشاملة

قطاع الحوكمة

إن الحوكمة هي المحرك الرئيسي للعديد من التحديات الجارية في العراق، وهي مفتاح التعافي. وهي تعكس طبيعة العقد الاجتماعي القائم وتصوغ بشكل مباشر الاستدامة المالية، وخلق فرص العمل، والخدمات العامة، وتنمية القطاع الخاص، وغيرها من المجالات ذات الأهمية البالغة للتنمية والاستقرار في العراق على المدى الطويل.

ومن الضروري تعزيز مؤسسات الحكومة، وعقد اجتماعي جديد قائم على المشاركة والشمولية والمساءلة متضمن في تصميم إعادة الإعمار والتعافي. وهي تتطلب مفاوضات ناجحة بين مختلف الفصائل السياسية والهويات الطائفية مع التركيز على الأولويات والمصالح الوطنية. وينبغي أن تكون استعادة الثقة في الحكومة وتحسين شرعية الدولة أولوية رئيسية. ولتحقيق ذلك، يجب أن تستند عملية إعادة الإعمار والتعافي إلى مبادئ الادماج والشفافية والإنصاف. ومن الأولويات الأخرى للحكومة إصلاح المباني المدمرة (مباني المحافظات والبلدية ومراكز الشرطة ومحطات الإطفاء والدفاع المدني والمحاكم إلخ)، لأنها تمثل وجه الحكومة وهي ضرورية لإنفاذ القانون في المناطق المتضررة . ومن شأن إعادة هذه المباني إلى قدرتها التشغيلية الاعتيادية مساعدة الحكومة على ارساء الأمن وتحقيق الاستقرار والثقة، وتجديد العقد الاجتماعي مع مواطنيها في المناطق المحررة. تحتاج حكومة العراق بشكل عاجل إلى استعادة تشغيل أكثر من ٤٤٨ مبنى ضمن المباني الإدارية والأمنية للحكومة التي دمرت تماما أو تضررت جزئيا في أكثر المناطق تضررا وكذلك تلك التي تضررت أو دمرت على مستوى البلديات.

وإلى جانب استعادة البنية التحتية العامة لضمان تقديم الخدمات العامة، سيحتاج العراق إلى إصلاح المؤسسات العامة لضمان توفير خدمات حديثة للأمن والعدالة والمهنية الميسورة التكلفة والمقبولة للمواطنين. وفي حين تعذر إجراء تقييم أمني متعمق لهذا التقييم، تم تحديد إصلاحات عامة القائمة على الخبرة القطاعية والسياقية. وينبغي أن تهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز المساءلة والشفافية والإدماج في إدارة الموارد العامة وتقديم الخدمات. ومن حيث الأمن وسيادة القانون، ستتطلب جهود الإصلاح معالجة احتياجات الميليشيات والقوات المسلحة الحالية، وإنشاء خدمات شرطة محلية وخاضعة للمساءلة، إلى جانب الدعم اللازم لخدمات المساعدة القضائية والقانونية و البنية التحتية التصحيحية المناسبة.

وتقدر التكلفة الإجمالية للضرر بمبلغ ٨٦٨ مليار دينار عراقي (٧٤٥ مليون دولار). وتقدر التكلفة الإجمالية لإعادة إعمار البنية التحتية بمبلغ ١,٥ تريليون دينار عراقي(١,٣ مليار دولار أمريكي)، وبتكلفة إجمالية قدرها ٧٩,٣ مليار دينار عراقي (٦٧,١ مليون دولار أمريكي) لإعادة تأهيل تقديم الخدمات لكي تكون تكلفة إعادة الإعمار والتعافي بقيمة ١,٦ تريليون دينار عراقي (١,٤ مليار دولار).

وعلاوة على ذلك، تم تحديد الحوكمة باعتبارها تحديا رئيسيا مشتركا يؤثر على التماسك الاجتماعي أيضا. وإلى جانب التركيز على تقديم الخدمات مع الحكومات المحلية وقادة المجتمعات ، سيتعين معالجة الحوكمة في جميع التدخلات (احترام الأحكام التعاقدية، وتعزيز تسوية المنازعات، وتدابير مكافحة الفساد، والانتقال نحو الحكومة المفتوحة، وما إلى ذلك)، ودعمها باستراتيجية اتصالات قوية لتعزيز الشفافية، وتحسين المساءلة، ودعم العقد

الاجتماعي المتجدد. ومن شأن التصدي بصورة منتظمة لتحديات الحوكمة أن يحسن مصداقية الاستراتيجية العامة للتعافي وإعادة الإعمار.

القطاعات الاجتماعية

يخرج العراق من واحدة من أكثر فترات النزاع والعنف تدميرا. وقد أدى احتلال داعش إلى نزوح واسع النطاق، وعنف، وتدمير. وقد أدت سنوات من عدم الاستقرار والصراعات العرقية، التي تفاقمت بسبب حالات الإصابات والتدمير التي وقعت خلال الحرب ضد داعش، إلى إرث من التوترات الاجتماعية والدينية واستمرار انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد. ولا يزال استخدام الأسلحة، ولا سيما من جانب الجماعات شبه العسكرية غير النظامية التي تعمل بموافقة الدولة، لحل الصراعات أو الوصول إلى الموارد يشكل تحديا مستمرا. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية، فان هناك ٥ ملايين نازح و ٦,٢ مليون شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية مستهدفة. وتشعر المجتمعات المضيفة والنازحون داخليا بآثار النزوح. وفي مخيمات النازحين داخليا، لا يزال الشباب والشابات معرضين للخطر ويتعرضون بشكل متزايد لخطر العنف والاستغلال المستند الى نوع الجنس. ويشكل العراقيون الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة ما يقرب من ٢٠٪ من السكان، وكانت امامهم فرص محدودة للحصول على التعليم وفرص العمل في السنوات الثلاث الماضية. واستغل داعش عدم الاستقرار المطول وتآكل التماسك الاجتماعي العراقي لحشد التأييد فيما بين الجماعات التي شعرت بالحرمان من الحرية أو تمثيلا ناقصا. كما أدى احتلال داعش إلى تدهور الحوكمة، وتقويض تقديم الخدمات في القطاعات الرئيسية.

يتطلب المشهد السياسي والاجتماعي في العراق بعد داعش سياسات التعافي وإعادة الإعمار المراعية للنزاع والتي تعزز الفرص لتعزيز عوامل القدرة على الصمود. ويلزم إيلاء اهتمام خاص للنازحين والعائدين، فضلا عن منع ومعالجة آثار العنف القائم على نوع الجنس والعنف على الشباب. وينبغي أن تكون الأولوية هي تحسين الأمن عن طريق بناء قوات أمنية عراقية محترفة وشاملة للجميع. وسيكون لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وإصلاحات قطاع الأمن أهمية حاسمة في تعزيز المؤسسات و التماسك الوطني العراقي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز وتوسيع الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة العراقية لمكافحة الفساد. تحتاج جهود إعادة الإعمار الشاملة إلى تعزيز المشاركة النشطة من قبل الجماعات والقادة المحليين والحكومة المحلية والمؤسسات المركزية بدعم من المجتمع الدولي لمنع داعش وغيره من الجهات الفاعلة المناهضة للدولة من تجنيد الشباب في المستقبل. وينبغي إعطاء الأولوية للحوكمة الرشيدة لان ذلك سيسهم إسهاما هاما في بناء ثقة المواطنين في الجهات الفاعلة التي يمكن أن تعارض إيديولوجية تنظيم داعش. وينبغي أن يبنى عقد اجتماعي جديد على حماية أكثر فعالية للفئات الضعيفة؛ وتقديم الخدمات الشاملة والمساءلة؛ ووجود قطاع خاص أقوى يمكن أن يخلق فرص العمل والفرص للشباب.

قطاع البيئة والغابات

تقدر الأضرار المتكبدة بمبلغ ٨٥ مليار دينار عراقي (٧٣ مليون دولار)، مما أدى إلى تقدير احتياجات إعادة الإعمار والتعافي بمبلغ ٦,٤ تريليون دينار عراقي (٥,٤ مليار دولار) في القطاع العام. ويقدر أن ٢,٣٧١,٣٥٠ هكتارا من الأراضي ذات الاستخدامات العالية قد أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الألغام الأرضية وأن ما مجموعه ١٠,٥٦٩ هكتارا قد فقدت بسبب التلوث من الهيدروكربونات والمواد الكيميائية الأخرى. وقد دمر ما مجموعه ٦٨٨

هكتارا من الغابات في صلاح الدين وديالى والأنبار ويقدر أن مجموع الخسائر من الغابات قد يصل إلى ٣٨٧,٧٥٠ هكتار. وعلى الرغم من عدم تقديره كميا، فمن المتوقع أن يكون الأثر على الصيد ٥٠ في المائة على الأقل. كما تضررت القدرة على الإدارة البيئية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات نتيجة الأضرار التي لحقت بالعديد من المرافق التي تستخدمها وزارة البيئة والصحة بما في ذلك المباني الإدارية والمختبرات ومحطات الرصد البيئي عن بعد. وسيكون للأضرار أثرا غير متناسب بشكل كبير على أفراد المجتمع الأكثر ضعفا، بمن فيهم النازحون داخليا والأسر التي ترأسها نساء، الذين يعتمدون بشكل أكبر على الموارد الطبيعية للحفاظ على سبل عيشهم. ولن يكون لدى العديد من هؤلاء الأفراد أي خيار سوى الاستمرار في الوصول إلى المناطق الملوثة رغم التهديدات الكبيرة التي تتعرض لها سلامتهم وصحتهم المرتبطة بالمخلفات العسكرية / الألغام الأرضية والمواد الكيميائية الخطرة. ومن المرجح أن تؤدي هذه الأنشطة إلى وقوع وفيات أو إصابات تسبب العوق، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الضعفاء جدا داخل المجتمعات المحلية.

قطاع نوع الاجتماعي (الدَّالَة عَلى الْمُذَكَّر وَالْمُؤَنَّث)

لقد أثر احتلال داعش تأثيرا سلبياً على النساء والفتيات، ولا سيما على الصحة و حرية التنقل والتركيبة الاجتماعية، مما ولد فئات ضعيفة للغاية من السكان. وزاد الزواج المبكر أو القسري، الذي يعتبر شكلا من أشكال العنف الجنساني، بشكل ملحوظ في العراق. ويواجه الرجال والفتيان أيضا نقاط ضعف فريدة بسبب سنوات من الصراع بما في ذلك التجنيد في القوات المسلحة والميليشيات، وإساءة المعاملة والقتل المستهدفين، ومحدودية فرص العمل المتاحة لدعم أسرهم. وكان العنف الموجه ضد النساء والفتيات، ولا سيما العنف الجنسي، وسيلة للإرهاب تستخدم على نطاق واسع في النزاع المسلح، وزاد النزاع من مستوى التهديد الحقيقي والمتصور للنساء والفتيات. ولا تتوفر بيانات عن معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي في المناطق المتضررة من النزاع، لكن تشير وكالات الأمم المتحدة والمجموعات النسائية العاملة في هذه المناطق إلى زيادات حادة في العنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق والكثر منه بين النازحين بسبب تزايد العنف بين الأشخاص وانهيار الشبكات الاجتماعية و شبكات الدعم.

وستحتاج برامج إعادة الإعمار إلى النظر في الآثار الجنسانية المحددة للنزاع على الرجال والنساء والأطفال في المجتمعات المحلية. ويلزم التصدي للعنف ضد النساء والفتيات في جميع القطاعات، وسيتعين على مشاريع البنية التحتية وغيرها من مشاريع التعمير النظر في كيفية التخفيف من مخاطر زيادة العنف القائم على نوع الجنس نتيجة لأنشطتها. وسيتطلب ذلك إشراك المرأة في وقت مبكر - من خلال أماكن آمنة مخصصة - في تحديد الأولويات، والتخطيط، واختيار مشاريع التعمير. وينبغي أن تشمل المناقصات للعمل في جميع قطاعات البنية التحتية اشتراط أن يقترح المتعاقدون إجراءات وتدابير للتخفيف من مخاطر العنف القائم على نوع الجنس. ويجب أن تصمم فرص العمل التي يمكن للمرأة أن تتولاها وأن تنشئ في قطاعات تتيح فيها الحالة الأمنية وظروف العمل والمهارات المطلوبة للمرأة أن تعمل.

تأثير الاقتصاد الكلي

لقد كانت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن النزاع هائلة. وقد تسبب الصراع في العراق، مصحوبا بصدمة أسعار النفط، في انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لمدة ثلاث سنوات. وقد أضر الصراع بالاقتصاد غير النفطي من خلال

تدمير البنية التحتية والأصول، وتعطل التجارة، وتدهور ثقة المستثمرين. وقد أدى تدهور أسعار النفط إلى تفاقم الوضع المالي، والقطاع الخارجي، وإمكانات النمو على المدى المتوسط. وبحلول عام ٢٠١٧، بلغت الخسائر التراكمية الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بسبب النزاع ١٢٤ تريليون دينار عراقي (١٠٧ مليار دولار أمريكي) ،ما يعادل ٧٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣، ، و ١٤٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لعام ٢٠١٣ على افتراض أن الاقتصاد غير النفطي كان سيستمر في النمو بمعدل ما قبل النزاع بنسبة ٨ في المائة. ولم يؤثر الصراع إلا تأثيرا هامشيا على إنتاج النفط الذي استمر في النمو.

والشاغل المباشر هو استعادة سبل العيش الإنتاجية لملايين الناس في الزراعة والخدمات والصناعة. ولا بد من تحقيق ذلك في الوقت نفسه مع توسيع قاعدة الإيرادات للدولة ومواصلة عملية تعديل الأوضاع المالية العامة التي تدعمها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لضمان الاستدامة وزيادة القدرة على الصمود تجاه الصدمات في المستقبل. ولتعزيز التحسينات في الاقتصاد غير النفطي، يجب على الحكومة أن تركز على خفض مستوى العنف وإعادة بناء العقد الاجتماعي. وإذا عززت الإصلاحات الهيكلية العميقة التي تعزز الحوكمة وتوفير الخدمات العامة وتحسين إدارة الاقتصاد الكلي والثروة الطبيعية، وزيادة قدرة العراقيين على تحقيق إمكاناتهم والعمل في وظائف إنتاجية، فإن ذلك سيضع الأسس لتحقيق السلام الدائم والعدالة والفرصة للجميع.

القطاعات الاجتماعية

الإسكان

يقدر مجموع الأضرار التي لحقت بالإسكان في المحافظات السبعة المتضررة من النزاع بنحو ١٨,٧ تريليون دينار عراقي (١٦ مليار دولار). وتضررت حوالي ١٣٨,٠٥١ مبنى سكني ونصف هذه الهياكل مدمر دون امكانية اصلاحه. وتتالف المساكن من الشقق، والمساكن لذوي الدخل المنخفض ، وبيوت الأسرة الواحدة، والفيلات. وقد تعرضت الموصل الى اكبر الاضرار في المساكن في المحافظات السبع، وتقدر كلفة الاضرار بنطاق ٦-٨ ترليون دينار لوحدها (٥,١-٦,٩ مليار دولار). وتبلغ الخسائر الكلية لقطاع السكان ١,٨ ترليون دينار (١,٦ مليار دولار).

وتستلزم معالجة احتياجات الانتعاش لقطاع السكن في عراق ما بعد الحرب نهجا قائما على المناطق، ومتعدد القطاعات، وتشاركياً وشاملاً. وهذا يعني ضمنا تسلسل المشاركة الحكومية على أساس «إصلاح المساكن بشكل سريع والإعداد لإعادة بناء المساكن». وتقترح استراتيجية مؤقتة معالجة اولا احتياجات سكان المساكن المتضررة جزئيا والتي يمكن إصلاحها بسرعة. وعلى المدى القصير (إطار زمني مدته سنة واحدة)، سيتطلب ذلك مبلغ ٥,٩ تريليون دينار (٥ مليارات دولار). وفي المدى المتوسط (إطار زمني لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات)، ينبغي وضع استراتيجية تفصيلية لكيفية إعادة بناء المنازل المدمرة باستخدام عدسة خاصة؛ وهذا يتطلب١٤,٧ تريليون دينار (١٢,٥ مليار دولار)، ليصل إجمالي احتياجات القطاع إلى ٢٠,٦ تريليون دينار (١٧,٥ مليار دولار)

الصحة

تقدر الأضرار التي لحقت بالنظام الصحي العراقي بسبب النزاع الطويل بمبلغ ٢,٧ تريليون دينار (٢,٣ مليار دولار). ومن المتوقع أن تكلف الأضرار التي لحقت بالمستشفيات وحدها في المدن المتضررة ما يقرب من ١,٢ تريليون دينار عراقي (١,٠ مليار دولار)، وتشير تقديرات الأضرار التي تعرضت لها المراكز الصحية والدوائر الصحية إلى أن تكلفة الأضرار الكلية بلغت ١٤,٧ مليار دينار عراقي (١٢,٦ مليون دولار أمريكي)). وفيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بالمرافق، باستثناء تلعفر والمقدادية والرمادي، فإن جميع المدن الأخرى لديها ما لا يقل عن نصف منشآتها إما متضررة جزئيا أو كليا. و تعرقل هذه الأضرار بشكل كبير تقديم الخدمات من خلال التأثير على القدرة الاستيعابية للاسرة الطبية وقدرة النظام على توفير رعاية للمرضى الداخليين. ويتأثر تقديم الخدمات أيضا بالحالة التشغيلية للمرافق. وتظهر البيانات المتاحة ارتفاع معدلات المرافق غير القادرة على التشغيل في المدن التي تعاني من أضرار جسيمة.

يبين تحليل تكلفة الاحتياجات التمويلية القصيرة والطويلة الأجل لقطاع الصحة، بما في ذلك الاستقراء، تكلفة تقديرية إجمالية قدرها ٥,٢ تريليون دينار عراقي (٤,٤ مليار دولار أمريكي) في المحافظات التي يغطيها تقييم الاضرار والاحتياجات هذا. وينبغي أن يركز التعافي المقترح للتمويل أولا على زيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية المقدمة أساسا عن طريق إعادة تأهيل مرافق الرعاية الصحية الأولية وتدريب العاملين الصحيين لسد هذه الفجوة على المدى القصير وضمان توافر التجهيزات الطبية. وعلى المدى المتوسط، ينبغي التركيز على توسيع جهود إعادة التأهيل لتحسين القطاع العلاجي (مستشفيات الرعاية الثانوية والثالثية) والوصول إلى المناطق الريفية. وينبغي أن ينصب التركيز أيضا على تحسين التغطية المالية للفقراء من خلال تحديد ودعم مجموعة من خدمات الرعاية الصحية الأساسية للفقراء، ولا سيما النساء والأطفال. وينبغي أن تشمل هذه الحزمة الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل وخدمات التغذية. وعلى المدى الطويل، يلزم إجراء المزيد من تقييمات الأضرار والاحتياجات للحصول على أرقام أكثر دقة لتحديد أولويات الاحتياجات.

التعليم

تقدر التكلفة الإجمالية لاضرار النزاع لقطاع التعليم في سبع محافظات داخل جمهورية العراق بنحو ٢,٨ تريليون دينار عراقي(٢,٤ مليار دولار). وقد أجري تحليل مستفيض في ١٦ مدينة ضمن المحافظات السبع، يشير إلى وقوع أضرار جسيمة في هذا القطاع. ولا تزال ٣٨ في المائة فقط من مجموع البنية التحتية للمدارس في ١٦ مدينة غير مدمرة، بينما دمر ١٨ في المائة (١٩٠ مرفقا) تدميرا تاما. وتتركز أضرار مرافق التعليم في الفلوجة والموصل والرمادي حيث تضررت المرافق بنسبة ٧١ و ٦٥ و ٦٢ في المائة على التوالي بسبب القتال العنيف. ومن المتوقع استنفاد جميع المواد المدرسية أو تدميرها. و تحملت المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش أعظم الخسائر بسبب حملة داعش المتعمدة لنشر التطرف من خلال التعليم.

تقدر التكاليف الإجمالية لإعادة الاعمار والتعافي بحوالي ٥,٤ تريليون دينار عراقي(٤,٦ مليار دولار) للمحافظات السبع. وستحتاج جهود إعادة الإعمار إلى الالتزام بالمعايير الحكومية الخاصة بسلامة المساكن وملائمتها للسكن، مع الالتزام بالمعايير الجنسانية ومعايير الوصول المادي للارضيات المشتركة للمدارس ومرافق المياه والصرف الصحي

والنظافة. وبالتوازي مع جهود إعادة الإعمار هناك حاجة إلى استعادة خدمات التعليم والتعلم المؤقتة والطويلة الأجل (احتياجات التعافي). ويشمل ذلك ضرورة توفير الاجهزة المدرسية والكتب المدرسية ومواد التدريس والتعلم وفرص التطوير المهني للمعلمين والدعم الشامل للقطاع لضمان الأداء اليومي للخدمات. وبرامج التعليم المعجل والدعم العلاجي وبرامج التعليم المجتمعية في مرحلة الطفولة المبكرة وبرامج الشباب خارج المدرسة وهي البرامج التي ستدعم سواء بمفردها أو بالاشتراك مع التدخلات الأخرى تعليم الطلاب. ويحتاج الأطفال والمعلمون أيضا إلى دعم للرفاه النفسي والاجتماعي والعاطفي، وينبغي أن يشمل ذلك الوصول إلى الجتمعات المحلية لدعم التماسك الاجتماعي والشمول على نحو أفضل. وتعمل هذه البرامج بهدف إعادة توجيه الطلاب حتى يصبحوا على استعداد للدخول في النظام الرسمي، أو حتى يكتسبوا المهارات اللازمة لمساعدتهم على النجاح بعد انهاء دراستهم.

الحماية الاجتماعية والتوظيف وسبل كسب العيش (بما في ذلك الفقر)

لقد كان التأثير على سبل كسب العيش شديدا في المحافظات المتضررة، التي شهدت زيادات في البطالة من ١٢,٦ في المائة الى ١٧,٧ في المائة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، وارتفعت العمالة الناقصة من ٥,٩ في المائة الى ٩,٧ في المائة[١]. وإجمالا، شهدت المحافظات المتضررة الخمس ٣١٤ عاطلا عن العمل جدد، و ٢٢٤ الف شخصا آخر انخرطوا في اعمال غير متناسبة مع مهاراتهم حديثا.

ويمثل ذلك مجموع الخسائر التي لحقت بسبل كسب العيش من جراء النزاع البالغ ٣,٥ تريليون دينار عراقي (٣ مليارات دولار أمريكي) سنويا. وقد تأثرت الزراعة بشكل خاص، مع استمرار خسائر في الإنتاج والتخزين والماشية، مما أثر على الدخل الزراعي والعمالة، فضلا عن الأمن الغذائي. وقد تعرضت الأسر المستضيفة للنازحين داخليا والنازحين داخليا الى اكبر ضرر بسبب فقدان سبل كسب العيش والنزوح. وقد وصل انعدام الأمن الغذائي ٤٠ في المائة بين النازحين في المحافظات المتأثرة وما يقرب من ٢٠ في المائة من الأسر غير النازحة. وتقلصت أصول العوائل بشكل ملحوظ، وبلغ الفقر متعدد الأبعاد ٢٣ في المائة بين النازحين داخليا، بينما بلغ فقر الاصول ٧٠ في المائة. وكنتيجة لذلك، يقدر ان معدل الفقر في عام ٢٠١٤ في المحافظات السبعة قد قفز الى ٢٢,٨ في المائة من ١٧ في المائة في عام ٢٠١٢.

وتقدر الاحتياجات الإجمالية للتعافي بنحو ٧,٥ تريليون دينار عراقي (٦,٤ مليار دولار). والحاجة الأكثر إلحاحا هي الدعم النقدي للعديد من الأسر المعيشية التي لا يوجد فيها عمال يعملون، ويقدر عددهم بنحو ٣٣٣ ال أسرة[٢]. وتبلغ تكلفة توسيع البرنامج الحالي الى هذه الأسر مبلغا إضافيا قدره ٧ تريليون دينار عراقي فوق الإنفاق الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة إلى العمالة القصيرة الأجل نظرا لفقدان سبل العيش على نطاق واسع. ومن شأن برنامج الأشغال العامة (الذي تم حسابه في أماكن أخرى من التقييم) أن يسهم في إعادة اعمار البنية التحتية المحلية فضلا عن توفير فرص العمل التي تشتد الحاجة إليها. ويوجد حاليا ٩٨ الف عاطل مسجل في المحافظات المتضررة (على الرغم من أن هذا يستبعد الموصل وكركوك وبغداد)، ولكن عدد العاطلين المسجلين أقل بكثير من العدد المقدر ب ٩٢٩ الف عاطل[٣]. وسيكلف الدعم النقدي قصير الأجل لمدة ثلاثة أشهر بمبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ دينار عراقي شهريا للأسر غير

١ بيانات SWIFT لعام ٢٠١٧ وحسابات البنك الدولي

٢ بيانات ادارية لوزارة العمل والشئون الاجتماعية، بيانات SWIFT لعام ٢٠١٧ وحسابات البنك الدولي

٣ بيانات SWIFT لعام ٢٠١٧ وحسابات البنك الدولي

الفقيرة التي لديها أفراد عاطلون عن العمل وهي تنتظر أن تصبح الأشغال العامة جاهزة للعمل مبلغا اضافيا قدره ٥٤٠ مليار دينار (٤٥٧ مليون دولار).

التراث الثقافي والسياحة

يعمل قطاع الثقافة في إطار تحديد أوسع للقيمة يشمل جزأين أساسيين هما القيم الجوهرية التي تثير أهمية روحية أو عاطفية وقيم مفيدة مثل تلك المستمدة من المنافع الاقتصادية. ولذلك، فإن الدراسة لا تشمل إلا جزءا صغيرا مما يمكن أن يفهم عادة على أنه قطاع التراث الثقافي في العراق. وبوجه عام، عانى قطاع السياحة والتراث الثقافي من اضرار بقيمة ١ تريليون دينار عراقي (٨٥٨ مليون دولار) لحقت بمباني دينية وعلمانية تاريخية، وآثار قديمة، ومرافق دينية معاصرة، ومتاحف ومكتبات لا تقدر بثمن. وقد أدت الأزمة إلى خلق حاجة ملحة على المستوى العالمي، نظرا للقيمة العالمية للتراث العراقي. ويعتبر التدمير المتعمد للتراث الثقافي جريمة حرب، حيث أنه يستخدم كاستراتيجية حرب لطمس الهوية الثقافية. وفيما يتعلق بالتعمير، في حالة التراث الثقافي، من المهم أن نسلط الضوء على أنه في بعض الحالات، قد لا يكون من الممكن إعادة البناء أو انه امر مرغوب فيه. غير أن إعادة بناء المباني الدينية تتيح فرصة هامة لإعادة بناء المجتمعات ، وإعادة بناء الإحساس بالهوية الوطنية والبدء في عملية المصالحة. وتعطي المجتمعات النشطة بالفعل الأولوية لثقافتها من خلال استمرار الخدمات الدينية حتى في المرافق التي تعمل جزئيا. ومع ذلك، سيكون دعم هذه الجهود عبر طيف واسع من التعبير الديني أساسيا لبناء المجتمعات داخل مجتمع مجزأ. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة إدماج الموقع التراثي في نسيج المجتمع هو أيضا وسيلة لإعادة إثبات الهوية، ربما للفئات المهمشة المرتبطة بالأصل التراثي أو استعادة مكانة بارزة تشكل تذكيرا للتاريخ المشترك. وينبغي إعطاء الأولوية لتلك الأصول التي يمكن أن تعزز الشعور بالتراث المشترك، وينبغي إشراك المجتمعات المحلية بمجرد اتخاذ تدابير الحماية الأساسية. وتبلغ الاحتياجات المقدرة لهذه الأنشطة ٢ تريليون دينار عراقي (١,٧ مليار دولار).

القطاعات الإنتاجية

الزراعة

يقدر مجموع الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي بنحو ٢,٤ تريليون دينار عراقي (٢,١ مليار دولار). وينطوي ذلك على الأضرار التي لحقت بالأصول الثابتة، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالمكائن والبيوت الزجاجية فضلا عن أصول الثروة الحيوانية. وتبلغ تكلفة المكائن الزراعية المتضررة، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للإنتاج المستقبلي، ٦٨٩ مليار دينار عراقي (٥٩٠,٩ مليون دولار). وبلغت الأضرار التي لحقت بالأصول الثابتة الأخرى مثل البيوت البلاستيكية ومخازن الحبوب ١٣ مليار دينار (١١ مليون دولار) بينما تقدر الأضرار التي لحقت بالمزارع بمبلغ ٢١٢ مليار دينار عراقي (١٨١,٨ مليون دولار). ومن بين المحافظات الأربع المتضررة، كان الضرر الأكبر في نينوى بقيمة ٧٦٤ مليار دينار (٦٥٥ مليون دولار)، تليها محافظتا صلاح الدين وديالى بأضرار إجمالية بلغت ٥٥٩ مليار دينار عراقي (٤٧٩ مليون دولار) و ٥٥٧ مليار دينار (٤٧٨ مليون دولار)، على التوالي. كما تضرر حجم كبير من المحاصيل ومرافق والثروة الحيوانية وكذلك مراكز البحوث والعيادات البيطرية.

وتقدر احتياجات إعادة الإعمار المهمة للقطاع الزراعي بنحو ٤ تريليون دينار عراقي (٣,٤ مليار دولار). وأهم متطلبات القطاع الزراعي إلحاحا هي استعادة المكائن الزراعية وغيرها من انظمة تسليم المدخلات (الوصول إلى الطرق، وأماكن الأسواق، ونظم الري) للمزارعين لاستئناف أنشطتهم الزراعية. وتقدر تكاليف إعادة تأهيل المكائن بمبلغ ١,١ تريليون دينار عراقي (مليار دولار) في السنوات الخمس التالية. ومن المهم والعاجل توفير الثروة الحيوانية (خاصة تربية المواشي) حتى يتمكن المزارعون من استعادة دخلهم قبل الأزمة: تكاليف تربية المواشي للمزارعين هي ٢,٢ تريليون دينار عراقي (١,٩ مليار دولار أمريكي). ويقدر مجموع الاحتياجات المالية لإعادة بناء البيوت المحمية والمستودعات بنحو ١٩ مليار دينار عراقي (١٦ مليون دولار). وتشمل تكاليف إعادة الإعمار الأخرى متوسطة وطويلة الأجل إعادة زراعة البساتين ومزارع النخيل ، التي تقدر تكلفتها بمبلغ ٣٥٧ مليار دينار عراقي (٣٠٢ مليون دولار).

الموارد المائية

ان قطاع المياه في العراق هو قطاع آخر تأثر بالنزاع الأخير في جميع أنحاء البلاد. تتم دراسة هذا القطاع على مستوى المحافظة حيث أن أصوله وبنيته التحتية عموما تشمل وتؤثر بشكل أكثر من أي مدينة واحدة. والأصول التي تندرج تحت هذا القطاع هي من المحافظات السبع التي تأثرت بأكبر قدر وتمت دراستها في هذه الممارسة.. وتقدر تكاليف الأضرار بمبلغ ١٣٤ مليار دينار عراقي (١١٥ مليون دولار).

وبوجه عام، بلغ مجموع الأضرار التي لحقت بقطاع الموارد المائية ٩٤ في المائة من جميع المرافق التي تم تحديدها، وكانت معظم الأصول المتضررة هي القناطر، تليها محطات الضخ والجسور المائية. كما تضررت السدود، والقناطر والأصول الأخرى على الأقل جزئيا. وتستثني تقديرات التكلفة تكلفة إعادة تأهيل السدود والحواجز وتكاليف دوائر الوزارة حيث يلزم إجراء تقييم ميداني إضافي لكل أصل لضمان تقدير دقيق للتكلفة. وهذه الأصول، كما ذكرنا، تؤثر على أكثر من مدينة واحدة، ولذلك ينبغي النظر فيها بعناية. ولا يمكن إنكار الاعتماد المتبادل بين قطاعي المياه والصرف الصحي والنظافة والمياه، وبالتالي تتأثر المدن وسكانها تأثرا مباشرا بخدمة قطاع الموارد المائية. والزراعة هي قطاع آخر يتأثر مباشرة بالأضرار التي تلحق بالبنية التحتية للمياه. وقد أثر تشغيل ونوعية الخدمة في هذا القطاع أيضا على الناس. وبالنظر إلى الأضرار التي لحقت بالأصول، فإن أداء هذه الأصول قد تدهور تدهورا شديدا. وتقدر احتياجات التمويل العام بنحو ٢٤٥ مليار دينار عراقي (٢٠٧ ملايين دولار).

التجارة والصناعة

يقدر أن هناك أضراراً لا تقل عن ٨,٠٠٠,٠٠٠ متر مربع مع تكلفة لا تقل عن ٦ تريليون دينار عراقي (٥,١ مليار دولار) الى قطاع الصناعة والتجارة.

وتقدر تكاليف الاحتياجات بحوالي ١٢,٥ تريليون دينارعراقي (١٠,٦ مليار دولار). وتتمثل أشد الاحتياجات إلحاحاً في قطاع الصناعة والتجارة في اعادة تشغيل المرافق التي تنتج مواد البناء ؛ لاعادة تشغيل المرافق التي يمكن أن تصنع الأغذية للإنتاج المحلي؛ وإعادة تشغيل مرافق السوق العامة اللازمة للممارسة التجارة الأساسية من قبل عامة السكان. وستحتاج الشركات إلى التمويل وكذلك الاستثمارات الرأسمالية والبنية التحتية. وعلى المدى القصير، يمكن أن توفر برامج المنح المقابلة ومنح التحدي وسيلة سريعة نسبيا لضخ السيولة في القطاع الخاص. ومن المبرر تقديم المنح

الرأسمالية وخدمات تطوير الأعمال. كما ينبغي تسوية المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص. وعلى المدى المتوسط، ينبغي استغلال مصادر الطلب الأوسع نطاقاً لدعم انتعاش القطاع الخاص ونموه - النقل واللوجستيات؛ الأغذية والزراعة؛ والسياحة الدينية هي أمثلة. ومن الضروري أيضا إجراء إصلاحات على عمليات الشراء ومناخ الاستثمار الأوسع نطاقا. وتتوافر الفرص المكانية من خلال إعادة فتح ممرات النقل إلى الأردن والمملكة العربية السعودية، فضلا عن استثمارات الربط المقترحة مع البنية التحتية الجديدة للموانئ في البصرة.

التمويل والأسواق

أدت الصراعات إلى إلحاق أضرار مادية بالبنية التحتية للقطاع المالي وخسائر في الأصول المالية، و إلى تفاقم أوجه الضعف الموجودة سابقا في القطاع المالي، مما أدى إلى مزيد من فقدان الكفاءة وإمكانية الوصول. وقد تأثر فرع للبنك المركزي (الموصل) و ١٢١ فرعا من فروع المصارف التجارية تأثرا مباشرا بالنزاع، حيث بلغ مجموع الأضرار المادية حوالي ٦١ مليار دينار(٥٢ مليون دولار). فالأضرار المادية ليست سوى جزء بسيط من الخسائر التي لحقت بالموجودات المالية التي تقدر بمبلغ ١١,٨ تريليون دينار عراقي (١٠ مليارات دولار). إن أكبر بند منفرد هو المخصص الإضافي اللازم لتغطية الانخفاض الائتماني للمصارف المملوكة من الدولة (خاصة الرافدين والرشيد) بمبلغ ٩,٦ تريليون دينار عراقي (٨,٣ مليار دولار). أما بالنسبة للمصارف الاهلية، تقدر المخصصات الإضافية لتغطية القروض المتعثرة المتزايدة بنحو ١,١ تريليون دينار عراقي (١ مليار دولار). وبلغ إجمالي الودائع المصرفية التي استولى عليها داعش ٩٧١ مليار دينار عراقي (٨٣٣ مليون دولار). واوقفت أربع مؤسسات من اصل ١٢ مؤسسة تمويل أصغر من المنظمات غير الحكومية العمل بسبب النزاع، مما أدى إلى خسارة كاملة في محافظها بلغت ٢٥ مليار دينار عراقي(٢١ مليون دولار). وقد تسببت البنية التحتية المصرفية المتضررة، وفقدان الأصول، والنزوح، والوصول المقيد إلى نظام الدفع بسبب الإجراءات الطارئة التي اتخذها البنك المركزي العراقي لقطع التدفقات المالية إلى داعش، وإغلاق مؤسسات التمويل الأصغر، والمخاوف الأمنية العامة، في فقدان الكفاءة والوصول المالي.

ويلعب القطاع المالي دورا هاما في التعمير والتعافي بعد انتهاء الصراع، من خلال تسهيل الاستجابة القصيرة الأجل والتنمية المتوسطة والطويلة الأجل. وينبغي أن تركز الأولويات القصيرة الأجل للقطاع المالي على الاحتياجات الفورية لاستعادة الوظائف الأساسية للنظم المصرفية وانظمة الدفع، وتيسير جهود تقديم المعونة، بما في ذلك من خلال تطوير الدفع بواسطة الهاتف النقال / الدفع الإلكتروني لتقديم المساعدة إلى النازحين داخليا. وتشمل الأولويات المتوسطة الأجل إصلاح القطاع المصرفي، ولا سيما إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية لمصرفي الرشيد والرافدين، وتطوير التمويل المتخصص لدعم المجالات الحاسمة للانتعاش الاقتصادي والتنمية (مثل البنية التحتية والإسكان والزراعة). كما أن التمويل الأصغر يسهل عملية الانتقال من المساعدات المقدمة إلى الأنشطة المدرة للدخل نحو التمويل الأصغر لبناء سبل مستدامة لكسب الرزق. وسيتعين استكمالها بتحسين البنية التحتية للائتمان ومراقبة القطاع المالي. وسيتطلب تطوير قطاع مالي متوازن ومتطور ومستدام لدعم الاقتصاد بذل جهود متواصلة على المدى الطويل لتحسين بيئة الأعمال وتطوير الأسواق وتعزيز القدرات البشرية بمساعدة فنية وبناء قدرات يدعمها المجتمع الدولي. وتقدر الاحتياجات التمويلية للتعافي وإعادة الإعمار بنحو ١٠,٩ تريليون دينار عراقي (٩,٣ مليار دولار).

قطاعات البنية التحتية

الطاقة

ان مبلغ ٨,٢ تريليون دينار عراقي (٧ مليارات دولار) هو التكلفة التقديرية للأضرار التي لحقت بقطاع الطاقة. وتتكون الأضرار التي لحقت بقطاع الكهرباء في المقام الأول من محطات توليد الكهرباء المتضررة جزئيا أو المدمرة، والمحطات الفرعية، وأبراج نقل الكهرباء، ودوائر مديرية الكهرباء المحلية. ومن عام ٢٠١٧، فإن معظم أصول أنظمة الطاقة إما تعمل جزئيا أو انها لا تعمل، مع وجود سكان في ٩ مدن رئيسية من أصل ٧ محافظات تم تقييمها لأغراض تقييم الاضرار والاحتياجات هذا بدون أي شكل من أشكال الوصول إلى خدمة الكهرباء العامة. ووفقا للمعلومات المقدمة من الحكومة، فإن ٨ محطات من أصل ١٧ محطة توليد كهرباء في المحافظات التي تم تقييمها قد دمرت بالكامل. أما محطات الطاقة المتبقية البالغ عددها ٩ محطات فهي إما تعمل بقدرة توليد أقل أو انها لا تعمل على الإطلاق؛ وستتطلب إصلاحات للعودة إلى وضعها التشغيلي الكامل. ونتيجة لهذا الضرر الضخم الذي لحق بالبنية التحتية، تشير الدلائل إلى أن معظم الطاقة المتوفرة من الشبكة العامة قد تقلصت إلى حد كبير في معظم المحافظات التي تم تقييمها. ولا تزال أعمال إعادة التأهيل في قطاع الطاقة مستمرة، ولكن الكهرباء العامة التي تعتمد عليها خدمات أخرى كثيرة لا تزال غير موثوق بها.

تقدر القيمة الكلية للاحتياجات ب ١٠,٨ تريليون دينار (٩,١ مليار دولار) لتمويل توفير كهرباء كافية واستعادة عمليات شبكات الطاقة، والتي يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من عملية التخطيط والتنفيذ. وعلى المدى القصير، هناك حاجة ماسة إلى إضافة قدرة توليدية جديدة، واستعادة خدمات الكهرباء - ولا سيما في المناطق المحررة مؤخرا - وإصلاح البنية التحتية المتدهورة بعد سنوات من الإهمال والعقوبات لزيادة توافر العرض وجودتها في أجزاء أخرى من البلد. وفي الأجل المتوسط، سيكون من الأهمية توسيع وتحسين البنية التحتية للتوليد والنقل والتوزيع، وزيادة كفاءة نظام الطاقة. وعلاوة على ذلك، يجب على وزارة الكهرباء تحسين الكفاءة التشغيلية القطاعية لجذب استثمارات القطاع الخاص التي تمس الحاجة إليها. وفي الأجل الطويل، سيكون من الضروري إجراء إصلاحات في القطاع، وتحسين الأداء، والاستدامة المالية. كما ينبغي للحكومة العراقية أن تنظر في تكامل الشبكة على الصعيد الإقليمي، إما كمصدر للشبكة أو كجزء من شبكة إقليمية لتقاسم الاحتياطي وموازنة الحمل.

النفط والغاز

بلغت التكلفة التقديرية للأضرار التي لحقت بقطاع النفط والغاز في المحافظات السبعة التي تم تقييمها ٥ تريليون دينار عراقي (٤,٣ مليار دولار). وقد تأثرت أكثر من ٥٠ منشأة ذات صلة بالنفط، تتراوح من أكبر مجمع تكرير في البلاد إلى مصانع توزيع المنتجات المكررة الصغيرة، ومرافق إنتاج حقول النفط، والمستودعات والدوائر. و نسبة ٨٥ في المائة تقريبا من الأضرار النقدية هي في مجمع مصفاة بيجي (بما في ذلك خطوط الأنابيب ومرافق التخزين المرتبطة بها). وأسفرت مستويات واسعة من القصف الجوي والقصف بالمدفعية وما أعقب ذلك من نهب للمعدات القابلة للإزالة والأنابيب إلى تصنيف هذه الأصول على أنها مدمرة بالكامل ولا تعمل. كما عانت مصانع البتروكيماويات وتوليد الطاقة المجاورة من أضرار ولم تعد قابلة للتشغيل بسبب فقدان الوقود والتغذية من المصفاة. وقد أدى فقدان سبل العيش والأضرار الناجمة عن الحرب إلى تشريد أغلبية السكان في مدينة بيجي. إضافة إلى ذلك،

تسبب فقدان المنتجات المكررة عالية الجودة المستخدمة في النقل والتدفئة في المنازل والتدفئة التجارية والطهي وتوليد الطاقة في تعطيل الخدمة وارتفاع التكاليف في جميع أنحاء سلسلة القيمة التجارية العراقية بأكملها.

تقدر احتياجات التعافي وإعادة الإعمار على مدى خمس سنوات بنحو ٨,٥ تريليون دينار عراقي (٧,٢ مليار دولار). وأكثر المتطلبات إلحاحا في قطاع النفط هي استئناف بعض العمليات في مجمع مصفاة بيجي. وكانت المصفاة تشغل في السابق ثلاثة محطات منفصلة وقائمة بذاتها، وقد يكون من الممكن استعادة التشغيل في واحدة من أقل محطات تضررا بسرعة نسبية (أقل من ٢٤ شهرا). وفي نفس الوقت، يجب إصلاح مرافق التخزين وخطوط الأنابيب المرتبطة بمجمع التكرير واستبدالها على شكل مراحل لتتناسب مع القدرة التكريرية عند استعادتها. ومن شأن هذا الجهد السريع لإعادة الإعمار أن يولد عمالة كبيرة وقد يستعيد جزئيا إمدادات الطاقة للمنطقة. ويقدر أن هذه التدابير القصيرة الأجل (التي تصل إلى سنة واحدة) ستكلف حوالي ٨٧٠ مليار دينار (٧٣٦ مليون دولار)، وهذا يتوقف على مقدار الإصلاح والاستبدال المطلوبين. وعلى المدى المتوسط والطويل، سيلزم إعادة بناء ما تبقى من مجمع بيجي. وسيتضمن ذلك تنسيقا وثيقا مع العناصر الأخرى في قطاعي الصناعة والطاقة ومع المؤسسات التي تتولى تنسيق إعادة الإسكان والخدمات الاجتماعية في مدينة بيجي. ويمكن معالجة ما تبقى من الأضرار في قطاع النفط على أساس مخصص حسب الحاجة وحسبما تسمح به القدرة.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ان التكلفة التقديرية للأضرار التي لحقت بقطاع المعلومات والاتصالات هي ٤٦٦ مليار دينار عراقي (٤٠٠ مليون دولار). وقد استضافت محافظتا نينوى والأنبار أكبر عدد من الأصول وتعرضتا الى أعلى مستوى من الدمار مقارنة بديالى وصلاح الدين. إن مستوى الضرر في الشبكة الثابتة هو الأكبر في محافظة نينوى، حيث يصل إلى ٧٥٪ من إجمالي تكلفة الأضرار. و معظم أصول شبكة الهاتف النقال مدمرة جزئيا فقط. ومع ذلك، تشير البيانات إلى أن معظم مرافق الشبكة الثابتة قد دمرت تماما، وسوف تحتاج إلى إعادة بنائها.

وتبلغ الاحتياجات الإجمالية لإعادة إعمار وتعافي القطاع العام والخاص ٧٦١ مليار دينار عراقي (٦٤٤ مليون دولار)، وتقدر احتياجات إعادة الإعمار لشبكات اتصالات الهاتف النقال بهدف «اعادة البناء على نحو أفضل» بنحو ٥٠,٢ مليار دينار عراقي (٤٢,٥ مليون دولار) في السنة الأولى وبنفس التكلفة على المدى المتوسط من ٢ إلى ٥ سنوات. إن إعادة إعمار الشبكة الثابتة أكثر تعقيدا وتكلفة من شبكة الهاتف النقال لأن معظم شبكات المدن الداخلية والمرافق في العراق تقوم على شبكات قديمة ومنقرضة. وتشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى ما مجموعه ٦٦٠,٥ مليار دينار (٥٥٩ مليون دولار) لبناء أحدث شبكة ثابتة قوية في المناطق المتضررة. ومن المهم أن تعيد الحكومة النظر في الإجراء التنظيمي الذي يسمح لجميع المشغلين بالاستثمار في البنية التحتية وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل إعادة اعمار البنية التحتية الحيوية.

النقل

يبلغ الضرر في البنية التحتية للنقل بسبب النزاع ٣,٣ تريليون دينار عراقي (٨،٢ مليار دولار). ويقدر مجموع الأضرار التي لحقت بالطرق بمبلغ ٦١٠ مليار دينار عراقي (٥٢٣,١ مليون دولار)، والجسور بقيمة ١,٤ تريليون دينار (١,٢

مليار دولار). وتتراوح شدة الضرر بين مدينة وأخرى. ويقدر أن ٢,٣٠٠ كيلومتر من الطرق قد تضررت. ومن بين هذه الطرق، فإن٥٧ كيلومترا هي طرق رئيسية، و ١١٨ كم من الطرق الثانوية، و ٢٠٧ كم من الطرق الحيوية، وتمثل ١٧ في المائة من جميع الطرق المتضررة. ومن بين هذه الطرق، تقع حوالي ٣٣ في المائة من مجموع الطرق المتضررة تحت مسؤولية وزارة النقل. أما البقية فهي ضمن مسؤولية الإدارة المحلية للمدينة. وتقدر الأضرار التي لحقت بمطار الموصل بنحو ١٢٠ مليار دينار عراقي (١٠٢,٩ مليون دولار)، وتقدر تكاليف الأضرار التي لحقت بشبكات السكك الحديدية التي تم تقييمها في الموصل و الرمادي هيت بمبلغ ٢٣٦,٦ مليار دينار عراقي (٢٠٢,٩ مليون دولار). ومن الجدير بالذكر أن الأضرار التي لحقت بالطرق والجسور تمتد إلى ما هو أبعد من الأضرار المحلية. ولذلك، فإن تقديراتنا تأخذ في الحسبان الأضرار الجانبية الناجمة عن حواجز الطرق والحطام المتساقط وإهمال الصيانة خلال سنوات النزاع. وأدت الأضرار التي لحقت بقطاع النقل إلى إضعاف تنقل السكان الضعفاء في البلد ونقلهم الى حد كبير.

وتقدر الاحتياجات الإجمالية للتعافي وإعادة الإعمار بحوالي ٤,٧ تريليون دينار (٤ مليارات دولار) مع ١,٤ تريليون دينار (١,٢ مليار دولار)، و ٣,٣ تريليون دينار (٢,٨ مليار دولار)على الامدين القصير والطويل، على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أنه نظرا لضخامة الأضرار، فإن إعادة الإعمار سوف تستغرق أكثر من خمس سنوات من اجل استعادة تقديم الخدمة إلى ما قبل الأزمة بشكل كامل. وتشمل التدخلات ذات الأولوية تحسين حالة النقل والأصول والبنية التحتية من خلال إعادة تأهيل الأجزاء المتضررة بشدة للطرق والجسور والسكك الحديدية والمطارات في البلاد. وينبغي أن تهدف التدخلات أيضا إلى استعادة القدرة الفنية والمؤسسية لإدارة وصيانة قطاعات النقل الثانوية. وفي نهاية المطاف، ستسهم هذه الاستراتيجية في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي للبلد وخلق فرص العمل.

المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH)

تعرض قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة في العراق الى أضرار كبيرة بلغت ١,٦ ترليون دينار عراقي (١,٤ مليار دولار). وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها عدة وكالات إنمائية حكومية ودولية في مجال إعادة التأهيل، لا يزال جزء كبير من البينة التحتية متضرر كليا أو جزئيا. ويؤثر الضرر الكبير الذي لحق بهذه الأصول تأثيرا عميقا على وظائف كل منها في المدن والمحافظات التي تمت دراستها، مما يؤثر على الاستخدام اليومي للأسر وخدمات المياه. وفي جميع المحافظات، تراوحت نسبة الأسر التي تحصل على المياه من ٤٠ إلى ٦٠ في المائة. ومع ذلك، في مدن مثل الرمادي، والبيجي، وبخديدا، والبعاج، والحضر، يحصل ٢٠ في المائة أو أقل من الأسر على المياه.

ويقدر مجموع احتياجات إعادة الإعمار والتعافي بنحو ٢,٩ ترليون دينار عراقي (٢,٤ مليار دولار). أما بالنسبة لاحتياجات البلد على المدى القصير والمتوسط والطويل، فمن المقترح وضع خطة لإعطاء الأولوية لإعادة تأهيل وبناء الأصول. وبالنظر إلى إطار السنة الواحدة، ينبغي أن ينصب التركيز على المرافق الأقل تضررا نسبيا. إن توفير المعدات الرئيسية للعمليات والصيانة للمياه والصرف الصحي أمر بالغ الأهمية. ويقترح أيضا إجراء تقييم شامل للأضرار في إطار زمني مدته سنة واحدة. وفيما يتعلق بالمدى المتوسط، ينبغي أن يهدف البلد إلى مواصلة إصلاح وبناء هياكل جديدة تحل محل الأصول المتضررة والمدمرة المعقدة، مع البحث في الوقت نفسه عن العقود والإعلان عنها. وأخيرا، هناك حاجة في الأجل الطويل إلى إعداد خطة رئيسية للمحافظة على شبكات المياه والصرف الصحي للسنوات ال ١٥-٢٠ القادمة. وبالتوازي مع العمل المطلوب على المديين المتوسط والطويل، فإن هدف محاولة تأمين مشاركة

القطاع الخاص، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر البناء وإعادة التأهيل، في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أمر بالغ الأهمية على المدى الطويل.

الخدمات البلدية

يقدر مجموع الأضرار التي لحقت بقطاع الخدمات البلدية في محافظات نينوى وديالى والأنبار بنحو ١٠٢ مليار دينار عراقي (٨٨ مليون دولار). الخدمات البلدية هي الخدمات الهامة التي تيسر سلامة المواطنين، الصرف الصحي، والوصول إلى الفرص الاقتصادية ومن بين المحافظات التي تم تقييمها، يتصور ان أعلى تكلفة للأضرار هي في محافظة الأنبار حيث تبلغ الكلفة الكلية للاضرار ٥٤,٦ مليار دينار (٤٦,٨ مليون دولار). وفي نينوى، تعرضت من أصول البلدية الى أضرار بلغت تكلفتها ٤٦,٣ مليار دينار عراقي (٣٩,٧ مليون دولار)، بينما تعرضت أصول البلدية في ديالى الى أضرار بتكلفة تقديرية تبلغ ١,٥ مليار دينار (١,٣ مليون دولار).

ويقدر مجموع احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو ١٤٩ مليار دينار عراقي (١٢٦ مليون دولار). ويشمل ذلك ما مجموعه ١٣٩ مليار دينار عراقي (١١٧,٦ مليون دولار) لانشاء البنية التحتية و ٩,٦ مليار دينار عراقي (٨,٢ مليون دولار) لاستعادة تقديم الخدمات لقطاع الخدمات البلدية في محافظات الأنبار وديالى ونينوى. وتقدر احتياجات إعادة الإعمار والتعافي قصيرة الأمد (سنة واحدة) بمبلغ ١٥ مليار دينار عراقي (١٣ مليون دولار) وتشمل استعادة الإنارة في الشوارع والأسواق الشعبية، لضمان سلامة المواطنين، وتيسير استئناف سبل عيشهم وتعزيزها والتماسك الاجتماعي من خلال الأماكن العامة. أما في الأجلين المتوسط والطويل (٢-٥ سنوات) فهي ١٣٤ مليار دينار (١١٣ مليون دولار) وتشمل استعادة المرافق المجتمعية والمرافق الترفيهية والمكتبات والسكن العام بأسعار معقولة والحدائق / الملاعب ومواقف السيارات العامة والمسالخ وغيرها لزيادة حيوية الأحياء وبالتالي تساهم في تحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة.

اكثر من ٥ ملايين عراقي قد اجبروا على مغادرة منازلهم بسبب الصراع (٢٠١٤)
الصورة: Answer ٥(شوترستوك)

١. المقدمة

السياق

انخفضت معدلات عدد الفقراء من ٢٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٢، وتم تصنيف نظامي التعليم والصحة في العراق بالقرب من مستويات البلدان المتوسطة الدخل العالي في عام ٢٠١٤. ومنذ عام ٢٠١٤، أدى الصراع، مقترنا بالقيود الاقتصادية في السنوات الأخيرة، الى قلب المكاسب في تخفيف الفقر التي تم تحقيقها بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢. ويقدر ان معدلات حجم الفقر قد ارتفعت بنسبة ٧,٥ نقطة مئوية أو ما يقرب من ٣ ملايين إضافية نتيجة للأزمتين. ومن المحتمل أن يؤدي حجم الأثر إلى ارجاع العراق إلى مستويات الفقر المماثلة لمستويات عام ٢٠٠٧. وفي حين انخفضت مؤشرات الصحة والتعليم إلى القاع تقريبا اليوم، يزيد السكان الضعفاء الهائلون، بما في ذلك الملايين من النزحين داخليا واللاجئين، من تفاقم الضغط على نظام ضعيف بالفعل، ويزيد من أوجه التفاوت في إمكانية الوصول بين المناطق، ويخدم السكان بشكل سيء نظامي التعليم والصحة وشبكات الحماية الاجتماعية. وتفاقمت الأزمة [١]بسبب سوء نوعية الخدمات وعدم كفاية البنية التحتية وانخفاض مستويات الإنفاق العام

أسفر الصراع الإقليمي الذي أحدثه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق في العراق عن أزمة إنسانية مع نزوح أكثر من ٥ ملايين عراقي وتدمير البنية التحتية والخدمات في المناطق التي كانت تحتلها داعش سابقا. ويقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن حوالي ٦,٢ مليون شخص هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والمأوى والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والدعم التعليمي. وتزداد أسعار المواد الغذائية والايجار، خاصة في المحافظات الشمالية التي تستضيف نسبة كبيرة من اللاجئين السوريين والنازحين داخليا. وكان التأثير على سبل كسب العيش شديدا في المحافظات المتضررة، التي شهدت زيادة في البطالة من١٢,٦ ٪ إلى ١٧,٧ ٪ بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧. [٢]

إن حجم وسرعة النزوح نتيجة للأزمة يجعل من الصعب على الحكومة تقديم خدمات عالية الجودة، وخاصة في المناطق المحررة حديثا حيث كان تدمير البنية التحتية أشد وطأة مع تأثر تقديم الخدمات سلبا. وقد طلبت حكومة العراق دعما من مجموعة البنك الدولي لإجراء تقييم للأضرار والاحتياجات لتقدير آثار وتاثرات الأزمة على البنية التحتية الرئيسية وتقديم الخدمات وسبل كسب العيش و القطاعات الاجتماعية والإنتاجية والشاملة ، وتحديد احتياجات الانتعاش وإعادة الإعمار في العراق. وسيدعم هذا التقييم المنسق الذي تقوده البلدان الشروع في عمليات الإنتعاش وإعادة الإعمار، من خلال منصة مشتركة بين المؤسسات تدمج الجهود المتضافرة للشركاء الوطنيين والدوليين.

---

١ البنك الدولي ٢٠١٦، العراق- اطار الشراكة القطرية، واشنطن دي سي

٢ بيانات SWIFT لعام ٢٠١٧ وحسابات البنك الدولي

الأهداف

الهدف الرئيسي من تقييم الأضرار والاحتياجات في العراق هو إبلاغ الحكومة العراقية والمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين بأثر الأزمة على السكان والأصول المادية والبنية التحتية وتقديم الخدمات، والقطاعات الشاملة مثل الحوكمة والقطاعات الاجتماعية والبيئة فضلا عن إجراء تقدير أولي لإعادة بناء الهياكل الأساسية المادية واحتياجات استعادة الخدمات من أجل تحقيق التعافي في العراق. وسيساعد التقييم في توجيه جهود التعافي نحو تهيئة الظروف المواتية لعودة السكان النازحين إلى مواطنهم الأصلية واستعادة سبل كسب العيش وتقديم الخدمات.

النهج والنطاق

النطاق الزمني: تصاعد النزاع في العراق في حزيران ٢٠١٤. وبالتالي، تحسب الأضرار والخسائر وفقا لخط الأساس الفعلي أو المتوقع قبل عام ٢٠١٤ للأصول المادية. تم تقييم بيانات الأضرار حتى أوائل ايلول ٢٠١٧ لغرض هذا التقييم.

النطاق الجغرافي: ركز تقييم الأضرار والاحتياجات الشامل في العراق على المحافظات السبع المتضررة بشكل مباشر، وهي الأنبار وبابل وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين وبغداد. وقد ركز تقييم عن بعد، يستخدم لأغراض التحقق على المدن ال ١٦ التالية: جلولاء، السعدية، البعاج، بيجي، بخديدا، الفلوجة، الحضر، هيت، الموصل، المقدادية، الرمادي، سنجار، الشرقاط، تلعفر، تل كيب، وقرة تبه في أربع محافظات هي الأكثر تضررا: الأنبار، ديالى، نينوى، صلاح الدين.

وقد تم اختيار هذه المدن بالتشاور مع وزارة التخطيط العراقية ومجموعة البنك الدولي نظرا لكونها: (١) مدن تحررت مؤخرا من الصراع؛ و / أو(٢) تعرضت لأضرار جسيمة أثناء النزاع.

النطاق القطاعي: يغطي تقييم الأضرار والاحتياجات الشامل في العراق الاضرار والاحتياجات في ١٩ قطاع ومجال مواضيعي على النحو التالي:

- القطاعات الاجتماعية: الإسكان؛ الصحة؛ التعليم؛ والحماية الاجتماعية والعمالة وسبل المعيشة (بما في ذلك الفقر)؛ والتراث الثقافي والسياحة
- القطاعات الإنتاجية: الزراعة، الموارد المائية، التجارة والصناعة، والتمويل والأسواق
- قطاعات البنية التحتية: الطاقة والنفط والغاز وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و النقل والمياه والصرف الصحي و الخدمات البلدية الخاصة بالنظافة
- القطاعات الشاملة: الحماية الاجتماعية، والحوكمة، والبيئة، والاجتماعية، ونوع الجنس، والأثر الاقتصادي الكلي

المنهجية

يعتمد تقييم الأضرار والاحتياجات الشامل في العراق على منهجية فعالة من حيث التكلفة وقابلة للتكرار لتقييم الأضرار والخسائر، بهدف تقديم تقدير واسع النطاق لأثر الصراع على كل من البنية التحتية وتقديم الخدمات والتنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والحوكمة في سبع محافظات متأثرة بشكل مباشر.

وباتباع نهج مختلط يتكون من مستويين، يعتمد تقييم الأضرار والاحتياجات الشامل في العراق على كل من البيانات الميدانية والبيانات التي تم الحصول عليها عن بعد. ويستند التحليل إلى بيانات الضرر المباشر التي قدمتها الحكومة العراقية. غير أنه في الحالات التي تعذر فيها جمع البيانات ميدانيا بسبب الظروف الأمنية الصعبة وعدم إمكانية الوصول إلى المناطق، تم سد الفجوات في البيانات الحكومية بالبيانات عن بعد. وقد أتاح حصر البيانات الحكومية والتحقق منها باستخدام البيانات عن بعد باستخدام صور الأقمار الصناعية والمعلومات المتاحة للجمهور وتحليلات وسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن عمليات الفحص الموقعي الفوري، إجراء تقييم شامل وتعبير قوي عن تكاليف الأضرار واحتياجات التعافي.

وكلما امكن ذلك، وضعت معلومات أساسية عن الأصول لكل قطاع على مستوى الاقضية، استنادا إلى البيانات الميدانية، وصور الأقمار الصناعية، وتحليلات وسائل التواصل الاجتماعي، والمعلومات المتاحة علنا. ثم تم تقييم معلومات الضرر من المصادر المختلفة ازاء خط الأساس. واستنادا إلى مستوى الضرر المبلغ عنه، تم تخصيص حالة للأضرار المادية لكل أصل استنادا إلى ثلاثة تصنيفات: لايوجد ضرر أو ضرر جزئي (أقل من ٤٠ في المائة من الأصول متضررة) أو مدمرة بالكامل (أكثر من ٤٠ في المائة من الأصول متضررة أو ان الضرر هو هيكلي).

وبالنسبة لبعض القطاعات، اعتمد تقيم الأضرار والاحتياجات في المقام الأول على منهجية تقييم الأضرار القائمة على الجرد التي تستخدم معلومات عن الأضرار التي تلحق بكل مرفق على حدة. وبالنسبة للقطاعات الأخرى، اعتمد نهج قائم على النسبة المئوية، وفي بعض الحالات استخدم النهجان معا. وفي الحالات التي لا يمكن فيها التحقق من الحالة المادية لمرفق محدد من قبل أي مصادر للمعلومات، تم تحديد مستوى ضرر غير معروف استنادا إلى (أ) المستوى الفعلي لمرافق مماثلة ذات حالة مادية مؤكدة و / أو (ب) مؤشرات بديلة، مثل شدة ونطاق النزاع حول المرفق. وتم جمع بيانات الإسكان للمناطق الحضرية والريفية على مستوى المحافظة من قبل الحكومة العراقية بالاعتماد على نهج مختلط يستند الى الجرد والنسبة المئوية.وتم حصر البيانات الميدانية من خلال تقديم تقديرات للأضرار للوحدات السكنية في ١٦ مدينة التي توفرت لاجلها بيانات عن بعد خصوصا صور الاقمار الصناعية وتم تقدير الفرق بين الوحدات السكنية المتضررة جزئيا والمدمرة كليا باستخدام نموذج الضرر الثانوي القائم على النسبة المئوية، والذي يأخذ في الاعتبار كثافة المساحة الحضرية وشدة النزاع في المنطقة.

وقام تقييم الاضرار والاحتياجات أيضا، كلما كان ذلك ممكنا، بتقييم الحالة التشغيلية للمرافق (يعمل أو لا يعمل) لتحديد مستوى ونوعية تقديم الخدمات في مختلف القطاعات. وبصفة عامة، تم تحديد رمز للمرفق على انه يعمل عندما يكون قادرا على التشغيل أو تقديم مستوى من الخدمات، حتى ولو كان ذلك محدودا. وتم الابلاغ أيضا بأن بعض المرافق تعمل جزئيا للاشارة الى المرافق التي يمكن أن تعمل بقدرة أقل بسبب نقص التجهيزات، مثل مسائل الطاقة أو المياه أو الصيانة وليس من ناحية الأضرار المادية. واستند تحليل التشغيل إلى الوضع المادي للمرافق (الذي يستند أساسا إلى صور الأقمار الصناعية)، فضلا عن البيانات النوعية المستمدة من البيانات الحكومية ووسائل التواصل الاجتماعية والتقارير الإخبارية والدراسات الاستقصائية للشركاء الأساسيين التي أجريت في خريف عام ٢٠١٧.

وبالنسبة لتقدير الأضرار، تم حساب متوسط الأضرار على أساس عدد المرافق المتضررة، ووضعها المادي(متضرر جزئيا أو مدمر)، وتكلفة الوحدة المقدرة قبل الأزمة المرتبطة بكل فئة من فئات الأصول. واستندت تكاليف الوحدة هذه إلى معلومات أساسية مقدمة من الحكومة العراقية أو حسب تقديرات المتخصصين في القطاع و / أو جهات

الاتصال المحلية (الحكومية). وتماشيا مع منهجية تقييم الاضرار والاحتياجات القياسية، تم حساب تكلفة الأصول المدمرة بالكامل بنسبة ١٠٠ في المائة من تكلفة الوحدة والأصول المتضررة جزئيا بنسبة ٤٠ في المائة. وتشمل تقارير القطاع أيضا استقراء الأضرار على مستوى المحافظة استنادا إلى مستويات الضرر على مستوى المدينة في المحافظات السبع المتضررة بشكل مباشر. وفي حين تم إجراء استقراء على مستوى المحافظات على أساس قطاعي، فقد تبنت العديد من القطاعات نهجا مماثلا باستخدام بيانات النزاع والسكان وبيانات الأضرار الموجودة لتحديد المدن البديلة. وتم تعديل التقديرات لمراعاة الفروق بين المرافق والخدمات في المناطق الحضرية والريفية. وتوفر طريقة الاستقراء هذه تقديرا تقريبيا جدا وليس تحليلا دقيقا ومفصلا للأضرار على مستوى المحافظة. وقد تم التعبير عن قيمته النقدية من حيث تكاليف الاستبدال وفقا للأسعار السائدة قبيل تصاعد النزاع في حزيران ٢٠١٤. من ثم، شمل التقييم الخسائر، أي التغيرات في التدفقات الاقتصادية الناجمة عن الكارثة، التي تحدث حتى يتحقق الانتعاش الاقتصادي الكامل وإعادة الإعمار. وشملت الخسائر النموذجية انخفاض الإنتاج في القطاعات الإنتاجية (مثل الزراعة والصناعة والتجارة والمالية والأسواق)، فضلا عن انخفاض الإيرادات وارتفاع التكاليف التشغيلية في توفير الخدمات (مثل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية). تم التعبير عن الخسائر بالقيم الحالية.

يقدم تقييم الاضرار والاحتياجات الشامل في العراق تقديرا لاحتياجات التعافي واعادة الاعمار التطلعية. وتؤدي احتياجات إعادة الإعمار في مختلف القطاعات إلى تحويل الأضرار الى الأسعار الحالية، مع مراعاة التضخم، والأمن، وأقساط التأمين، فضلا عن عامل «إعادة البناء بشكل أفضل». وتراعي احتياجات التعافي الجوانب «الأضعف» وغير المتصلة بالبنية التحتية، مثل التوظيف والمعدات و / أو المواد اللازمة لتوفير الخدمات في المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة. وبمجرد حسابها، يتم إعطاء الأولوية لكل من احتياجات التعافي وإعادة الإعمار وتوزيعها على المدى القصير والمتوسط والطويل على مدى فترة خمس سنوات. واستنادا إلى تقدير الأضرار فضلا عن الآثار النوعية، حدد كل قطاع احتياجات التعافي واقترح تدخلات ذات أولوية متسلسلة. ويشمل ذلك تكلفة إعادة بناء الأصول المدمرة، وتوفير الخدمات، وتحسين المواصفات، وتدابير الحد من المخاطر.

القيود والتحديات الرئيسية للتقييم

بما أن هذا التقرير يعرض النتائج باستخدام تدفقين من البيانات، فمن المهم الإشارة إلى القيود والتحديات الرئيسية التي تواجهها هذه الممارسة. وقد تم التخفيف من العديد من هذه التحديات من خلال تصميم منهجية التقييم والتعاون الوثيق مع الحكومة العراقية والمانحين الآخرين والشركاء الميدانيين.

تقييد البيانات: نظرا لتعقيد الوضع السياسي والأمني، كثيرا ما كانت المعلومات المتعلقة بالأضرار محدودة ومتاخرة. وفي بعض المناطق التي لا يزال النزاع فيها جاريا، لم تتمكن الحكومة العراقية من جمع بيانات ميدانية واسعة، واعتمد هذا التقييم على البيانات المجمعة عن بعد كمكمل لها. وعلاوة على ذلك، في حين أن هذا هو تقييم شامل للمحافظات السبع المحررة، فهو واسع في طبيعته. وتركز جمع البيانات على المدن والمناطق الأكثر تضررا، واستخدم الاستقراء المكاني والقطاعي لتقدير الأضرار والخسائر والاحتياجات لبعض أجزاء المحافظات المتضررة. وفي محاولة لتخفيف ذلك إلى أقصى حد ممكن، استخدمت البيانات المجمعة عن بعد لاستكمال البيانات الميدانية التي جمعتها الحكومة العراقية. واستخدمت المعلومات التي تم جمعها عن بعد من أجل التثبت من ثغرات البيانات من البيانات

الحكومية والتحقق منها وسدها. بالإضافة إلى ذلك، قام كل قطاع بوضع افتراضات معقولة تمشيا مع ثغرات البيانات الخاصة به لتقدير التكاليف.

وعلاوة على ذلك، لا يتضمن التقرير بيانات مصنفة حسب نوع الجنس بسبب عدم توفر مثل هذه البيانات لهذا التقييم السريع والواسع النطاق الذي كان من المهم إبراز حقيقة أن النزاع قد خلق تحديات مختلفة من حيث حصول النساء و الفتيات على الخدمات. وبالمثل، فإن البيانات المتاحة لم تكن مفصلة في كثير من الحالات بما يكفي للتمييز بين الأصول الخاصة والعامة. وعندما يكون هذا التمييز ممكنا، فقد تم تسليط الضوء عليه في التقرير (مثل فصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة).

الافتقار إلى المعلومات الأساسية: تعتبر المعلومات الأساسية الدقيقة التي تفصل الظروف الخاصة بقطاع ما قبل النزاع أساسية لإجراء تقييم منهجي لتأثير النزاع على البنية التحتية والخدمات. ولسوء الحظ، كانت المعلومات الأساسية محدودة أحيانا؛ ومع ذلك، اتخذت عدة خطوات لتقليل الفجوة. وقد أنشئت معلومات أساسية باستخدام مجموعة واسعة من صور الأقمار الصناعية و البيانات المستخرجة، فضلا عن استقراء يستند إلى إحصاءات وتقارير قديمة مع البيانات السكانية الحالية.

التقييم عن بعد: اقتصر نطاق التقييم عن بعد إلى حد كبير على المدن ال ١٦ التي تم اختيارها بالتشاور بين وزارة التخطيط ومجموعة البنك الدولي. وإلى حد كبير، اعتمدت بيانات مجموعة البنك الدولي اعتمادا كبيرا على صور الأقمار الصناعية، وهي عامة بطبيعتها دون تفاصيل دقيقة لأنها تقتصر على ما يظهر في إطار الصور. وكلما كان ذلك ممكنا، تم تأكيد بيانات مجموعة البنك الدولي والتحقق من صحتها من مصادر ووسائل أخرى بما في ذلك تحليلات وسائل التواصل الاجتماعي والمعلومات المتاحة علنا والتقييمات من المانحين الآخرين. ومع كل التحذيرات المناسبة المذكورة في هذا القسم، فإن مستوى الثقة في البيانات التي تم جمعها عن بعد عالي، حيث أن المعلومات عن الأضرار هي قوية حسب ما تسمح به منهجية فعالة من حيث التكلفة وحالة الصراع الديناميكي.

عملية التحقق: في حين أن بعض المتخصصين في القطاع لمجموعة البنك الدولي. يقومون بإجراء التقييم تعاونوا بشكل وثيق مع ممثلي الحكومة العراقية، فإن التحديات الأمنية على أرض الواقع جعلت من الصعب على الفريق الأوسع لتقييم الاضرار والاحتياجات التابع لمجموعة البنك الدولي التفاعل مباشرة مع نظرائهم في الوزارات المعنية. وأدى ذلك إلى تأخر كبير في تقديم البيانات رغم الجهود الهائلة التي بذلتها وزارة التخطيط. ومن الناحية المبدئية، يتم عرض مسودة التقييم ومناقشتها في ورشة عمل تحقق مع جميع الوزارات والدوائر المعنية لوضع اللمسات الأخيرة على التقديرات. ومع ذلك، وبسبب التحديات الأمنية، تمت مراجعة التقرير ووضعه في صيغته النهائية من قبل الحكومة العراقية بدلا من بعثة تحقق.

مركز تدريبي لداعش في كنيسة مسيحية، العراق
الصورة: لينا ها (شوترستوك)

٢. التقييم الاجتماعي وتقييم النزاع

في حزيران ٢٠١٤، استولى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا على ثلث العراق، بما في ذلك ثاني أكبر مدينة في العراق و هي الموصل. على الرغم من المكاسب الإقليمية الأولية، تمت هزيمة داعش تدريجيا من قبل القوات الأمنية العراقية مع حلفاء العراق وشركائه الدوليين . في ٩ كانون الأول ٢٠١٧، أعلنت الحكومة العراقية انتصارها على داعش، معلنة إنهاء أكثر من ثلاث سنوات من عمليات مكافحة الإرهاب.

ويتيح المشهد السياسي الناشئ في أعقاب داعش في العراق فرصا جديدة لمعالجة الدوافع والعوامل الكامنة التي مكنت داعش من احتلال الأراضي العراقية.

١ - انعدام الأمن والعنف

يخرج العراق من واحدة من أكثر فترات النزاع والعنف تدميرا. أدت السيطرة على محافظات الانبار والسليمانية وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين من قبل داعش إلى نزوح واسع النطاق، وعنف، وتدمير. وقد أدت سنوات من عدم الاستقرار، وانعدام الحكم، والنزاع العرقي، إلى جانب الاصابات والدمار أثناء القتال ضد داعش، إلى توترات اجتماعية ودينية واستمرار انعدام الامن في جميع أنحاء البلاد.

وبدعم من القوات شبه العسكرية التي تعمل بموافقة الحكومة، حققت القوات الأمنية العراقية انتصارا حاسما على داعش. ومع ذلك، فإن خطوط الاخطاء المجتمعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت قائمة اصلا تعرضت الى مزيد من الضغوط بسبب العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات النظامية وغير النظامية والمعارك التي تم خوضها لاستعادة الأراضي العراقية.

مع هزيمة داعش كتهديد استراتيجي للأمن العراقي، ونظرا للاستعادة تدريجية للمقاييس الرئيسية للاستقرار في جميع أنحاء العراق، تسعى الحكومة العراقية الآن إلى حل و / أو دمج القوات شبه العسكرية التي تعمل بموافقة الدولة في القوات الأمنية الوطنية الحالية التابعة للحكومة العراقية.[٣]

٣ مارغريت كوكر وفالح حسن» رئيس الوزراء يعلن الانتصار على داعش»، نيويورك تايمز ٩ كانون الاول ٢٠١٧.

١,١ ديناميات الصراع على مستوى المدينة وآثارها

في مدن مثل السعدية والشرقاط والبعاج والمقدادية، كانت السيطرة على الاراضي والسكان المحليين تتأرجح في كثير من ألحيان بين داعش والحكومة، وكثيرا ما أدت الانتصارات المؤقتة خلال المعارك إلى اعمال عنف انتقامية بين المجموعات المحلية المختلفة. وفي ظل احتلال داعش، تفاقمت المظالم التاريخية بين المجتمعات المحلية، وزاد الاستقطاب وعدم الثقة بين المجتمعات . وبينما هزمت داعش، لا تزال هناك مخاوف أمنية مستمرة.

الآثار

- في حين استعادت الحكومة العراقية سيطرتها على الأراضي العراقية، فإن وجود تنظيم داعش سرا في بعض المدن يمكن أن يخلق حالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن المستمر، مما يقوض جهود إعادة الإعمار.
- الجماعات شبه العسكرية غير النظامية التي تعمل بموافقة الدولة، والجيش، وبعض جماعات المعارضة مدججة بالسلاح وتظل متشككة فيما بينها. ولا يزال استخدام الأسلحة لحل الصراعات أو الوصول إلى الموارد يشكل تحديا مستمرا.
- على مستوى المدينة، لاتزال التوترات عالية، لاسيما في المناطق المتعددة الاعراق ومتعددة المذاهب والمتنازع عليها.[٤] ويمكن أن تتصاعد النزاعات البسيطة بسرعة إلى صراع وعنف. ويمكن أن تظل هذه التوترات محلية عند درجة منخفضة من الشدة أو ان تتحول إلى عنف أكثر تنظيما وواسع النطاق.
- كانت هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، حيث ان العراقيون هم أهداف وعوامل العنف العرقي والطائفي والمذهبي الدوري خلال فترة استيلاء تنظيم داعش على الاراضي العراقية في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧. إن نظام العدالة القضائية والعدالة الجنائية العراقي بشكله الحالي غير مناسب للتعامل مع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

١,٢ توصيات للبرامج الحكومية المستقبلية

هناك تطوران إيجابيان يبرزان. أولا، ظهور الشعور القومي العراقي الذي تدعمه فئة واسعة من المجتمع العراقي، بما في ذلك الجماعات العرقية والطائفية الرائدة. وثانيا، قبول مبدأ أن الأغلبية ينبغي أن تكفل رفاه الأقليات وحمايتها في جميع أنحاء العراق.

- يجب أن تكون الأولوية العليا للحكومة هي تحسين الأمن واستعادة درجة من القانون والنظام. يجب على حكومة العراق أن تدعم بشكل خاص احتياجات النازحين داخليا وكذلك المجتمعات المضيفة لهم. ومع تلاشي القتال في جميع أنحاء البلاد، يجب أن يشعر كل من المضيفين والنازحين داخليا بالأمان إذا ما أريد لهم إعادة بناء واستئناف الأنشطة الإنتاجية والمساهمة في جهود إعادة الإعمار.

٤ انه سابق لاوانه الى بوب جامبين في بغداد. السياسة على المستوى الاصغر للسيطرة على الاراضي في العراق، الحرب على الصخور ٢٤ تشرين الاول ٢٠١٧.

- على حكومة العراق أن تستثمر في بناء قوات أمنية عراقية محترفة. وسيتطلب ذلك إصلاحات هيكلية تعزز الاحتراف والاندماج إلى جانب التعويض المناسب والتطوير الوظيفي، بغض النظر عن الانتماء العرقي أو الدين أو الطائفة.
- إن تسريح القوات شبه العسكرية غير النظامية ونزع سلاحها وإعادة إدماجها سيكون أمرا مهما للغاية. ومن شأن الدعم الواسع لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) أن يقلل من انعدام الامن ويعزز الجهود الرامية إلى تعزيز القوات الامنية الوطنية العراقية.
- يجب على حكومة العراق الاستفادة من أنشطة الفوز السريع التي تعزز عائدات السلام الملموسة وبناء الثقة والمصالحة بين المجتمعات على أساس المصالح المشتركة التي تربط بين العراقيين معا متجاوزين العوامل الكامنة التي كانت وراء انقسامهم.

٢ - تحدي النزوح الداخلي

وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، هناك أكثر من ٣ ملايين نازح (نصفهم من الأطفال) و ٦,٢ مليون شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية مستهدفة. و البنية الأساسية اما تم تدميرها أو انها في حالة متداعية، حيث تواجه مدن مثل الموصل وتلعفر أكثر من ٧٠٪ من الدمار. الآثار من النزوح تشعر بها المجتمعات المضيفة والنازحون داخليا؛ ولا سيما من جانب النساء والأطفال.

ومنذ تشرين الأول ٢٠١٦، مع تزايد الانتصارات على قوات داعش ، بدأ النازحون في العودة افواجا الى أماكنهم الأصلية. واعتبارا من عام ٢٠١٧، يقدر أن ٢,٢ مليون شخص قد عادوا إلى أماكنهم الأصلية.

٢,١ أنماط النزوح على مستوى المدينة وتأثيراتها

ترتبط العوامل الرئيسية التي تشجع أو تعوق عودة النازحين داخليا بالوضع الامني وتقديم الخدمات في أماكنهم الاصلية في مواجهة الظروف في مناطق النزوح.

الآثار

- إذا لم يتم منح النازحين فرصة للعودة إلى الاستقرار (سبل العيش الامان، وما إلى ذلك) ، يمكن لبعض المجموعات، وخاصة الشباب، اللجوء إلى العنف ودعم مجموعات مثل داعش سرا.
- فرض داعش قيودا صارمة على أدوار الجنسين، مما قوض الأدوار التي لعبتها النساء في الماضي. ويؤدي الاستبعاد من قوة العمل وفقدان المعيلين الذكور إلى تفاقم ضعفهن.
- يشكل العراقيون الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة ما يقرب من ٢٠٪ من السكان ولكنهم كانوا يتمتعون بفرص محدودة للتعليم والتوظيف. وأصبحوا بدورهم مرشحين رئيسيين للتجنيد من قبل داعش والجماعات المسلحة الأخرى.

- في مخيمات النازحين، يبقى الشباب والشابات معرضين للخطر ويتعرضون بشكل أكبر لخطر العنف القائم على نوع الجنس والاستغلال.
- توصيات للبرامج الحكومية المستقبلية
- هناك حاجة إلى استجابة شاملة لمعالجة التحدي الذي يواجهه النازحين داخليا، بدءا من بيان مفصل لمختلف شرائح السكان، مع إيلاء اهتمام خاص للعرق والطائفة والضعف والاحتياجات الخاصة.
- لا تزال إعادة إدماج المرأة في القوى العاملة في المناطق المحررة من داعش من خلال أنشطة توليد الدخل مثل برامج النقد مقابل العمل والشرطة المجتمعية أولوية. وسيكون ضمان حقوق الملكية والحصول على الخدمات للمرأة أمرا بالغ الأهمية فضلا عن تقديم الدعم لضحايا العنف القائم على نوع الجنس
- يجب تنفيذ سياسات الشباب التي تراعي النزاعات، بما في ذلك فرص العمل خارج القطاع العام، والتدريب على المهارات، وفرص تعلم السلوكيات الإيجابية، والتعليم الموجه، والتركيز على بناء الجسور بين مجموعات الشباب عبر الفئات والطبقات الاجتماعية.

٣ - التحديات المتعلقة بالحوكمة وتقديم الخدمات

استغل داعش عدم الاستقرار المطول وتآكل التماسك الاجتماعي العراقي من اجل حشد التأييد فيما بين الجماعات التي شعرت بالحرمان من الحرية أو تمثيلا ناقصا. ومع ذلك، فإن إجراءات وسياسات داعش أدت إلى مزيد من التدهور في الحوكمة، وتجذر الفساد، وتقويض تقديم الخدمات في القطاعات الرئيسية بما في ذلك إنتاج الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والري، والخدمات الإدارية الشاملة.

٣,١ أنماط الحوكمة وتقديم الخدمات على مستوى المدينة وآثارها

تنعكس تحديات سوء الإدارة والفساد على المستوى الاصغر. ويظهر تقييم البيانات المتاحة عن بعد لستة عشر مدينة متحررة من داعش درجات متفاوتة من الانتعاش وتقديم الخدمات. ومن شأن استمرار الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لإعادة بناء البنية التحتية الرئيسية وتعزيز تقديم الخدمات وتحسين الحوكمة العامة ودعم النازحين للعودة إلى مناطقهم الأصلية أن يسهم إسهاما هاما في تعزيز ولاء المواطنين للمؤسسات الوطنية.

الآثار

- هناك اختلافات في مستوى إعادة الاعمار وتقديم الخدمات بفعالية (التعليم والصحة والمأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة) في المدن الست عشرة، وذلك بسبب حجم الدمار وتفاوت نوعية القيادة على مستوى المدينة.

٣,٢ توصيات للبرامج المستقبلية

- يجب تحديد فرص تقديم الخدمات على مستوى المدينة التي تشمل مجموعات مختلفة ودعمها إلى أقصى حد ممكن. ومن شأن إدراج وتمثيل مختلف المجموعات في جهود إعادة الإعمار أن يحول دون تجنيد داعش والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية في المستقبل.

- ينبغي تعزيز الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة العراقية لمكافحة الفساد المتفشي وتعظيمها.
- تحتاج جهود إعادة الإعمار إلى تعزيز المشاركة النشطة للمجموعات والقادة المحليين، والحكومات المحلية، والمؤسسات المركزية بدعم من المجتمع الدولي.

٤ - التوجيه الاستراتيجي والتشغيلي

استنادا الى تحليل الاقسام السابقة، يسعى هذا القسم إلى ترجمة النتائج حول هشاشة العراق والصراع والعنف إلى توجيهات استراتيجية وتشغيلية تضمن مشاركة حساسة للنزاع وتعزز الفرص لتعزيز عوامل الصمود وتعزيز السلام والاستقرار.

تعزيز الأمن والاستقرار. من شأن زيادة الاستقرار والأمن لجميع الفئات في المجتمع بعد هزيمة تنظيم داعش أن يسهم إسهاما هاما في تعزيز التماسك الاجتماعي والانتعاش الاجتماعي -الاقتصادي وتعزيز الاستثمار الوطني والإقليمي والدولي في المناطق المحررة. ويلزم إيلاء اهتمام خاص للنازحين داخليا والعائدين وهم يتفاعلون مع المجتمعات المضيفة.

تحسين قدرة القوات الأمنية النظامية ونزع سلاح القوات المسلحة غير الحكومية وتسريحها وإعادة إدماجها. وتعتبر مسالة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة وإصلاحات قطاع الأمن أمرا حاسما. ومن شأن توطيد وإضفاء الطابع الاحترافي على الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة العراقية أن يعزز إضفاء الطابع المؤسسي وأن يعزز التماسك الوطني العراقي المتوتر منذ فترة طويلة.

تعزيز فرص التنمية الشاملة وتقديم الفائدة الى مختلف فئات المجتمع. ويجب أن تستجيب جهود إعادة الإعمار للفرص والمبادرات المحلية التي يمكن أن تفيد مختلف الفئات في المجتمع ويمكن أن تسهل الحوار وحل المشاكل بصورة مشتركة. ومن شأن المشاركة النشطة من جانب الحكومات المحلية وقادة المجتمع المحلي الذين يدمجون التسامح والشمول الاجتماعي أن يرسلوا إشارة هامة بأن الحكومة العراقية ملتزمة بدعم جميع الفئات في المجتمع.

التركيز على منع ومعالجة آثار العنف القائم على نوع الجنس والعنف ضد الشباب. هناك حاجة ماسة إلى تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج ستركز على ضحايا العنف القائم على نوع الجنس وتعزيز إعادة إدماج الشباب اجتماعيا واقتصاديا. ويتعين توفير فرص للشباب لتعلم المهارات الفنية فضلا عن السلوكيات الاجتماعية الإيجابية والتعاون فيما بين الفئات في المجتمع في المناطق المحررة حديثا. ومن شأن دعم مشاركة الشباب في جهود التنمية الفعالة والشاملة أن يوفر بديلا مهما للسلوكيات والقيم العنيفة التي كان يروج لها أثناء احتلال داعش.

تعزيز بيانات الحكومة العراقية بشأن جهود إعادة الإعمار. ومن شأن تحسين التواصل بشأن جهود إعادة الإعمار التي تتسم بالشفافية وشمول احتياجات الأقليات الإثنية أن يساعد على تعزيز العقد الاجتماعي بين الحكومة والجماعات في المناطق المحررة حديثا.

دعم الحكومة العراقية في تطبيق تدابير قوية للمساءلة. وتحتاج الوكالات الدولية إلى دعم جهود الحكومة العراقية لتبني أدوات الشفافية والمساءلة لمكافحة الفساد. وسيتعين تقوية آليات تعزيز مشاركة المواطنين ومشاركتهم، بما في ذلك على مستوى الحكومات المحلية وداخل الوكالات المركزية.

القضاء على فجوة عدم المساواة بين مختلف مناطق العراق، ولا سيما الفقر المتزايد في المناطق الريفية وفي المحافظات ذات التركيزات الأكبر للأقليات العرقية والدينية.

تعزيز إدارة أفضل وشاملة ودعم الجهات الفاعلة الموثوقة ضد داعش. وينبغي إعطاء الاولوية للحوكمة الرشيدة لان ذلك سيسهم إسهاما هاما في بناء ثقة المواطنين في الجهات الفاعلة التي يمكن أن تعارض إيديولوجية تنظيم داعش. ويجب دعم الجهات الفاعلة المحلية، بدعم من السياسات الوطنية الشاملة والفعالة، لكسر الحلقة المفرغة من الإقصاء الاجتماعي والسياسي والتطرف والشروع بحلقة حميدة توفر الأمن والوظائف والتعليم والاعتدال والكرامة و الأمل فى استقرار العراق.

بناء عقد اجتماعي جديد في العراق. من المرجح أن يستمر عقد اجتماعي جديد إذا بني على ثقة أكبر من المواطنين؛ وتوفير حماية أكثر فعالية للفقراء والضعفاء؛ وتقديم الخدمات الشاملة والمساءلة؛ ووجود قطاع خاص أقوى يمكن أن يخلق فرص العمل والفرص للشباب.

رجل يستلم دواءه من مركز للرعاية الصحية مخيم كبرتو للاجئين في العراق (كانون الثاني ٢٠١٦)
الصورة: ماوس دودا (شوترستوك)

٣. التقارير القطاعية

القطاعات الاجتماعية

الاسكان

أ. موجز القطاع

يقدر مجموع الأضرار التي لحقت بالإسكان في المحاضرات السبع التي تم تقييمها بمبلغ ١٨,٧ ترليون دينار (١٦,١ مليار دولار) بينما تضرر حوالي ١٣٨,٠٥ مبنى سكني ونصف هذه الهياكل مدمرة بحيث ل يمكن اصلحها. وتتاف الوحدات السكنية من الشقق، ومساكن الاسر المنخفضة الدخل، وبيوت الأسرة الواحدة، والفيلات. وتحتل الموصل أكبر حصة من إجمالي الأضرار التي لحقت بالمساكن في المحافظات السبع، حيث تبلغ تكلفة الأضرار المقدرة ما بين ٦ إلى ٨ تريليون دينار عراقي وحدها(٥,١ إلى ٦,٩ مليار دولار). وبلغ إجمالي الخسائر لقطاع الإسكان ١,٨ تريليون دينار عراقي (١,٦ مليار دولار).

وتستدعي معالجة احتياجات التعافي لقطاع الاسكان في عراق ما بعد الحرب اتباع نهج متكامل متعدد القطاعات وتشاركي وشامل ومستند الى المناطق . وينطوي الحجم الهائل للدمار تسلسل المشاركة الحكومية على أساس «إصلاح سريع لقطاع الاسكان والاستعداد لإعادة بناء المساكن». وتشير هذه الاستراتيجية إلى زيادة تجهيز المساكن من خلال تسهيل إصلاح المساكن المتضررة التي يمكن استعادتها بسرعة إلى سوق الإسكان. ويمكن تنفيذ ذلك على المدى القصير وسيتطلب ما مجموعه ٥,٩ تريليون دينار عراقي (٥ مليارات دولار). وعلى المدى المتوسط، ينبغي وضع حل شامل لاستعادة المساكن المدمرة باستخدام نهج قائم على المناطق، وسيتطلب مبلغا إضافيا قدره ١٤,٧ تريليون دينار عراقي (١٢,٥ مليار دولار). وإجمالا، يحتاج قطاع الاسكان على مدى السنوات الخمسة الى ٢٠,٦ تريليون دينار (١٧,٤ مليار دولار)

ب. الخلفية، الظروف، والاتجاهات

قبل النزاع، عانى العراق من نقص مزمن في المساكن أدى إلى عجز بلغ نحو ١,٤ مليون وحدة سكنية. وهناك حاجة إلى ما يقدر ب ٦٧٠ الف وحدة سكنية سنويا لاستيعاب النمو السكاني بنسبة ٣,١ في المائة، وهو ما يتجاوز القدرة الاستيعابية لسوق الإسكان[١]. وبالإضافة إلى ذلك، أدى ضعف سياسات الإسكان وإدارة الأراضي، ومحدودية فرص الحصول على تمويل الإسكان، وعدم كفاية الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص إلى تدهور ظروف السكن في جميع أنحاء البلد واكتظاظ الأسر ذات الدخل المنخفض. وتهدف الاستراتيجية الوطنية الحكومية للإسكان (٢٠١٠) إلى زيادة فرص الحصول على السكن لجميع العراقيين. وأوصت الاستراتيجية بأن تتحول الحكومة تدريجيا من مقدم

١ سياسة السكان الوطنية لوزارة الاسكان والتعمير ٢٠١٠.

مباشر للإسكان إلى عامل تمكيني لتوفير السكن من قبل القطاع الخاص، وشددت على أهمية إدارة الأراضي وأولوية تعزيز سلسلة التجهيز الخاصة بتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وهكذا، تم إنشاء مؤسستين جديدتين لتحفيز الحلول السكنية: الصندوق الوطني للإسكان (NHF٠) والهيئة الوطنية للاستثمار (NIC).

ج. تقييم الأضرار والخسائر القطاعية

في المحافظات السبع التي شملها هذا التقييم، جمعت البيانات من ٦٣ مركزا حضريا و١,٧٤٦ قرية حيث تضرر حوالي ١٣٨,٠٥١ مبنى سكنيا. ويقدر مجموع الأضرار التي لحقت بقطاع الإسكان بنحو ١٨,٧ تريليون دينار عراقي[٢]

وكانت المساكن في نينوى الأكثر تضررا، حيث شكلت ٤٣ في المائة من مجموع حصة الأضرار التي لحقت بالأصول السكنية. وتعرضت المراكز الحضرية في نينوى وحدها بنسبة ٥٨ في المائة من مجموع الأضرار التي لحقت بالمراكز الحضرية في المحافظات السبع (الجدول ٣). ومن جهة أخرى، كانت في محافظة صلاح الدين، التي احتلت نسبة ٢٠ في المائة من مجموع الأضرار، أعلى نسبة من الدمار إلى أصول الإسكان الريفي في المحافظات السبع. وتعرضت الانبار وكركوك وديالى الى مستويات من الاضرار بلغت ١٩ و٧ و٧ في المائة على التوالي، تليها بغداد بنسبة ٢ في المائة، وبابل بنسبة ١ في المائة (الشكل ٣). وعموما، تم توزيع مستوى الضرر بالتساوي بين «متضررة جزئيا» و«مدمرة بالكامل». ومع ذلك، ففي محافظات مثل ديالى وبابل، تدمر معظم أصول المساكن المتضررة بحيث لا يمكن إصلاحها.

الشكل ٣: الحصة من الاضرار التي لحقت بالمساكن

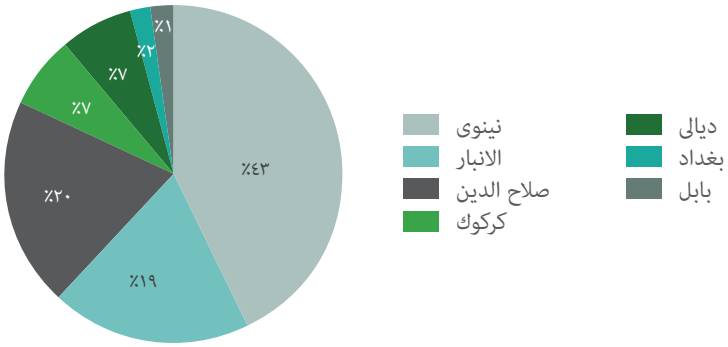

٢ تم تقدير الاضرار استنادا الى اخر سعر للوحدة المطبقة على الاحتياجات المستقبلية ايضا

الجدول ٣: الاضرار التي لحقت بالمساكن في ٧ محافظات

المحافظة	الاضرار في المساكن الحضرية (المنطقة السكنية المتضررة) بالمتر المربع	الاضرار في المساكن الريفية (المنطقة السكنية المتضررة) بالمتر المربع	كلفة الاضرار (مليار دينار)
نينوى	٢٦,٤٩٤,٩٩٥	٨,٨٦٣,٧٨٩	٨,٠٠١
الانبار	٨,٣٧٧,٨٤٦	٥,٢٨٩,٦٩٤	٣,٥٩٢.١
صلاح الدين	٤,٢١٥,٨٣٠	٩,٦٨٦,٠٣٨	٣,٧٨١.٢
كركوك	١,٠٣٨,٤٩١	٤,٣٩٨,٣٧٥	١,٣٥٤.٥
ديالى	٩٦٤,٣٣٠	٤,٤٨٦,٥٦٧	١,٣٩٩.٥
بغداد	٧٣,٧٣٦	١,٢٦٨,٥٤٥	٣٣٧.٥
بابل	١٠٦,٦٧٢	٩٨٢,٣٧٣	٢٧٩.٨
المجموع	**٤١,٢٧١,٩٠٠**	**٣٤,٩٧٥,٣٨١**	**١٨,٧٤٥**

تم إجراء تحليل مفصل يركز على ١٦ مدينة: جلولاء والسعدية والبعاج وبيجي وبخديدا والفلوجة والحضر وهيت والموصل والمقدادية والرمادي وسنجار والشرقاط وتلعفر، تلكيف، وقره تبه. وشمل التحليل ٥٤٤ الف وحدة سكنية في ال ١٦ مدينة. وتنقسم هذه الاصول إلى شقق (٥٥٪) ودور لعائلة واحدة (٣٨ في المائة)؛ وفيلات (١٪)؛ ومساكن ذوي الدخل المنخفض (٥٪). وتشكل الموصل نسبة ٧٣٪ من إجمالي الوحدات السكنية التضررة في المدن ال ١٦، بينما تمثل الفلوجة والرمادي معا ١٠٪. وكشف التقييم عن مدى الأضرار الفادحة التي لحقت بالوحدات السكنية بنسبة ٥٩٪ من مجموع الوحدات السكنية المتضررة إلى حد ما في هذه المدن ال ١٦. ومن بين جميع المساكن المتضررة، تم تدمير ٢٢ في المائة منها بينما تضررت نسبة ٣٧ في المائة منها جزئيا بحيث لا يمكن إصلاحها. ولم يتبقى سوى ٤١ في المائة من المساكن في المدن الستة عشر المتأثرة بالنزاع.

الجدول ٤: الاضرار بفئات الاصول عبر المدن الستة عشر المختارة

	انواع الاصول	خط الاساس	المتضررة كليا	المتضررة جزئيا	المدمرة
الاضرار	الشقق	٣٠٠,٤٩٨	١٧٥,٢٥١	١١٢,٣٠٢	٦٢,٩٤٩
	مساكن ذوي الدخل المنخفض	٢٥,٠٧٥	١٧,٠٥٠	٨,٧٦٣	٨,٢٨٧
	بيوت الاسرة الواحدة	٢١١,٧٠١	١٢٥,٨٧٥	٧٨,٢٣٨	٤٧,٦٣٧
	الفيلا	٦,٨٣١	٣,٠٩٧	٢,٠٦٠	١,٠٣٧
	الاضرار الكلية	٥٤٤,١٠٥	٣٢١,٢٧٣	٢٠١,٣٦٣	١١٩,٩١٠

وتتباين الاضرار في المساكن بين فئات الأصول السكنية الأربعة. واحتملت مساكن ذوي الدخل المنخفض الجزء الأكبر من الأضرار بنسبة ٦٨٪، مما يشير إلى أن الصراع قد أثر بشدة على ذوي الدخل المنخفض في العراق، مما أدى إلى تفاقم الوضع الهش أصلا. وفي المقابل، تأثر ٥٩٪ من منازل الاسرة الواحدة و٥٨٪ من الشقق بالنزاع. وتعرضت الفلل الى أضرار أقل بنسبة ٤٥٪ متأثرة بالنزاع. وكما هو مبين في الشكل ٤، فإن مدى الضرر في المساكن ينتشر بشكل غير متساو عبر ١٦ مدينة تم تحليلها. وتظهر ثلاث مجموعات من المدن. المجموعة الأولى من عشر مدن نسبة الأضرار في المساكن أقل من ٥٠٪، وأربع مدن حيث بلغت مستويات الأضرار ٦٠-٧٠٪، والمجموعة الاخيرة من مدينتين مع ما يقرب من ٩٥٪ من مساكنها قد تأثرت إلى مستوى معين

الشكل ٤: النسبة المئوية للاضرار الكلية حسب المدينة (الاصول السكنية)

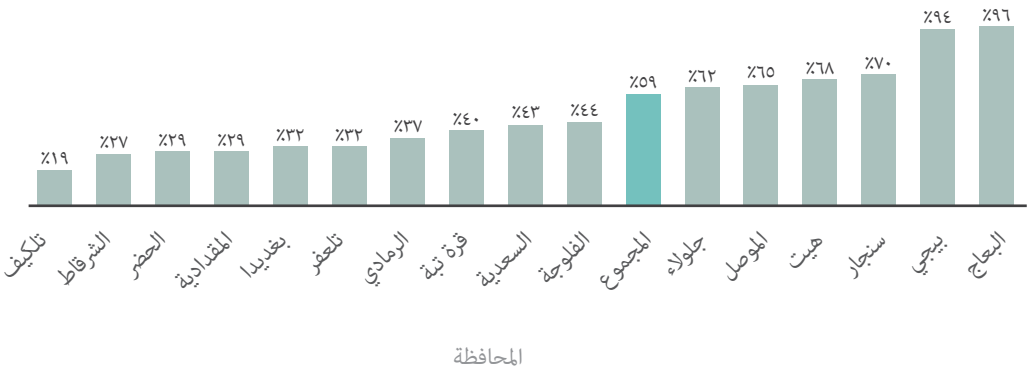

د. تقييم الاحتياجات القطاعية

لمعالجة احتياجات التعافي لقطاع الاسكان في عراق ما بعد الحرب، هناك حاجة الى استراتيجية متكاملة مستهدفة جغرافيا ومتعددة القطاعات وشاملة وإلى نهج منصف. ويعني ذلك تسلسل المشاركة الحكومية باتباع الأساس المنطقي وهو « إصلاح المساكن والإعداد لإعادة بناء المساكن «. وبناء عليه، يوصى بما يلي:

في الأجل القصير، تقوم الحكومة بما يلي: (١) الشروع في إجراء تقييم شامل لحالة ملكية المساكن وسند الملكية في مختلف المناطق المتأثرة بالنزاع. في وقت واحد. (٢) دعم إصلاح المساكن في المدن لتيسير توفير المأوى واستعادة سبل العيش. وسيجري تنفيذ ما سبق بالاقتران مع إعادة تأهيل الخدمات البلدية الأساسية باتباع نهج قائم على المناطق؛ (٣) توفير حلول سكنية مؤقتة وسريعة لأولئك الذين يعيشون في هياكل غير آمنة أو في مراكز جماعية أو في مستوطنات تم توفيرها بسرعة بما في ذلك التحويلات النقدية والقسائم، ودعم برامج الإصلاحات المتزايدة والسريعة للمساكن ؛ و(٤) تصميم خطة وطنية لإعادة بناء المساكن لجميع المساكن المدمرة مع تعزيز الشمولية والإنصاف والشفافية والتغطية الجغرافية مع الحفاظ على المساكن ذات قيمة للتراث الثقافي..

في الأجل المتوسط، تقوم الحكومة بما يلي: (١) الشروع في برنامج مدته ثلاث الى خمس سنوات لتوفير حلول الإسكان الإضافية لشاغلي المساكن المدمرة (لكل من أصحاب المنازل والمستأجرين) مع التركيز على الفئات الضعيفة؛(٢) استعادة القدرة المؤسسية على إدارة القطاع والشروع في إصلاحات للسياسة العامة تهيئ البيئة المواتية للمشاركة

النشطة من جانب القطاع الخاص في التعافي وإعادة الإعمار؛ و(٣) الشروع في إصلاحات في مجال السياسة تستحدث نظام إدارة الأراضي للعراق يمكنه معالجة قضايا حيازة الأراضي وحل النزاعات حول الأراضي ومعالجة سلسلة التجهيز السكنية الشاملة بما في ذلك تخطيط استخدام الأراضي وتنظيمه

وعلى المدى الطويل، تقوم الحكومة بما يلي: (١) الشروع في برنامج مدته ١٠ سنوات لتوفير حلول سكنية ميسورة التكلفة لفئة ضعيفة، بما في ذلك تنفيذ برامج شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الإسكان الميسور الكلفة وتوفير الأراضي؛ (٢) الشروع ببرنامج تطوير حضري مدته ١٥ عاما يتناول احتياجات الفئات الاجتماعية المنخفضة الدخل التي تعيش في أحياء دون المستوى المطلوب؛ و(٣) إضفاء الطابع المؤسسي على الشفافية في إدارة الأراضي عن طريق إدخال نظام معلومات إدارة الأراضي.

استعادة تقديم الخدمات

تتطلب إعادة تقديم خدمات الإسكان إصلاحات في السياسة تعالج الجوانب المؤسسية والتشريعية على السواء فضلا عن بناء القدرات من أجل: (أ) دعم حكومة العراق في رؤيتها للانتقال من دور مقدم الخدمات المباشر للاسكان الى جهة تمكن من توفير السكن من قبل القطاع الخاص. (ب) دعم الحلول المالية القائمة على السوق. (ج) تقديم اعانات الدعم المستهدفة بدقة. (د) دعم إصلاحات إدارة الأراضي. (هـ) دعم هيكل مؤسسي يدعم الإصلاحات المطلوبة. (و) دعم الشراكات والحلول بين القطاعين العام والخاص في مجال توفير السكن.

الاحتياجات المتسلسلة ذات الاولوية

تعتمد خيارات السياسات لمعالجة احتياجات إصلاح المساكن وإعادة البناء على عدة عوامل منها البيانات، والموارد، والقدرات الحالية، وما إلى ذلك على أساس تقييم الاحتياجات الشاملة والميدانية. وفي الوقت نفسه، تقترح استراتيجية مؤقتة زيادة المعروض من المساكن من خلال تسهيل اصلاح المنازل المتضررة التي يمكن استعادتها بسرعة الى سوق الاسكان. ويمكن تنفيذ ذلك على المدى القصير وسيتطلب مبلغ ٥,٨٩٦ مليار دينار. وفي حين يتم البدء بدعم المنازل المدمرة بالكامل على المدى القصير ستكون هناك حاجة الى حل شامل يشمل جميع محلات السكن. ويمكن ان يدعم حل يستند الى المنطقة تخطيطا مناسبا لاعادة الاعمار وسيتطلب الدعم على المدى المتوسط الى الطويل الى قطاع السكان مبلغا اضفيا بقيمة ١٤,٧٢٠ مليار دينار. واجمالا، تبلغ احتياجات قطاع الاسكان للسنوات الخمس ٢٠,٦ ترليون دينار.

الجدول ٥: الاحتياجات المتسلسلة ذات الاولوية (مليار دينار)

المحافظة	المجموع (خلال خمس سنوات)	المدى القصير (سنة واحدة)	المدى المتوسط (٢-٥ سنوات)
نينوى	٨,٨٠٠	٢,٥١٧	٦,٢٨٣
الانبار	٣,٩٥٠	١,١٣٠	٢,٨٢٠
صلاح الدين	٤,١٥٨	١,١٨٩	٢,٩٦٩
كركوك	١,٤٩٠	٤٢٦	١,٠٦٤
ديالى	١,٥٣٩	٤٤٠	١,٠٩٩
بغداد	٣٧١	١٠٦	٢٦٥
بابل	٣٠٧	٨٨	٢١٩
المجموع	**٢٠,٦١٥**	**٥,٨٩٦**	**١٤,٧٢٠**

تمويل احتياجات التعافي وإعادة الإعمار لقطاع الاسكان: يتطلب تمويل إعادة تأهيل وإعمار المساكن مزيجا من التمويل العام والخاص. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة من الكوارث والنزاعات الأخرى في جميع أنحاء المنطقة وعلى الصعيد العالمي، ستدعم الحكومة عادة بناء أو إصلاح الوحدات الأساسية مع التركيز على احتياجات الفئات الهشة [٣]. ولاجل تنفيذ برنامج اعانات الدعم في وقت متزامن تقوم الحكومة بتسهيل الوصول الى السكان المتضررين من اجل تحويل اصلاح المنازل واعادة الاعمار.

انماط التنفيذ: يمكن معالجة مبادرات إصلاح المساكن من خلال الجهات الفاعلة في القطاع الخاص إما عن طريق الطرائق التي يحركها أصحاب المساكن أو المتعاقدون استنادا إلى طبيعة الضرر في المنطقة المستهدفة فضلا عن القدرات الحالية. وتتطلب معالجة المناطق ذات المستوى العالي من التدمير التدخل الحكومي المخطط لتسهيل مشاركة القطاع الخاص ومشاركة المجتمع المدني.

د. الوصيات والقيود

أ. تحديد المستفيدين: يلزم إجراء تقييم مفصل لأضرار السكن وتحديد المستفيدين من أجل توفير أساس شامل وشفاف ومنصف لدعم الأسر المتضررة ذات وضع الحيازة مختلف (على سبيل المثال، المالكون والمستأجرون)؛

ب. دعاوى الممتلكات السكنية والأراضي: يمكن أن يكون فقدان سجلات الأراضي مصدرا هاما للمخاطر المرتبطة باسترداد المساكن ويتعين التخفيف من حدته منذ البدء؛

ج. حقوق المرأة في ملكية الأراضي والعقارات: ينبغي ألا تؤدي المبادرات المتعلقة بالإسكان إلى تفاقم النسبة المئوية المنخفضة اصلا لملكية المرأة للعقارات. وينبغي أيضا أن تكون انماط التدخل مصممة لتلبية احتياجات النساء اللواتي يرأسن أسرا ؛

٣ البنك الدوي يقوم حاليا باجراء دراسة مفصلة لتقديم خيارات سياسة للحكومة العراقية حول اعانات دعم اعادة اعمار قطاع الاسكان .

د. تخطيط استخدام الأراضي، وإعادة الإعمار موقعيا: دعم إعادة البناء الموقعي واعتماد الانتقال الى مكان اخر عندما يكون فقط امرا لا مفر منه؛

هـ. إعادة البناء بصورة أفضل: ضمان أن تكون المنازل التي تم بناؤها وإعادة تأهيلها حديثا قادرة على الصمود أمام الصدمات؛

و. حماية العمارة المحلية: يتعين على إصلاح المساكن والتعمير احترام العمارة المحلية المميزة للعراق وزيادة الاستخدام المبتكر لمواد البناء المحلية؛

ز. إزالة المخلفات: إن إزالة المخلفات ونقلها ومعالجتها أو التخلص منها كجهود مكثفة وتستغرق وقتا طويلا تفرض تحديات تنظيمية وبيئية كبيرة. ومن ثم، يوصى بتحديد السبل الكفيلة بتخفيض كمية المخلفات المرفوعة باستخدام تقنيات البناء التي تستخدم الركام في عمليات الردم أو استخدامات إعادة البناء الأخرى. كما أن توفير حوافز لاستخدام المواد التي يتم انتشالها يمكن أن يتطلب عمالة كبيرة، مما يخلق فرصا للعمل، ويوفر تجهيزات سريعة من مواد البناء والتشطيب.

ح. السكن ذو القيمة التاريخية والثقافية: ينبغي أن تستعين معالجة الأضرار التي لحقت بالوحدات السكنية ذات القيمة الثقافية في أحياء مثل المدينة القديمة في الموصل استراتيجية مناسبة تضمن حماية واستعادة هذه المنازل

القطاعات الاجتماعية

الصحة

أ. موجز القطاع

خلال فترة النزاع الطويل، تعرض قطاع الصحة في العراق الى أضرار مدمرة. وتقدر الأضرار التي لحقت بالقطاع الصحي بما مجموعه ٢,٧ ترليون دينار (٢,٣ مليار دولار) للمحافظات المشمولة بتقييم الاضرار والاحتياجات هذا. ومن بين هذا المجموع، من المتوقع أن تكلف الأضرار التي لحقت بالمستشفيات وحدها في المدن المتضررة ما يقرب من ١,٢ ترليون دينار (١ مليار دولار)، وتشير تقديرات الأضرار التي تعرضت لها المراكز الصحية والدوائر الصحية إلى أن تكلفة الأضرار الكلية بلغت ١٤,٣ مليار دينار (١٢,٢ مليون دولار)، بالإضافة إلى ذلك، تقدر الخسائر بمبلغ ٩٣٥,٨ مليار دينار (٨٠٢,٦ مليون دولار). وقد أثرت هذه الأضرار تأثيرا شديدا على تقديم خدمات الرعاية الصحية مما تسبب في ارتفاع معدلات الامراض والوفيات.

ويشير تحليل الاحتياجات على المديين القصير والطويل إلى تقدير إجمالي للاحتياجات بمبلغ ٥,٢ ترليون دينار (٤,٤ مليارات دولار).

ب. الخلفية، الظروف، والاتجاهات

بعد ان كانت من بين الأفضل في المنطقة، تدهورت المؤشرات الصحية في العراق نتيجة للصراع المطول، وهي حاليا أقل من البلدان المقارنة. ويبلغ متوسط العمر المتوقع في العراق حوالي ٦٩ عاما، وهو رقم أقل من البلدان

المقارنة ومتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ ٧٣ عاما. وفي حين ارتفع متوسط العمر المتوقع منذ الستينيات، يبدو أن النمو قد شهد ركودا في العقد الماضي، ويرجع ذلك على الأرجح إلى استمرار النزاع في البلد. ولم تحقق مؤشرات صحة الأم والطفل في العراق الأهداف الإنمائية للألفية. ويظهر سوء التغذية بوصفه تحديا هاما في مجال الصحة العامة، لا سيما بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة. وعلاوة على ذلك، فإن عدد السكان المتزايد والشيخوخة المقترنين بزيادة الأمراض غير الانتقالية والإصابات سيترتب عليهما آثار كبيرة على تمويل الرعاية الصحية وتقديم الخدمات في المستقبل.

ج. تقييم الأضرار والخسائر القطاعية

تشمل المرافق التي يغطيها تقييم الاضرار والاحتياجات هذا المستشفيات والمراكز الصحية والدوائر الصحية في محافظات الأنبار وديالى وصلاح الدين ونينوى. وتشمل المرافق التي تم تحليلها ٥٦ مستشفى و٨٧ مركزا صحيا و٣ دائرة صحية موزعة في ١٥ مدينة.

الاضرار

وفيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بهذه المرافق، باستثناء تلعفر والمقدادية والرمادي، فإن جميع المدن الأخرى لديها ما لا يقل عن نصف منشآتها إما تضررت جزئيا أو كليا. هذه الأضرار تعرقل بشكل كبير تقديم الخدمات من خلال التأثير على قدرة الاستيعاب السريرية وقدرة النظام على توفير الرعاية الحيوية للمرضى الداخليين. ويتأثر تقديم الخدمات أيضا بالحالة التشغيلية للمرافق. وتظهر البيانات المتاحة ارتفاع معدلات المرافق غير التشغيلية في المدن التي تعاني من أضرار جسيمة. ويبدو أن تلعفر والمقدادية والرمادي مدن استثنائية، حيث أن ٥٠ في المائة من مرافقها لم تتعرض الى أي ضرر.

الجدول ٦: جرد الاضرار

	انواع الاصول	الخط الاساس	المتضررة كليا	المتضررة جزئيا	المدمرة كليا
الاضرار	المستشفى	٥٦	٤٣	٢٤	١٩
	مركز صحي	٩٧	٤٢	٣٥	٧
	دائرة صحية	٣	٢	٢	٠
	الضرر الكلي	١٥٦	٤٩	٦١	٢٦

من المتوقع أن تكلف الأضرار التي لحقت بالمستشفيات وحدها في المدن المتضررة ١,٢ ترليون دينار تقريبا. باستخدام صور الأقمار الصناعية ووسائل التواصل الاجتماعي وآليات التحقق الميداني، أجري تقييم للأضرار في مستشفيات كل مدينة. تم تقدير الأضرار من خلال تقييم الأضرار المادية التي لها المستشفيات، وتحديد حجمها بالمتر المربع، وتقدير الأضرار لكل متر مربع تشغيلي. وقد تم تحديد الأضرار المقدرة للمتر المربع التشغيلي البالغ

١٨٠٠ دولار بالرجوع إلى تقييم الاضرار والاحتياجات السابق الذي أجري في المنطقة[٤]. لم تكن تكاليف الوحدة المقدرة التي قدمها المجهزون قابلة للتطبيق لأنها لم تكن تحمل أي مؤشر على حجم المرافق التي تم تحليلها وانحرفت التكلفة المقدرة بشكل كبير عن التكلفة المستخدمة في بلدان أخرى ذات تجارب مماثلة.

إذا لم يتم تقديم بيانات عن حجم المستشفى، يتم استخدام متوسط حجم المستشفيات المدرجة في هذا التحليل كبديل. وتشمل جميع التكاليف تكلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية ولا تشمل تكلفة حيازة الأراضي (على افتراض أنه يمكن في نهاية المطاف إعادة بناء المرافق على نفس القطعة من الأرض). ويعرض الجدول ٦ أدناه تفصيلا لتقييم الضرر حسب المحافظة والمدينة لكل من المستشفيات العامة والاهلية.

ويرتبط الجزء الأكبر من تكاليف الأضرار بالمستشفيات العامة. تقدر الأضرار التي لحقت بالمستشفيات العامة بنحو ٢٩ في المائة من مجموع الأضرار التي لحقت بالمستشفيات، في حين بلغت الأضرار التي لحقت بالمستشفيات الاهلية حوالي ٨ في المائة من مجموع الأضرار التي تعرضت لها المستشفيات.

وتشير تقديرات الأضرار التي تعرضت لها المراكز الصحية والدوائر الصحية إلى أن تكلفة الأضرار الإجمالية بلغت ٤١ مليار دينار. وتعتمد تكلفة الأضرار الناجمة عن هذه المرافق على حجم الأضرار وتحتسب كتكلفة ثابتة مقطوعة لكل مرفق نظرا لأن الحجم يميل إلى أن يكون موحدا.

استقراء الأضرار على مستوى المحافظة

يقدر مجموع الأضرار، بما في ذلك الأضرار المستقرئة، لقطاع الصحة في المحافظات التي يغطيها تقييم الاضرار والاحتياجات هذا بحوالي ٧,٢ ترليون دينار، وتقدر الخسائر بما مجموعه ٨,٥٣٩ مليار دينار عراقي. ولا يمكن جمع البيانات إلا ل ٦١ مدينة ضمن المحافظات التي تم تقييمها. وبالنظر إلى أن هذه المدن تخدم أغلبية السكان في كل محافظة، سيتم احتساب تقديرات الأضرار والخسائر باستخدام الاستقراء استنادا إلى حجم السكان وشدة النزاع. وبما أن المنطقة الريفية تميل إلى الاعتماد في الغالب على خدمات الرعاية الصحية الأولية المقدمة من خلال المراكز الصحية والدوائر، فإن الأرقام المستقرئة ستأخذ هذا الاختلاف في الاعتبار. ويعرض الجدول ٧ أدناه الأضرار والخسائر المقدرة المتكبدة في كل من المحافظات المدرجة في هذا التقييم.

٤ تبلغ تكلفة إعادة الإعمار ١٧٠٠ دولار للمتر المربع الواحد كما هو مستخدم في ممارسات التقييم الأخرى مثل مصر وسوريا واليمن بالإضافة إلى إضافة ١٠٠ دولار لكل وحدة بتكلفة مختلفة مثل النقل ومبالغ توفير الامن وما إلى ذلك.

الجدول ٧: كلفة الاضرار على مستوى المحافظة (مليار دينار)

المحافظة	كلفة الضرر
الانبار	٤٧٧.٨
بابل	١٣.٨
بغداد	٩١.٩
ديالى	١٩٠.٦
كركوك	٥٢٣.٣
نينوى	١,٢٣٦.٨
صلاح الدين	١٧٥.٦
المجموع	**٢,٧٠٩.٨**

تعيق الأضرار والخسائر التي تعرض لها القطاع الصحي في العراق تقديم الخدمات بشكل كبير من خلال التأثير على خصائص مثل السعة السريرية وقدرة النظام على توفير الرعاية الحيوية للمرضى الداخليين.

د. تقييم الاحتياجات

يبين تحليل تكلفة الاحتياجات القصيرة والطويلة الأجل لقطاع الصحة، بما في ذلك الاستقراء، التكلفة الإجمالية المقدرة بمبلغ ٥,٢ ترليون دينار منها ٤,٧ ترليون دينار كاحتياجات القطاع العام و٤٤٠ مليار دينار كاحتياجات القطاع الخاص.

وينبغي أن يركز التعافي المقترح للتمويل أولا على زيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية المقدمة أساسا عن طريق إعادة تأهيل مرافق الرعاية الصحية الأولية وتدريب العاملين الصحيين لسد هذه الفجوة على المدى القصير وضمان توافر التجهيزات الطبية. وتظهر البيانات أن إعادة تأهيل المراكز الصحية تقدر بنحو ١٥ مليار دينار، وهي موازنة معقولة لتخصيصها في السنة الأولى. ومع ذلك، ينبغي للمرء أيضا أن يضمن ربط هذه المراكز بمستشفيات الرعاية الثانوية العاملة لضمان الإحالة المناسبة بين المراكز الصحية والمستشفيات. وبالتالي، من المهم تحديد مراكز الرعاية الصحية الأولية هذه، وتضمين أقرب مستشفى إحالة في المنطقة في خطة إعادة التأهيل. وينبغي أن يركز التمويل أيضا على زيادة توفير الخدمات الصحية الأساسية (التحصين وصحة الأم والطفل وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي) عن طريق الاستفادة من الموارد على أرض الواقع (التعاقد والشراكة مع المنظمات الدولية والجهات الفاعلة غير الحكومية)، وتعزيز التدخلات المجتمعية، وتعزيز نظم المراقبة لمكافحة انتشار الأمراض. وسيكون من المهم إشراك المرأة على نحو نشط في هذه الجهود، نظرا لدورها البارز في أنشطة تقديم الرعاية.

وعلى المدى المتوسط، ينبغي التركيز على توسيع جهود إعادة التأهيل لتحسين القطاع العلاجي (مستشفيات الرعاية الثانوية والثالثية) والوصول إلى المناطق الريفية. وينبغي أن ينصب التركيز أيضا على تحسين التغطية المالية للفقراء من خلال تحديد ودعم مجموعة من خدمات الرعاية الصحية الأساسية للفقراء، ولا سيما النساء والأطفال. وينبغي أن تشمل هذه الحزمة الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والطفل وخدمات التغذية والصحة النفسية والدعم النفسي

الاجتماعي مع التركيز على النساء الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس. وينبغي توجيه الأموال أيضا إلى الأخذ بآليات التمويل لزيادة الطلب (مثل التحويلات النقدية المشروطة للفقراء) وتعزيز توفير الموارد البشرية (مثل ادخال آليات التمويل القائمة على النتائج لتحفيز مقدمي الخدمات على تقديم الرعاية الجيدة).

ويؤدي استقراء الاحتياجات باستخدام نفس المنهجية المستخدمة سابقا إلى تقدير إجمالي قدره ٥,٢ ترليون دينار لكل محافظة مشمولة بهذا التقييم. ويفصل الجدول ٨ هذه الاحتياجات حسب المحافظة.

الجدول ٨: احتياجات المحافظات المتسلسلة وذات الاولوية (مليار دينار)

المحافظة	النوع	المجموع (خلال ٥ سنوات)	المدى القصير (سنة واحدة)	المدى المتوسط (٢-٥ سنوات)
الانبار	اعادة اعمار البنية التحتية	٨٣٤.٥	١٦٦.٩	٦٦٧.٦
	استعادة تقديم الخدمات	٨٣.٥	١٦.٧	٦٦.٨
	المجموع الانبار	٩١٨	١٨٣.٦	٧٣٤.٤
بابل	اعادة اعمار البنية التحتية	١٤	٢.٨	١١.٢
	استعادة تقديم الخدمات	١.٤	٠.٣	١.١
	المجموع بابل	١٥.٤	٣.١	١٢.٣
بغداد	اعادة اعمار البنية التحتية	٩٣.١	١٨.٦	٧٤.٥
	استعادة تقديم الخدمات	٩.٣	١.٩	٧.٥
	المجموع بغداد	١٠٢.٥	٢٠.٥	٨٢
ديالى	اعادة اعمار البنية التحتية	٣٣٥	٦٧	٢٦٨
	استعادة تقديم الخدمات	٣٣.٥	٦.٧	٢٦.٨
	المجموع ديالى	٣٦٨.٥	٧٣.٧	٢٩٤.٨
كركوك	اعادة اعمار البنية التحتية	٩٢١.٦	١٨٤.٣	٧٣٧.٣
	استعادة تقديم الخدمات	٩٢.٢	١٨.٤	٧٣.٧
	المجموع كركوك	١,٠١٣.٨	٢٠٢.٨	٨١١
نينوى	اعادة اعمار البنية التحتية	٢,١٨٥	٤٣٧	١,٧٤٨
	استعادة تقديم الخدمات	٢١٨.٥	٤٣.٧	١٧٤.٨
	المجموع نينوى	٢,٤٠٣.٥	٤٨٠.٧	١,٩٢٢.٨
صلاح الدين	اعادة اعمار البنية التحتية	٣٠٧.١	٦١.٤	٢٤٥.٧
	استعادة تقديم الخدمات	٣٠.٧	٦.١	٢٤.٦
	المجموع صلاح الدين	٣٣٧.٨	٦٧.٦	٢٧٠.٢
المجموع الكلي - جميع المحافظات		**٥,١٥٩.٣**	**١,٠٣١.٩**	**٤,١٢٧.٥**

الاحتياجات طويلة الأجل (ما بعد الخمس سنوات):
على المدى الطويل، هناك حاجة إلى مزيد من تقييم للأضرار والاحتياجات للحصول على أرقام أكثر دقة لتحديد أولويات الاحتياجات. ويجب أن تركز التكرارات المستقبلية لهذه العملية على زيادة التحديد مع العديد من المصادر المختلفة قدر الإمكان لانه من الصعب الحصول على تقديرات دقيقة للضرر. ويوصى أيضا التنسيق مع المنظمات غير الحكومية الدولية ذات السمعة الطيبة التي لديها وجود في العراق لتوفير مزيد من البيانات القابلة للتحقق. ستكون هذه التقييمات ضرورية لوضع استراتيجية طويلة الأجل لتحسين التغطية الصحية في العراق.

هـ . ترتيبات التنفيذ

سيتطلب تنفيذ الاحتياجات الصحية استنادا إلى التقييم تنسيقا مستمرا بين مؤسسات التمويل ومختلف الوكالات الحكومية، بما في ذلك وزارة الصحة، ووزارة المالية، ووزارة الاعمار والإسكان، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وتشمل التحديات التي قد تبرز أثناء التنفيذ بصفة رئيسية المخاوف الأمنية المستمرة التي قد تمنع إعادة البناء والتأهيل بكفاءة في بعض المناطق المتضررة.

و. التوصيات والقيود

تشمل القيود على هذا التقييم في المقام الأول ندرة البيانات التي يمكن أن تقلل إلى أدنى حد من استخدام الافتراضات وتنتج تقديرات أكثر دقة للأضرار والخسائر والاحتياجات. بالاضافة الى ذلك، وبما أن بيانات قطاع الصحة عادة ما يكون صعبا للغاية جمعها في إعدادات FCV، لا سيما في فترة قصيرة من الوقت، ينبغي أن يركز التحليل المستقبلي بشكل كبير على تخصيص قدر كبير من الوقت لجمع البيانات بدقة سواء على أرض الواقع أو افتراضيا .

ويوصى أيضا بأن تؤكد التقييمات المقبلة مزيدا من الصلات بين قطاع الصحة والخدمات الأساسية الأخرى مثل الحصول على المياه والكهرباء والبنية التحتية للطرق من أجل تحديد أفضل لوظائف المرافق الصحية. وعلاوة على ذلك، يجب النظر في الخدمات الصحية من من وجهة نظر النوعية وإمكانية الوصول. وعلى الرغم من أن هذا التقييم يأخذ نوعية الخدمات الصحية في الاعتبار من خلال تقييم احتياجات التعافي، فإن الفحوصات الأكثر شمولا ينبغي أن تأخذ في الاعتبار المكونات الرئيسية التي تولد خدمات صحية عالية الجودة.

القطاعات الاجتماعية
التعليم

أ. موجز القطاع

تقدر التكلفة الإجمالية لأضرار النزاع الشديد لقطاع التعليم في سبع محافظات[٥] داخل جمهورية العراق بنحو ٢,٨ ترليون دينار(٢,٤ مليار دولار) (الجدول ١٠)[٦]. وتمثل المدارس الابتدائية والثانوية أكثر من ٩٠ في المائة من المرافق التي تم تقييمها (٥٩ في المائة و٣٢ في المائة من البنية التحتية التي جرى تقييمها على التوالي). ومعظم المدارس التي تم تقييمها هي مدارس حكومية، حيث أن نسبة مدارس القطاع الخاص ما زالت غير متطورة في المحافظات السبع، باستثناء بغداد التي يقدر مجموع المدارس الخاصة فيها ب ٥٪.

ان الخسائر في معدات التعليم هائلة وتتراوح بين البنود الكبيرة مثل الحافلات المدرسية والبنود الاصغر، ولكن بنفس القدر من الأهمية، مثل دفاتر الطلبة والطباشير. ويتوقع استنفاد جميع المواد المدرسية أو تدميرها في جميع المحافظات السبع مع خسائر كلية تصل الى ١٢٣ مليار دينار (١٠٦ مليون دولار). وقد عانت مناطق النزاع من أكبر الخسائر، نظرا للحملة المتعمدة لنشر التطرف من خلال التعليم. وفي مرحلة التعافي وإعادة الإعمار، يجب إزالة جميع هذه الكتب المدرسية التي تشجع التطرف ويتوجب طبع مواد جديدة وتوزيعها على الطلاب. وتبلغ احتياجات قطاع التعليم ٥,٤ ترليون دينار (٤,٦ مليار دولار).

ب. الخلفية وتحليل الأوضاع والاتجاهات قبل الأزمة (خط الأساس)

تدهور نظام التعليم في العراق بشكل كبير على مدى السنوات الأربعين الماضية من حيث الوصول، والإنصاف، والجودة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للحفاظ على المثابرة والمرونة، ساهمت عدة سنوات من الأزمات في خلق سياسات وأنظمة قديمة.

وعلى الرغم من تهديدات النزاع، ازدادت فرص الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي بمرور الوقت ولكن معدلات التسرب ظلت كبيرة. وبلغ إجمالي عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائي ٦ ملايين في عام ٢٠١٢ مقابل ٣,٦ مليون في عام ٢٠٠٠ (اليونيسيف ٢٠١٧). وعلى الرغم من هذا الاتجاه الإيجابي، تشير التقديرات إلى أنه في عام ٢٠١٣، لم يتمكن حوالي ١٤ في المائة من الأطفال في سن الدراسة من الحصول على التعليم الابتدائي. وظلت الفجوات بين الجنسين مرتفعة، حيث من المرجح أن تعاني الفتيات من صعوبة في الحصول على التعليم وأن يبقين خارج المدرسة. وكان حوالي ٥٠٠ الف طفل في سن المدرسة الابتدائية و٦٥٠ الف طفل في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة، بمن فيهم أولئك الذين تسربوا ولم يلتحقوا أبدا بالمدرسة (اليونيسف ٢٠١٧). وأدت المخاوف المتعلقة بسلامة الفتيات في رحلتهن إلى المدرسة وإدخال ممارسات مثل الزواج المبكر إلى ارتفاع معدلات تسرب الفتيات

٥ أما المحافظات السبع التي شملها هذا التقييم فهي: الأنبار وبابل وبغداد وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين

٦ شملت مستويات التعليم التعليم الابتدائي والثانوي والمهني والجامعي، فضلا عن دائرة واحدة للتربية في الموصل. المدن ال ١٦ المدرجة في التحليل البعاج، جلولاء، السعدية، الشرقاط، بيجي، بخديدا، الفلوجة، الحضر، هيت، الموصل، المقدادية، قرة تبه، الرمادي، سنجار، تلعفر، تل كيب. يشمل تقييم الخسائر المرافق والأثاث والمعدات باستخدام تكلفة الوحدة المستمدة من عمليات مماثلة في العراق، ولا سيما من حساب تكلفة العملية الطارئة من أجل التمويل الإضافي للتنمية (EODP/AF).

وانخفاض تمثيل الفتيات في المدارس الابتدائية والثانوية على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة المدرسين المؤهلين ٧٩ في المائة من مجموع القوى العاملة في مجال التدريس، حيث يوجد معظم المدرسين غير المؤهلين في التعليم قبل الابتدائي.

وكان متوسط المستوى التعليمي للعراقيين منخفضا وذو نوعية رديئة بسبب القيود القطاعية المتعددة المقترنة بالقيود الاقتصادية والاجتماعية، وهي (١) عدد كبير من الأطفال الذين تجاوزوا سن الدراسة وخارج المدرسة،(٢) زيادة التفاوتات بين الجنسين والتوزيع الحضري / الريفي، و(٣) تدهور ظروف التعليم والتعلم، و(٤) تآكل نوعية التعليم، و(٥) مناهج تعليمية مشوهة وقديمة، و(٦) التجميد في وضع السياسة والنظام.

ويختلف مدى الأضرار التي لحقت بالمرافق التعليمية ومحدودية فرص الوصول إلى المدارس العاملة ببيئات تعلم آمنة عبر المحافظات والمدن. فعلى سبيل المثال، دمرت مرافق التعليم في مدينة سنجار على نحو اكير مقارنة بقرة تبه. ويعتمد هذا الاختلاف على موقع النازحين داخليا وحالة الأوضاع الأمنية.

غالبا ما تخدم المدارس وظائف متعددة، بعضها ليس له علاقة بقطاع التعليم. خلال النزاع، استهدفت الجماعات المسلحة والنازحون المرافق المدرسية كموارد. وفي عام ٢٠١٦/٢٠١٥، تم استخدام ١,٥٠٠ مبنى مدرسي في جميع أنحاء العراق لإيواء السكان النازحين، في حين احتلت الجماعات المسلحة ١٣٠ منها في مناطق مثل وسط العراق.

ويقدر ان في المحافظات السبع فان الحصول على التعليم محدود للغاية ولم يتم استعادة الخدمات الى مستوياتا الاعتيادية . وعلى الرغم من ان الطلب على المدارس مرتفع في المناطق التي توجد فيها مرافق تعمل، الا أن الموارد المدرسية وتوافر المعلمين المؤهلين من أجل إدارة الفصول الدراسية المكتضة، والعدد الكبير من التحديات النفسية وتحديات التعلم التي يواجهها الطلاب محدودة. وتشير الأدلة القولية إلى أن العديد من المدرسين لم تدفع لهم رواتبهم لأشهر وسنوات (اليونيسيف ٢٠١٧).

الجدول ٩: جرد الاضرار - جميع المدن (عدد المنشات)

	انواع الاصول	خط الاساس	المتضررة كليا	المتضررة جزئيا	المدمرة كليا	غير معروفة
الاضرار	المدرسة الابتدائية	٦٠٩	٣٢٧	٢٢٩	٩٨	٣٤
	المدرسة الثانوية	٣٢٦	١٨٩	١٣٩	٥٠	١١
	المرسة الابتدائية والثانوية	٦	٤	٤	٠	٠
	التعليم المهني	٤٨	٤٠	٢٣	١٧	٢
	الكلية/ الجامعة	٤١	٣٦	١٢	٢٤	٠
	دائرة التربية	١	١	٠	١	٠
	الضرر الكلي	**١٠٣١**	**٥٩٧**	**٤٠٧**	**١٩٠**	**٤٧**

المصدر: البنك الدولي ٢٠١٧

الجدول ١٠: كلفة الاضرار على مستوى الحافظة (مليار دينار)

المحافظة	كلفة الاضرار
الانبار	٧٤٧.٦
بابل	١٠٠.١
بغداد	٣٩٣.٧
ديالى	١٦٥.٩
كركوك	٤٧٤.٣
نينوى	٧٤١.٥
صلاح الدين	١٣٩.٤
المجموع	**٢,٧٦٢.٦**

ج. القيود والتحديات الرئيسية

إمكانية الوصول إلى المرافق المدرسية الآمنة العاملة محدودة بسبب تدهور المرافق والبنى التحتية. تشمل القيود الملزمة الأخرى عدم وجود مواد تعليم وتعلم ملائمة؛ وقلة فرص الحصول على المياه والكهرباء في معظم المدارس؛ وعدد محدود من المعلمين المؤهلين والأشخاص المدربين على إدارة شؤون الأطفال الخارجين من تجارب مؤلمة؛ ومحدودية القدرات الإدارية على مستوى الاقضية والمركز.

د. أرقام الاحتياجات

تقدر التكاليف الإجمالية للإعمار والتعافي بنحو ٥,٤ تريليون دينار للمحافظات السبع. ويأخذ هذا الرقم في الاعتبار كلا من التعافي، الذي هو الجانب اللين من إعادة التأهيل مثل تدريب المعلمين والبرامج العلاجية وهلم جرا، واحتياجات إعادة الإعمار التي تمثل البنية التحتية. وتشير التقديرات إلى أن إعادة بناء المرافق التعليمية في ١٦ مدينة ستكلف حكومة العراق ٩٢١ مليار دينار. وستحتاج جهود إعادة الإعمار إلى الالتزام بالمعايير الحكومية لسلامة المباني وملائمة استخدامها، مع الالتزام بالمعايير الجنسانية ومعايير الوصول المادي للارضيات المشتركة للمدارس ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة.

بالتوازي مع جهود إعادة الإعمار هي الحاجة إلى استعادة خدمات التعليم والتعلم المؤقتة والطويلة الأجل (احتياجات التعافي). ويشمل ذلك ضرورة توفير المعدات المدرسية والكتب المدرسية ومواد التدريس والتعلم وفرص التطوير المهني للمعلمين والدعم الشامل للقطاع لضمان أداء الخدمات اليومية. برامج التعلم المعجل (ALPs)، والدعم العلاجي، وبرامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة المجتمعية، وبرامج الشباب خارج المدرسة، هي برامج تدعم تعلم الطالب، إما فرديا أو بالاقتران مع تدخلات أخرى. وتعمل هذه البرامج بهدف إعادة توجيه الطلاب حتى يكونوا على استعداد للدخول في النظام الرسمي، أو حتى يتمكنوا من اكتساب المهارات اللازمة لمساعدتهم على النجاح بعد المدرسة.

مجموع تكاليف التعافي وإعادة الإعمار لقطاع التعليم العراقي في المحافظات السبع التي تم تحديدها هي ٥,٤ تريليون دينار (الجدول ١١). وتمثل نينوى وكركوك وبغداد ٥٨ في المائة من مجموع الأضرار. والمحافظات الأكثر تضررا هما محافظتي الأنبار ونينوى مع احتياجات إجمالية لإعادة الإعمار والتعافي تبلغ ١,٥ تريليون دينار و١,٤ ترليون دينار على التوالي.

و. تقييم آثار الازمة وتاثرها

صمم نظام التعليم لداعش للتحريض على العنف والتطرف، ودفع الآباء إلى الامتناع عن إرسال أطفالهم إلى المدرسة. وكان لهذا تأثيرين رئيسيين: (١) أنه قوض ثقة الآباء في نظام التعليم العراقي، و(٢) زرع بذور العنف والتطرف في أذهان الأطفال والمراهقين. وستشمل جهود إعادة الإعمار في مجال التعليم منهجا متكاملا يركز على السلام والتماسك الاجتماعي، فضلا عن برامج تعليمية متسارعة لسد الفجوة التعليمية بسرعة بالنسبة لأولئك الأطفال الذين فاتتهم سنوات الدراسة.

ز. تقييم الاحتياجات القطاعية

لا ينبغي أن تؤدي استعادة الخدمات التعليمية إلى تهميش الدعم الموجه إلى الفتيات والشباب غير الملتحقين بالمدارس. ويجب أن تقلل عملية الاستعادة الفصول الدراسية المزدحمة، إلى جانب تطوير نظام للرصد والتقييم لتقييم التقدم وتوقع القضايا التي قد تنشا. وبينما ينبغي أن ينصب التركيز الأساسي لجهود إعادة الإعمار على إعادة تأهيل وإعادة بناء المرافق المتضررة بالمعدات والأثاث، فمن الأهمية البدء بتعزيز القدرة المؤسسية أيضا. وينبغي وضع خطة تنفيذ شاملة استنادا إلى تقييم مفصل على أرض الواقع، يمكن أن يركز على ما يلي:

- توفير خدمات التعليم في جميع المدن التي تتوفر فيها المرافق التي يتم استعادتها تدريجيا، بدءا من المناطق المأهولة بالسكان، ولكن أيضا في المناطق التي تضررت فيها جميع المدارس. وينبغي أن تتضمن خطة التنفيذ أحكاما للفتيات والأطفال المعوقين والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- استعادة المرافق الإدارية لضمان وجود نظام فعال.
- وضع وتنفيذ برنامج لتدريب المعلمين أثناء الخدمة، يشمل الدعم النفسي والاجتماعي والعاطفي، والتماسك الاجتماعي.
- تطوير نهج نظامي لتحسين خدمات التعليم مع نظام بيانات سليم، والتطوير المهني للمعلمين، وتطوير المناهج، وتقييمات تعلم الطالب، والتعليم المهني والفني، والتعليم العالي.

ح. ترتيبات التنفيذ

ان وزارة التربية هي المسؤولة بشكل رئيسي عن إعادة الخدمات التعليمية وإعادة بناء نظام التعليم والبنية التحتية. وتشير التجارب الدولية أيضا إلى أن استعادة الخدمات الاجتماعية بعد انتهاء الصراع تتطلب مشاركة مجتمعية قوية من خلال التعبئة الاجتماعية والتمكين. ويجب النظر إلى عملية إعادة الإعمار على أنها فرصة لإعادة بناء التماسك الاجتماعي ومشاركة المجتمعات المحلية، والتي يمكن بدورها أن تصبح قوة دافعة لتخفيف المخاطر المرتبطة بالتطرف والاحتيال والفساد.[٧]

القيود الرئيسية للتقييم: كانت تعني محدودية البيانات عن حجم المدارس، وعدد الفصول الدراسية أن تكلفة الوحدة على أساس عدد الفصول الدراسية لا يمكن إجراءها.

٧ تقرير البنك الدولي – المراقب الاقتصادي – العراق نيسان ٢٠١٧.

الجدول ١١: احتياجات المحافظات المتسلسلة وذات الاولوية (مليار دينار)

الحكومة	النوع	المجموع (اكثر من خمس سنوات)	المدى القصير (سنة واحدة)	المدى المتوسط (٢-٥ سنة)
الانبار	اعادة اعمار البنية التحتية	١,٣٢٦.٣	٢٦٥.٣	١,٠٦١
	استعادة تقديم الخدمات	١٣٢.٦	٢٦.٥	١٠٦.١
	المجموع للانبار	**١,٤٥٨.٩**	**٢٩١.٨**	**١,١٦٧.١**
بابل	اعادة اعمار البنية التحتية	١٧٧.٧	٣٥.٥	١٤٢.١
	استعادة تقديم الخدمات	١٧.٨	٣.٦	١٤.٢
	المجموع لبابل	**١٩٥.٤**	**٣٩.١**	**١٥٦.٣**
بغداد	اعادة اعمار البنية التحتية	٦٩٨.٣	١٣٩.٧	٥٥٨.٧
	استعادة تقديم الخدمات	٦٩.٨	١٤	٥٥.٩
	المجموع لبغداد	**٧٦٨.٢**	**١٥٣.٦**	**٦١٤.٥**
ديالى	اعادة اعمار البنية التحتية	٢٩٤.٤	٥٨.٩	٢٣٥.٥
	استعادة تقديم الخدمات	٢٩.٤	٥.٩	٢٣.٥
	المجموع لديالى	**٣٢٣.٨**	**٦٤.٨**	**٢٥٩**
كركوك	اعادة اعمار البنية التحتية	٨٤١.٤	١٦٨.٣	٦٧٣.١
	استعادة تقديم الخدمات	٨٤.١	١٦.٨	٦٧.٣
	المجموع لكركوك	**٩٢٥.٥**	**١٨٥,١**	**٧٤٠.٤**
نينوى	اعادة اعمار البنية التحتية	١,٣١٥.٤	٢٦٣.١	١,٠٥٢.٤
	استعادة تقديم الخدمات	١٣١.٥	٢٦.٣	١٠٥.٢
	المجموع لنينوى	**١,٤٤٧**	**٢٨٩.٤**	**١,١٥٧.٦**
صلاح الدين	اعادة اعمار البنية التحتية	٢٤٧.٤	٤٩.٥	١٩٧.٩
	استعادة تقديم الخدمات	٢٤,٧	٤.٩	١٩.٨
	المجموع لصلاح الدين	**٢٧٢.١**	**٥٤.٤**	**٢١٧.٧**
المجموع الكلي - جميع المحافظات		**٥,٣٩٠.٩**	**١,٠٧٨.٢**	**٤,٣١٢.٧**

ط. توصيات لخطط التعافي في المستقبل

بالإضافة إلى أنشطة إعادة التأهيل والاعمار، ينبغي أن تكون الأنشطة التالية ذات أولوية: (١) تسليم مواد التعليم والتعلم؛ (٢) التطوير المهني المستمر لإعادة مهارة المعلمين ووتزويدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة لمعالجة الاحتياجات المتنوعة للطلاب؛ (٣)

برنامج اشراك المجتمع، وبناء القدرات لدعم تحسين المساءلة وتقديم الخدمات؛ و(٤) تطوير نظام معلومات إدارة التعليم لضمان توافر البيانات بدقة لاتخاذ القرارات.

يجب أن تركز خطط التعافي على إعادة تأهيل الوصول إلى تعليم آمن ومنصف وجيد ومنسق تنسيقا جيدا ويدعمه نهج إنمائي قائم على الأدلة. يتعين وضع نهج متعدد الأوجه لاستعادة وتطوير قطاع التعليم يشمل التعاون بين الدولة وهيئات غير تابعة للدولة (أي المنظمات غير الحكومية ووكالات المعونة والتنمية) والجهات الفاعلة في المجتمع المحلي. ولتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل لقطاع التعليم، يتعين على الحكومة العراقية أن تهيئ المجال أمام الكيانات الأخرى لدخول القطاع وتقديم خدمات الدعم المؤقتة التي يمكن أن تعالج الطلب المرتفع على الخدمات التعليمية. فالنهج المجتمعية والبرامج المؤقتة هي إحدى الطرق لسد هذه الثغرات، وتتيح للحكومة وقتا إضافيا لتقييم وتحديد قدرتها البشرية والموارد اللازمة لتقديم الخدمات التعليمية. وبالنظر إلى المستوى العالي من التدمير واحتياجات القطاع، يوصى بأن تركز وزارة التربية على المجالات الثلاثة التالية:

(أ) توسيع فرص الحصول على التعليم الآمن والمتكافئ

- يجب استعادة المرافق وإعادة تأهيلها بطريقة تضمن وصولا متساويا لجميع الطلبة، بما في ذلك الوصول المراعي لنوع الجنس إلى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة، والهيئة التدريسية، وموارد التعلم التي يجب بذلها وخاصة في المناطق الأكثر تدميرا من جراء الأزمة

(ب) تحسين نوعية التعليم الرسمي

- إعادة بناء مهنة التعليم من خلال توظيف معلمين مؤهلين وتوسيع البرامج المهنية للمعلمين لإعداد المعلمين وتحفيزهم على العودة إلى مجال عملهم
- بناء قدرات موظفي الوزارة المركزيين وفي المحافظات لتنفيذ جهود تطوير التعليم للسماح بالتخطيط المتوسط والطويل الأجل (مثل دعم المجتمع المحلي ومشاركته ومشاركة الاباء والتبرعات المحلية)
- توسيع المناهج المعتمدة من وزارة التربية وإدماج التثقيف حول السلام كأولوية رئيسية (على سبيل المثال، توزيع الكتب المدرسية المعتمدة من قبل وزارة التربية الى المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش هو نهج واضح جدا لإعادة إرساء الثقة في القطاع).

(ج) تعزيز قدرة النظام التعليمي والمجتمعات المحلية على تقديم استجابة تعليمية منسقة وقائمة على الأدلة في الوقت المناسب

- ترسيخ ثقافة اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة من خلال تعزيز القدرات المؤسسية، وجمع البيانات، وممارسات التحليل في جميع دوائر وزارة التربية
- تحديث أو تطوير نظام معلومات إدارة التعليم (EMIS) داخل وزارة التربية وإدخال نظام قوي للرصد والتقييم لدعم وضع السياسات القائمة على الأدلة)

القطاعات الاجتماعية
الحماية الاجتماعية وسبل كسب العيش والفقر

أ . موجز القطاع

تعرض القطاع الى خسائر تقدر ب ٥,٣ ترليون دينار سنويا (٣ مليارات دولار) ما مجموعه ١٠,٤ ترليون دينار (٨,٩ مليار دولار) خلال فترة النزاع. وكان التأثير على سبل كسب العيش شديدا في المحافظات المتضررة، التي شهدت زيادة في البطالة من ١٢,٦٪ إلى١٧,٧٪ بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، وكذلك زيادة العمالة الناقصة من٥,٩ ٪ إلى٩,٧٪. وإجمالا، سجلت المحافظات السبع المتضررة ٣١٤ ألف عاطل عن العمل حديثا و٣١٤,٠٠٠ شخص مسجل قد أصبحوا عاطلين عن العمل حديثا و٢٢٤ الف شخص يعني ن العمالة الناقصة حديثا. وقد تأثر النازحون والأسر المستضيفة للنازحين داخليا بشدة بسبب فقدان سبل العيش والنزوح. وبلغت نسبة الصدمات الغذائية ٤٠ في المائة من النازحين في المحافظات المتضررة وما يقرب من ٢٠ في المائة من الأسر غير النازحة داخليا. وتقلصت الأصول المنزلية بشكل كبير، وبلغ الفقر متعدد الأبعاد ٢٣ في المائة بين النازحين داخليا، في حين بلغ فقر الأصول ٧٠ في المائة. ونتيجة لذلك، قدر أن معدل الفقر في عام ٢٠١٤ في المحافظات السبع قد ارتفع إلى ٢٢,٨ في المائة من ١٧,٠ في المائة في عام ٢٠١٢. وتقدر احتياجات التعافي بنحو ١,٩ ترليون دينار في السنة الأولى (١,٦ مليار دولار) و١,٤ ترليون دينار (١,٢ مليار دولار) كل عام بعد ذلك، مع حاجة ملحة إلى دعم نقدي قصير الأجل لكثير من ٩٢٩,٠٠٠ شخص بدون عمل، فضلا عن التحويلات النقدية على المدى الطويل للأسر الفقيرة الجديدة التي لا تغطيها شبكة الحماية الحالية والبالغ عددها ٣٣٣ الف أسرة.

ب.الخلفية وتحليل ظروف واتجاهات ما قبل الأزمة (خط الأساس)

الفقر وسبل كسب العيش: تراجع الفقر قبل الأزمة تدريجيا؛ وبين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢، انخفض معدل الفقر الوطني من ٢٢,٤ في المائة إلى ١٨,٩ في المائة. ويعزى بطء الانخفاض إلى هيمنة قطاع النفط في النمو الاقتصادي؛ وشكل القطاع ما يقرب من ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه لم يستخدم سوى ١ في المائة من القوى العاملة. وفي الفترة ما بين عام ٢٠١٢ وبدء نزاع عام ٢٠١٤، تحسنت نتائج سوق العمل في العراق، حيث انخفضت البطالة إلى ١٢,٦ في المائة من ١٦,٩ في المائة، والعمالة الناقصة من ٨,٤ إلى ٥,٩ في المائة [٨]

الحماية الاجتماعية: كان برنامج التحويلات النقدية في العراق غير فعال ومجزأ، حيث وفر تحويلات نقدية إلى ٩٥٠ الف أسرة، ولكن مع تسربات كبيرة[٩]. وأدى إصلاح السياسات إلى تشريع جديد للحماية الاجتماعية، ووافق وزير العمل والشؤون الاجتماعية على خارطة طريق استراتيجية لنظام شامل للحماية الاجتماعية في العراق. وأدى القانون الجديد إلى جعل الفقر المساعدة الاجتماعية المحركة للأهلية، ليحل محل الاستهداف القطعي غير الفعال مع مزيج من اختبار الوسائل البديلة PMT والاستهداف الجغرافي. وركز أيضا على المرشدين الاجتماعيين للمساعدة في تحديد الفقراء وتوفير إدارة الحالات. وقد تم الآن تنفيذ استهداف الفقر وتم توظيف ١,٣٠٠ مرشد اجتماعي يكتسي

٨ العمالة الناقصة (دوام جزئي دون ارادة الشخص) يعني ان شخاص ما يعمل بدوام جزئي ولكن يعمل ساعات اكثر اذا حصل على عمل اكثر ومعدل ساعات العمل في ٢٠١٧ للعمالة الناقصة كانت ٢٤ ساعة في الاسبوع

٩ المسح الإجتماعي الاقتصادي للاسر العراقية ٢٠١٢.

دورهم أهمية حاسمة في بيئة حساسة تحكمها الهشاشة والصراع مثل العراق، ويشمل جمع البيانات عن المستفيدين المحتملين وإدارة الحالات.

ج. الأضرار القطاعية وتقييم الخسائر

سبل كسب العيش: إن دخل العمالة أمر بالغ الأهمية في العراق، خاصة بالنسبة للفقراء، وهو ما يمثل ٦٠ في المائة من إجمالي دخل الأسرة في المتوسط[١٠]. وقد تأثرت العمالة في القطاع الخاص بالأزمة بشدة، لكن النازحين داخليا الذين يعملون في القطاع العام واصلوا استلام الرواتب والمنافع. وتوفر بيانات استقصاءات الأسر التي تم جمعها مؤخرا تقديرات أولية للآثار، على الرغم من أنها أولية واشيء تقديرها. وانخفضت البطالة من ١٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٢ عبر المحافظات السبع المتضررة إلى ١٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ قبل الأزمة، ونقص العمالة من ٨,٤ في المائة إلى ٥,٩ في المائة. وبحلول أواخر عام ٢٠١٧، بلغت البطالة ١٧,٧ في المائة والعمالة الناقصة

٩,٧ في المائة إضافية، مع الانبار (٣٣,٦ و٩,٨ في المائة على التوالي) وديالى (٢٠,٧ و١٦,٢ في المائة). وهذه الآثار قد اسيء تقديرها لأن العديد من الأحياء في الأنبار ونينوى وصلاح الدين لا يمكن استطلاعها بسبب المخاوف الأمنية ومن المرجح أن تكون قد شهدت زيادات في البطالة والعمالة الناقصة وغير ذلك من النتائج السلبية. وهناك اختلافات واضحة في نتائج سوق العمل للنازحين مقابل غير النازحين. وتشهد الأسر النازحة معدات بطالة تبلغ ٢٨,١ في المائة مقارنة مع ١٨,٣ في المائة للأسر غير النازحة في المحافظات السبع.

وإجمالا، شهدت هذه المحافظات السبع ٣١٤ ألف شخص من العاطلين عن العمل، و٢٢٤ ألف شخص قد عانوا من العمالة الناقصة حديثا. ويمثل ذلك مجموع الخسائر التي لحقت بسبل كسب العيش بسبب النزاع البالغ ٣,٥ مليار دينار سنويا (الجدول ١٢) في جميع المحافظات، ولا سيما في نينوى والأنبار[١١].

الجدول ١٢: جدول الخسائر - لجميع المحافظات (بمليارات الدنانير)

فقدان سبل كسب العيش بسبب الزيادة في البطالة	٢,٥٦٥
فقدان سبل كسب العيش بسبب الزيادة في العمالة الناقصة	٩١٢
الخسائر الكلية	**٣,٤٧٧**

١٠ تقييم الفقر في العراق المجلد ١ صفحة ٣,٢٢.

١١ معدل الاجور الشهرية في عام ٢٠١٢ بقيمة ٦٥٣ الف من المسح الاجتماعي والاقتصادي لعام ٢٠١٢ كان متضخما الى اسعار ٢٠١٤ باستخدام تضخم CPI وتم تطبيق ذلك على العدد المتزايد للعاطلين المفروض ان يكونوا فقدوا كامل اجورهم. نصف هذا تم تطبيقه على العمالة الناقصة الذي يعملون تقريبا نصف الوقت. والانخفاض في الوظائف بدوام كامل هي تقريبا نفس الزيادة بالعمالة الناقصة مما يشير الى ان العمالة الناقصة حديثا كانوا يعملون بدوام كامل مما يبرر تقديرا لخسارة نصف الجور.

الجدول ١٣: جدول الخسائر – كلفة الاضرار والخسائر على مستوى المحافظات (مليارات الدينارالعراقي)

المحافظة	كلفة الخسائر	المحافظة	كلفة الخسائر
نينوى	٨١١	بغداد	٢٣١
كركوك	١٥٤	بابل	٣٢٥
ديالى	٤٨٠	صلاح الدين	٢٥٦
الانبار	٦٨٤	**الخسارة الكلية**	**٣,٤٧٧**

الحماية الاجتماعية: ان عدد الباحثين الاجتماعيين الذين قتلوا أو نزحوا في المحافظات المتضررة غير معروف. وهم يمثلون الأصول القطاعية الرئيسية، وأي خسارة من شأنها أن تمثل الأثر على تنفيذ برنامج التحويلات النقدية الذي يستهدف الفقراء، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد مقدمي الطلبات الجدد والتحقق منهم. ومع ذلك، فإن نظام التوزيع العام، وهو برنامج غذائي شبه عالمي تعتمد عليه معظم الأسر، لا يزال يعمل في جميع المحافظات المتضررة، حيث يتلقى ما لا يقل عن ٩٥ في المائة من الأسر حصصا غذائية في معظم المحافظات. غير أن ذلك ينخفض إلى ٩٠ في المائة في صلاح الدين و٨٠ في المائة في نينوى.

د. تقييم آثار الازمة وتاثيراتها

من المرجح جدا أن يكون النازحون داخليا والأسر التي تستضيف النازحين داخليا قد تعرضوا لصدمات سلبية، بما في ذلك النزوح القسري والعنف وانعدام الأمن والأضرار التي لحقت بالمساكن والأصول. وعانت الأغلبية منهم من فقدان الوظائف أو الأعمال التجارية، فضلا عن فقدان الحصص التموينية. ولمواجهة هذه الصدمات، اتجه النازحون إلى الأصدقاء والعائلة، وتلقوا الدعم النقدي والعيني، وكذلك من الحكومة والمنظمات الدولية والمانحين والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية. ومع ذلك، فإن ربع الأسر النازحة لا تستلم الحصص التموينية، وهي مصدر بالغ الأهمية للغذاء. ولم تكن الأسر النازحة هي الأكثر احتمالا للمعاناة من الصدمات السلبية، بل كان من المرجح أن تتأثر وتعاني من تعافي أبطأ. وتأثر ٩٧٪ من السكان سلبا بالصدمات، لكن ٩٧٪ من مجموع النازحين قد تأثروا سلبا[١٢]. ولم تكن نسبة ٥٩٪ من الأسر النازحة قد تعافت بعد من صدمتها، سواء جزئيا أو كليا، مقابل ٢٧٪ فقط من السكان.

وكنتيجة لذلك، قدر أن معدل الفقر في عام ٢٠١٤ في المحافظات السبع قد ارتفع الى ٢٢,٨ في المائة من ١٧,٠ في المائة في عام ٢٠١٢.[١٣] وعلى الرغم من أن التخفيضات في التحويلات العامة قد ساهمت فيما يبدو وارتفاع معدل الفقر، كان أهم عامل في ذلك هو فقدان دخل العمل بسبب تعطل الأنشطة الزراعية، وانقطاع الأعمال التجارية، وفقدان الوظائف المرتبطة بالتهجير القسري.

١٢ مسح للرفاهية من خلال بيانات التتبع الفوري المتواتر وحسابات البنك الدولي.

١٣ تم تطبيق متوسط فقر الاستهلاك الاقليمي على سكان المحافظات للحصول على عدد الفقراء في المحافظة وتم جمع الاعداد للمحافظات المتضررة ومقارنتها مع عدد السكان الكلي للحصول على معدا الفقر في المحافظة المتضررة وكانت المعدلات الاقليمية من البنك الدولي والحكومة العراقية واقليم كردستان ٢٠١٥) خسارة مكاسب الماضي. المنطقة المتضررة من داعش في التقرير تشمل الانبار ونينوى وصلاح الدين وكركوك وديالى التي تشكل بقية الشمال وبابل تاخذ المعدل الإقليمي للمركز وبغداد هي منطقتها.

وقد انشئ مؤشر ملكية الأصول كمقياس لرفاه الأسر الاقتصادية[١٤]. وبهذا المقياس، كما هو الحال مع فقر الاستهلاك، انخفض معدل فقر الأصول من ٢٥,٣ في المائة إلى ١٣,٠ في المئة بين عامي ٢٠١٢ وما قبل الأزمة عام ٢٠١٤، لكنه ارتفع إلى ٢٨,٠ في المئة في وكان السبب وراء ذلك أساسا النزوح. وكان ٢٤ في المائة فقط من السكان فقراء الأصول في عام ٢٠١٧، ولكن ٧٠ في المائة من النازحين داخليا كانوا كذلك.

وكان تواتر الصدمات الغذائية في عام ٢٠١٧ أعلى بكثير بالنسبة للنازحين داخليا مقارنة بالأنواع الأخرى من الأسر، حيث عانى ٤٠ في المائة من النازحين في المحافظات المتضررة و٣٠ في المائة في المناطق غير المتضررة الذين فروا من المعاناة [١٥]. وفقط تسع محافظات في العراق تعاني من صدمات غذائية؛ وتشمل المحافظات السبع المتضررة. ويعاني ثلث سكان نينوى حاليا من صدمات غذائية.

كما تم بناء مقياس للفقر غير النقدي لرفاهية الأسر، استنادا إلى الالتحاق بالمدارس، والظروف المعيشية، والحصول على الخدمات[١٦]. وقد انخفض هذا المقياس للفقر متعدد الأبعاد على المستوى الوطني بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ من ٢٥,٩٪ إلى ١٦,٨٪، ولكن التقدم قد تعثر بسبب الأزمة، وانخفض بشكل طفيف إلى ١٤,٨ في المائة، على الرغم من أن القيود على المسح استبعدت الأحياء الأشد تضرراً.

ومن المحتمل أن تكون أقل من تقديرات عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، فإن النتائج الإجمالية قد اخفت نتائج مختلفة على نطاق واسع بالنسبة للأسر المختلفة. وكان الفقر متعدد الأبعاد بالنسبة للسكان (١٤,١٪) اقل بكثير من ذلك الخاص بالنازحين (٢٢,١٪).

هـ. تقييم الاحتياجات القطاعية

هناك حاجة ملحة إلى شكلين من أشكال دعم الدخل في المناطق المتضررة. أولا، إن الزيادات الكبيرة المقدرة في الفقر تعني أن برنامج التحويلات النقدية يحتاج إلى توسيع كبير للمساعدة في دعم الفقراء الجدد. وثانيا، الزيادات الكبيرة في البطالة والعمالة الناقصة تعني أن هناك حاجة إلى برنامج للأشغال العامة من أجل إعادة بناء البنية التحتية المحلية وتوفير فرص عمل قصيرة الأجل ودعم الدخل.

واستنادا إلى الزيادات المقدرة في عدد الأسر التي دخلت في براثن الفقر[١٧]، تشير تقديرات أولية للمحافظات في المناطق المحررة إلى وجود حاجة كبيرة جدا إلى التحويلات النقدية. قبل الأزمة كان هناك حوالي ٣٠٩ الف مستفيد من التحويلات النقدية في المحافظات السبع[١٨]. وبحلول عام ٢٠١٤ ارتفع عدد الأسر الفقيرة إلى ٦٤٢ الف وهذا يعني أن هناك ٣٣٣ الف أسرة إضافية من غير المستفيدين الحاليين الذين يحتاجون إلى التحويلات. واستنادا الى

١٤ تحليل المكونات الرئيسي اجري على مجموعات البيانات لعام ٢٠١٢ و٢٠١٤ ٢٠١٧ المتجمعة وتم الاحتفاظ بالمكون الاول كمؤشر للاصل وتم تخصيص فقر الاصول للاسر في افقر ٢٥ بالمائة حسب درجة مؤشر الاصل.

١٥ مسح للرفاهية من خلال بيانات التتبع الفوري المتواتر وحسابات البنك الدولي حول ما اذا كانت الاسرة تواجه احد الصدمات الاربعة.

١٦ التحاق الاطفال ونوعية جدران المنزل والارضية والسقف للظروف المعيشية والحصول على الكهرباء وماء الشرب للخدمات. يتم وزن كل من هذه الفئات بشكل متساوي

١٧ فقدان مكاسب الماضي

١٨ في عام ٢٠١٣ كانت هناك ٥٤١ الف مستفيد في المحافظات السبعة وحوالي ٤٣ بالمائة تم الغاؤهم حالما تم تطبيق استهداف الفقر على القائمة الحالية.

التحويلات الشهرية لكل اسرة البالغة ٣٥٠ الف دينار، يمثل ذلك حاجة سنوية إضافية قدرها ١,٤ ترليون دينار فوق الإنفاق الحالي على التحويلات النقدية وما مجموعه ٧,٥ ترليون دينار خلال فترة الخمس سنوات القادمة.

ويمكن أن توفر إعادة بناء البنى التحتية المحلية من خلال الاشغال العامة فرص العمل للأشخاص في سن العمل. ومع ذلك، يستغرق تنفيذ الاشغال العامة وقتا طويلا، وهناك حاجة لدعم الدخل على المدى القصير. وهناك ٥١٤ الف أسرة غير فقيرة لديها عامل واحد على الأقل عاطل عن العمل، بالإضافة إلى تقديرات الفقراء حديثا اعلاه (تغطي صلاح الدين بالفعل اسر فقيرة كافية لديها عاطلون عن العمل). وإذا افترضنا أن هناك تحويلا نقديا مدته ثلاثة أشهر قدره ٣٥٠ الف دينار لهذه الأسر التي تنتظر دخول الاشغال العامة حيز التنفيذ، ستكون هناك حاجة إضافية إلى ٥٤٠ مليار دينار.

ولايزال نظام التوزيع العام يمثل مصدر غذائي هام. ولتلبية احتياجات الفقراء والنازحين داخليا، ينبغي تحسين هذا النظام، فضلا عن المساعدة الإنسانية وتوسيعهما. ويجب أن يكون تمكين الأسر والعمال من استعادة أنشطتهم الإنتاجية والمدرة للدخل وزيادة قدرة سبل العيش على الصمود أمام الصدمات في المستقبل من العناصر الرئيسية لعملية الاعمار والتعافي. وذكرت الأسر النازحة ان احتياجاتها الأساسية هي المواد الغذائية وفرص عمل وليس الرعاية الصحية والمأوى[١٩]. ومع ذلك، لم يتمكن بعض النازحين من استلام الحصص التموينية. في حين أن ٩٧ في المائة من الأسر المقيمة تحصل على الحصص التموينية، إلا أن ٧٤ في المائة فقط من النازحين يفعلون ذلك.

١٩ العراق: التحليل الشامل للهشاشة والامن الغذائي (بيانات تم جمعها في نيسان-ايار ٢٠١٦ (برنامج الاغذية العالمي)

الجدول ١٤: الاحتياجات المتسلسلة ذات الاولوية (مليارات الدينارالعراقي)[٢٠]

المحافظة	النوع	المجموع (اكثر من ٥ سنوات)	المدى القصير (سنة واحدة)	المدى المتوسط (٢-٥ سنة)
الانبار	تحويلات الى الفقراء	١,٠٦٤.٥	٢١٢.٩	٨٥١.٦
	تحويلات الى الاسر غير الفقيرة التي لديها عمال عاطلون عن العمل	٣٧.٥	٣٧.٥	-
	المجموع للانبار	**١,١٠٢**	**٢٥٠.٤**	**٨٥١.٦**
بابل	تحويلات الى الفقراء	٢٠٣.٤	٤٠.٧	١٦٢.٧
	تحويلات الى الاسر غير الفقيرة التي لديها عمال عاطلون عن العمل	٩٠.٨	٩٠.٨	-
	المجموع لبابل	**٢٩٤.٢**	**١٣١.٥**	**١٦٢.٧**
بغداد	تحويلات الى الفقراء	٦٣٩.٤	١٢٧.٩	٥١١.٥
	تحويلات الى الاسر غير الفقيرة التي لديها عمال عاطلون عن العمل	٢٥٣.١	٢٥٣.١	-
	المجموع لبغداد	**٨٩٢.٤**	**٣٨١**	**٥١١.٥**
ديالى	تحويلات الى الفقراء	٢٥٦.١	٥١.٢	٢٠٤.٩
	تحويلات الى الاسر غير الفقيرة التي لديها عمال عاطلون عن العمل	١١٣	١١٣	-
	المجموع لديالى	**٣٦٩.١**	**١٦٤.٢**	**٢٠٤.٩**
كركوك	تحويلات الى الفقراء	٤٨٩.٩	٩٨	٣٩١.٩
	تحويلات الى الاسر غير الفقيرة التي لديها عمال عاطلون عن العمل	٢١.٣	٢١.٣	-
	المجموع لكركوك	**٥١١.٢**	**١١٩.٣**	**٣٩١.٩**
نينوى	تحويلات الى الفقراء	٣,١٣٧.١	٦٢٧.٤	٢,٥٠٩.٧
	تحويلات الى الاسر غير الفقيرة التي لديها عمال عاطلون عن العمل	٢٥.٥	٢٥.٥	-
	المجموع لنينوى	**٣,١٦٢.٥**	**٦٥٢.٩**	**٢,٥٠٩.٧**
صلاح الدين	تحويلات الى الفقراء	١,٢٠٠.٩	٢٤٠.٢	٩٦٠.٧
	تحويلات الى الاسر غير الفقيرة التي لديها عمال عاطلون عن العمل	-	-	-
	المجموع لصلاح الدين	**١,٢٠٠.٩**	**٢٤٠.٢**	**٩٦٠.٧**
المجوع الكلي - جميع المحافظات		**٧,٥٣٢.٤**	**١,٩٣٩.٤**	**٥,٥٩٣**

٢٠ ملاحظة: التحويلات النقدية للفقراء هي سنوية ومستمرة وتمثل ١٢ شهر من التحويلات ، اما التحويلات للاسر غير الفقيرة التي تضم عاملون بدون وظائف فهي لثلاث اشهر فط. وجميع الاحتياجات هي فوق كلف البرامج الحالية.

و. ترتيبات التنفيذ

أحرزت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تقدما في تنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية للحماية الاجتماعية. واستكمالا لهذا العمل، يدعم البنك الدولي تصميم وتمويل صندوق اجتماعي للتنمية لدعم المبادرات المدفوعة محليا لتحسين الظروف المعيشية والفرص للفقراء والضعفاء في العراق. وتشكل الاحتياجات الناشئة في المناطق المحررة تحديات أمام العملية. وستحتاج الحكومة إلى التحرك بسرعة إلى المناطق المحررة. وسيحتاج الصندوق أيضا إلى توفير انظمة شبكات حماية اجتماعية مرنة، وسيستفيد الصندوق من هذه البنية التحتية من أجل الاستهداف (بما في ذلك استخدام الباحثين الاجتماعيين على مستوى المجتمع المحلي لتحديد الاحتياجات). وبالإضافة إلى ذلك، ستستفيد المشاريع الفرعية الكثيفة العمالة في إطار الصندوق الاجتماعي للتنمية من أيام العمل التي يولدها مشروع الاستقرار الاجتماعي والقدرة على التكيف الطارئ (ESSRP) والتنسيق بين العمليتين، لا سيما في المناطق المحررة، مع بناء فرص كسب العيش المستدامة من خلال برامج التمويل الأصغر المستهدفة. وستوفر اللجنة العليا لاستراتيجية تخفيف الفقر (التي يرأسها رئيس الوزراء) واللجان الفنية ذات الصلة الرقابة على السياسات والعمليات لتعزيز هذه الشراكة. ولدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية برنامج رئيسي لشبكة الحماية يخدم المجموعات الأكثر ضعفا من خلال التحويلات النقدية على أساس تحسين التواصل والاستهداف. ومع ذلك، يجب توسيع هذا البرنامج لتلبية العدد الأكبر من الأسر الفقيرة في المحافظات المتضررة والموثقة في هذا القسم.

ز. التوصيات والقيود

تعتبر الحماية الاجتماعية وسبل كسب العيش والفقر قطاعات لينة. ولا توجد بنية تحتية مادية يمكن تقييم الضرر لها، كما أن المعلومات عن الأثر على رفاهية الأسرة محدودة. وقد كان من حسن الحظ أن دراسة استقصائية للأسر التي تمثل المحافظات (مسح الرفاهية عن طريق التتبع الاني المتكرر SWIFT) كانت ميدانية في أواخر عام ٢٠١٧، مما سمح بتقديرات أولية لسوق العمل ونتائج الرعاية الاجتماعية الأخرى. ومع ذلك، في حين أن المدن الرئيسية في كل محافظة سوف تؤثر بشكل كبير على تقديرات المحافظة، لا يمكننا تقدير الآثار على مستوى المدينة على وجه التحديد. وعلاوة على ذلك، تعتمد الخسائر في سبل العيش على افتراضات تستند إلى حالة العمالة السابقة والقدرة عل كسب الارباح، وإلى حد ما، هي تقريبية فقط. وتستند تقديرات الفقر ومن ثم احتياجات التحويلات النقدية إلى عمليات محاكاة صغيرة، حيث أن معدلات الفقر لعام ٢٠١٧ لن تكون متاحة حتى منتصف عام ٢٠١٨. ومن المرجح أن تختلف التقديرات النهائية عن تقديرات المحاكاة.

وأهم تدخل على المدى القصير هو دعم الدخل من خلال التحويلات النقدية وبرامج الأشغال العامة. ويمكن تنفيذ التحويلات النقدية بسرعة وفعالية، في حين أن برامج الأشغال العامة يمكن أن تنشط أيضا خلال السنة الأولى، وذلك من خلال إعادة بناء البنية التحتية المحلية وتوفير فرص العمل ودعم الدخل. ومع ذلك، فإن استعادة سبل العيش على المدى الطويل تعني إعادة بناء البنية التحتية المادية والاجتماعية والاقتصادية التي تدعم خلق فرص العمل. وعلاوة على ذلك، فإن الحصول على الائتمان وتنمية المهارات هي أيضا تدخلات رئيسية يمكن أن تساعد على إعادة بناء سبل كسب العيش.

القطاعات الاجتماعية
التراث الثقافي والسياحة

تنبع قيمة الأصول التراثية من موثوقيتها وصلاتها بالماضي، وإذا ما فقدت فلا يمكن استرجاعها من خلال إعادة البناء الحديثة. وقد ميز هذا التقرير أربعة أنواع رئيسية من أصول التراث الثقافي: المواقع الأثرية والمباني الدينية والعلمانية التاريخية والمتاحف / المكتبات. وأدرجت المباني الدينية المعاصرة للتأكيد على الجوانب الاجتماعية التي هي مهمة للحياة اليومية.

أ) قطاع التراث الثقافي والمباني الدينية المعاصرة

يعتبر احتساب الأضرار والخسائر في التراث الثقافي مميزا مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك بسبب القيمة غير المحولة الى نقد المرتبطة بأصول التراث الثقافي[٢١]. وبوجه عام، بلغت اضرار قطاع التراث الثقافي نحو ١٣١,٩ مليار دينار (١١٣ مليون دولار) لحقت بمواقعه الأثرية القديمة، والمباني الدينية والعلمانية التاريخية، والمتاحف والمكتبات التي لا تقدر بثمن. كما كان تدمير المباني الدينية المعاصرة في العراق منتشرا على نطاق واسع، مما أثر على كل محافظة ومدينة. وبلغ مجموع الاضرار ١٠١ مليار مليار دينار (٨٦,٦ مليون دولار) ل ٢٨٣ مبنى. من ناحية أخرى، لم يتم احتساب الخسائر التي تعرض لها القطاع كميا لان خسائر للخدمات الثقافية، الإنتاج والوصول لا يمكن بسهولة تحديدها نقديا.

ب) قطاع السياحة

أما الأضرار التي لحقت بالفنادق الممثلة في هذه الدراسة فقد تصل إلى ٤٠٩,٧ مليار دينار (٣٥١,٤ مليون دولار)

والقيود الرئيسية التي وجدت أثناء التقييم هي الافتقار إلى المعلومات والبيانات المتاحة، فضلا عن المشاكل المتعلقة بترجمة المعلومات المقدمة. في البداية، تم تفسير تعريف القطاع على نطاق واسع جدا؛ على سبيل المثال، تركزت البيانات على المباني الدينية دون أي معلومات عن فترة البناء أو الخصائص أو القيم الثقافية الأخرى بصرف النظر عن الخدمات الدينية. ومعظم المواقع الأثرية كانت مفقودة. وفيما يتعلق بحالة الهياكل، فإن المعلومات غامضة أو غير معروفة في كثير من الحالات.

وقد أدت الأزمة إلى خلق حالة طارئة على الصعيد العالمي، نظرا للقيمة العالمية للتراث العراقي. واليونسكو هي إحدى المنظمات الدولية الرئيسية العاملة في مجال حماية التراث العراقي[٢٢]. ويعتبر التدمير المتعمد للتراث الثقافي جريمة حرب، حيث أنه يستخدم كاستراتيجية حرب لطمس الهوية الثقافية.

---

٢١ بالنسبة الى ارقام الاضرار بالاصول التراثية في هذا التقييم استخدمت كلفة الوحدة للتدخل القياسي لاصل تراث ثقافي مشابه كدلالة مرجعية حسب اقتراح ضوابط PDNA في المجلد ب (الثقافة) (https://gfdrr.org/sites/gfdrr/files/WB_UNDP_PDNA_Culture_FINAL.pdf)

٢٢ مثلا اطلقت اليونسكو عدد خاص من مراجعة التراث العالمي حول العراق في عام ٢٠١٥وتبنت قرار بالاجماع لانقاذ التراث العراقي في ايار ٢٠١٥ ودعت المجتمع الدولي للمساعدة في احياء التراث الثقافي العراقي في اعقاب الدمار الشامل: http://whc.unesco.org/en/news/١٦٣٢/

واجمالا كانت الاضرار التي لحقت بالتراث الثقافي والسياحة ١ ترليون دينار (٨٥٨ مليون دولار) بينما كانت خسائر القطاع ٤,١ ترليون دينار (٣,٥ مليار دولار). أما على مستوى المحافظات، تقدر تكلفة إعادة إعمار البنية التحتية بمبلغ ١,٨ ترليون دينار (١,٥ مليار دولار)، وتكلفة استعادة الخدمات المقدمة بقيمة ٢٥٣,٥ مليار دينار، أي ما مجموعه ٢ ترليون دينار (١,٧ مليار دولار).

أ. الخلفية وتحليل الوضع قبل الازمة

أ) أصول التراث الثقافي والمباني الدينية المعاصرة

إن التراث الثقافي العراقي ليس مهما فقط بالنسبة لهوية البلد وتاريخه بل يمثل قيم عالمية مستمدة من فصل رئيسي من تاريخ البشرية. ويقع العراق في أرض بلاد ما بين النهرين القديمة[٢٣]، والمعروفة باسم مهد الحضارة[٢٤]. وتعتبر المواقع الأثرية مثل الحضر وأشور، وكلاهما معترف به من قبل اليونسكو باعتباره موقع تراث عالمي[٢٥]، واللذان تضررا أو دمرا أثناء الصراع، خسارة لا تقدر بثمن للعالم أجمع بسبب التاريخ الثقافي الطويل والغني، ويشمل التراث الثقافي العراقي، بصورة عامة: ١) مواقع ثقافية واشياء تعود الى ما قبل التاريخ وقديمة، والكثير لا يزال يتعين النقيب عنها، محفوظة في مناطق أثرية ومتاحف، تعود لفترات وحضارات مختلفة ؛ ٢) مباني تاريخية تعود للقرون الوسطى وحديثة موجودة في المدن الحالية، تعود الى فترات، وثقافات وأديان مختلفة، مما يعكس ثراء العراق الثقافي. ويتشمل هذا التقرير، الذي يستند إلى تعريف أوسع للثقافة، هياكل معاصرة مثل المساجد التي توفر فرصا لممارسة الشعائر التقليدية واحتفالات مهمة للهوية الثقافية.

ب) أصول السياحة

وفيما يتعلق بقطاع السياحة، فإن هذه الدراسة تتناوله من تحليل الفنادق المتضررة أثناء النزاع، وكذلك استخدام البيانات من منظمات السياحة الدولية. وشمل التقييم ما مجموعه ٢٤ فندقا. ووفقا للمجلس العالمي للسياحة والسفر، في السنة الأساس لعام ٢٠١٤، كانت المساهمة المباشرة للسياحة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق ٥,٣٥ ترليون دينار، وبلغ إجمالي مساهمتها في العمالة توفير ٥٢٨,٤٣٥ وظيفة. وفي ذروته في ١٩٩٥، ساهمت السياحة بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ ٨,٧٥ ترليون دينار من اجمالي الناتج المحلي، ومجموع المساهمة في الاقتصاد من حيث توفير الوظائف ١,٣ مليون. وفي الآونة الأخيرة، يشير انتعاش السياحة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤ إلى أن السياحة الدينية هي المحور الرئيسي الذي يمثل النمو في هذا القطاع. ومع استقرار البلاد، من المتوقع أن يثبت قطاع السياحة قدرته على التكيف، على الأرجح بقيادة السياحة الدينية والتجارية بينما يتم تكثيف جهود الانتعاش.

---

٢٣ لمزيد من القراءة حول تاريخ العراق راجع :https://www.britannica.com/place/Mesopotamia-historical-region-Asia and https://www.britannica.com/place/Iraq/History

٢٤ http://iraqheritage.org/cradle.php

٢٥ يمتلك العراق اربعة مواقع تراثية عالمية و١١ في القائمة الاولية: http://whc.unesco.org/en/statesparties/IQ/

ب. تحليل الاضرار والخسائر القطاعية

أ) أصول التراث الثقافي والمباني الدينية المعاصرة

١. **المواقع الأثرية:** تشير التقديرات إلى وجود ٢٢ موقعا أثريا، منها ثلاثة مواقع دمرت وأربعة تعرضت الى أضرار جزئية. وحالة ٨ مواقع غير معروفة. وتشير التقديرات إلى أن المواقع السبعة قد تعرضت الى أضرارا بقيمة ٤,٦ مليار دينار ؛ ومع ذلك هناك العديد من المواقع الأثرية وضعها غير معروف حاليا وبالتالي من المتوقع أن يزيد هذا المبلغ أو حتى ان يتضاعف.

٢. **المباني الدينية التاريخية:** تختلف الأضرار التي لحقت بالمباني الدينية التاريخية تبعا للمدينة والتصنيف. ومن المعروف أن داعش استهدف مبان محددة، وحول بعضها إلى مساجد، واستخدم مواقع اخرى لأغراض عسكرية. وتقدر الأضرار التي لحقت بهذه الفئة بمبلغ ٥٦,٢ مليار دينار.

- **المساجد التاريخية:** تم تحديد ما مجموعه ٤١ مسجدا على أنها تاريخية، و٢٢ مسجدا تم تدميرها، و١٥ مسجدا تضررت جزئيا، والباقي لم يتعرض لأضرار أو ان وضعها غير معروف.
- **الكنائس والأديرة والأضرحة:** تم الإبلاغ عن تدمير العديد من الكنائس وغيرها من المعابد غير الإسلامية أو تحويلها إلى مساجد من قبل داعش. واستنادا الى البيانات الواردة، تم تضمين ما مجموعه ٢١ كنيسة تاريخية، ٥ أديرة و٢٥ مزار في هذه الفئة.
- **المعابد اليهودية واليزيدية الأخرى**: تم تحديد كنيس واحد فقط في مجموعة البيانات تقع في مدينة المقدادية دون الإبلاغ عن أي أضرار. وفي سنجار، تم تحديد ستة معابد مرتبطة بالأقلية من السكان الأيزيديين، وأبلغ عن تدمير أربعة منها.

٣. **المباني التراثية:** تم تحديد ١٥ مبنى فقط ضمن هذه الفئة، ومعظمها من المباني التراثية العلمانية. ويقدر الضرر بنحو ١٥,١ مليار دينار. وهذا يعكس ضرورة إجراء مزيد من التحليل وجمع البيانات.

٤. **المتاحف والمكتبات:** يعتبر متحف ومكتبة الموصل أهم مرفقين معروفين ضمن هذه الفئة، من بين المرافق الخمسة التي تم تحديدها. ومتحف الموصل هو ثاني أكبر متحف في البلاد، وكانت المكتبة المركزية في الموصل تضم مجموعة كبيرة من القطع الأثرية والمخطوطات التي لا يمكن الاستعاضة عنها. وتشير التقديرات إلى أن الأضرار تبلغ نحو ٥٦,٠ مليار دينار.

التأثير على تقديم الخدمات: بالنسبة للمرافق التي تقدم الخدمات الدينية، من الممكن التأكد مما إذا كانت الخدمات الدينية قد استافت بعد ان خفت حدة النزاع. ومع ذلك، بالنسبة لأصول أخرى مثل المواقع الأثرية فانه يصعب التاكد منها، حيث لم يكن من الممكن العثور على معلومات متاحة عن عدد الزوار قبل النزاع. ومن المفترض أنه لا توجد أية مواقع تدرس أو تستخدم كمواقع سياحية، ولكن من المعروف أن الوكالات الدولية مثل اليونسكو قادرة على ارسال فرق ميدانية لدراسة الوضع.

٥. **المباني الدينية المعاصرة:** تم تحديد ما مجموعه ٥٢٠ مبنى في إطار هذه الفئة، أي نصف البيانات المفقودة عن تاريخ البناء، على أنها غير معروفة أو معلومة في انتظار التأكيد لإجراء التقييمات المقبلة. وبلغت الأضرار المقدرة ١٠١ ترليون دينار.

الأثر على تقديم الخدمات: كانت العديد من المباني التي تم تحديدها تقوم بالفعل بخدمات العبادة، وذلك أساسا من خلال ديوان الوقف السني العراقي[٢٦]. وفي بعض الحالات، كانت المباني قد أعيد بناؤها او قيد اعادة الاعمار، في حين تستخدم المجتمعات في حالات أخرى مرافق بديلة.

كما حددت الحكومة العراقية أصولا تاريخية إضافية بعد التحرير الكامل للمناطق من تنظيم الدولة الإسلامية. ووفقا للبيانات المقدمة، فإن ٨ مواقع أثرية إضافية، و٢٨ مبنى ديني تاريخي، و٤ مباني تراثية في محافظات نينوى، وصلاح الدين، والأنبار، وكركوك، وديالى ربما تكون قد لحقت بها أضرار، مما يزيد من تكلفة الأضرار، والخسائر، والاسترداد، وتقديم الخدمات. وبما أن المعلومات عن سنة الإنشاء أو الأضرار التي لحقت بهذه الأصول غير متوفرة في هذا الوقت، يوصى بإجراء دراسة ميدانية أخرى لغرض اجراء تقييم دقيق.

ب) أصول السياحة

٦. **الفنادق:** تم إدراج ما مجموعه ٢٤ مرفقا في هذه الفئة. وتقدر الأضرار التي لحقت بالفنادق الممثلة في هذه الدراسة بنحو ٤٠٩,٧ مليار دينار.

الأثر على تقديم الخدمات: من المعروف أن حالة الفنادق في المناطق التي شملتها الدراسة هي ان حوالي ٥٠٪ منها تعمل غير أن نوعية الخدمات غير معروفة. وحاليا، تتعقب TripAdvisor الفنادق فقط في أربيل اما آليات اخرى لتقدير تقديم الخدمات فهي غير متوفرة. ومن الجدير الذكر أن العديد من الفنادق التي تعمل في هذه المناطق، حوالي ٩ أو نحو ذلك، هناك العديد منها لا يعرف وضعها.

التحليل على مستوى المدينة

لقد عانى العديد من أصول التراث الثقافي الهامة في الموصل، بما في ذلك مدينة نينوى القديمة ومئذنة الحدباء والمسجد النوري ودير القديس إيليا ومتحف الموصل، من أضرار مادية جسيمة، حيث كان تنظيم الدولة الإسلامية يهدف إلى تدمير الأصول التي اعتبرت غير متوافقة مع تفسير تنظيم الدولة الإسلامية للإسلام أو تلك المرتبطة بأديان أخرى.

تحديد الأضرار والخسائر في الأصول والبنية التحتية.

يبلغ تقدير إجمالي الأضرار ١,٠٠٠,٢ دينار.

الاستقراء على مستوى المحافظة

على مستوى المحافظة (الجدول ٣)، فقد تعرضت نينوى الى اكبر الاضرار، حيث بلغ مجموعها ٥١٨,٧ مليار دينار، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الدمار الخطير لأصول التراث الثقافي في الموصل.

---

٢٦ الوقف السني هو مؤسسة غير ربحية تاسست من قبل وزارة الاوقاف والشؤون الدينية العراقية: http://sunniaffairs.gov.iq/en#/

الجدول ١٥: جرد الاضرار - لجميع المدن (بالامتار، مليارات الدينارالعراقي)

	انواع الاصول		خط الاساس	المتضررة كليا	المتضررة جزئيا	المدمرة بالكامل
الاضرار	موقع اثري		٢٢	٧	٤	٣
	المباني الدينية التاريخية	مسجد	٤١	٣٧	١٥	٢٢
		كنيسة	٢١	١٦	٨	٨
		دير / صومعة	٥	٤	٢	٢
		ضريح	٢٥	١٦	٩	٧
	المجموع		**٩٢**	**٧٣**	**٣٤**	**٣٩**
	المباني التراثية	مبنى تراثي صغير	١٠	٦	١	٥
		مبنى تراثي كبير	٥	٤	٢	٢
	المجموع		**١٥**	**١٠**	**٣**	**٧**
	المتاحف والمكتبات		٥	٥	٣	٢
	الفنادق وبيوت الشباب (نزل	فندق	٢٠	١١	٧	٤
		نزل	٤	٠	٠	٠
	المجموع		**٢٤**	**١١**	**٧**	**٤**
	المباني الدينية المعاصرة		٥٢٠	٢٨٣	١٨٣	١٠٠
	الاضرار الكلية		**٦٧٨**	**٣٨٩**	**٢٣٤**	**١٥٥**
الخسائر	الانفاق على السياحة التجارية		الانفاق على السفر لاغراض تجارية ضمن أي بلد من قبل السكان والزوار من بلدان العالم			
	سياحة قضاء وقت الفراغ		الانفاق على السفر للمتعة ضمن أي بلد من قبل السكان والزوار من بلدان العالم			

الجدول ١٦: كلفة الاضرار على مستوى المحافظة التي لحقت بالتراث الثقافي والمباني الدينية المعاصرة والسياحة (مليارات الدينارالعراقي)

المحافظة	كلفة الضرر
الانبار	٢٦٢.٣
بابل	١٣.٨
بغداد	٩٢.٢
ديالى	٤٢.٠
كركوك	٥٠.٢
نينوى	٥١٨.٧
صلاح الدين	٢٠.٩
المجموع	**١,٠٠٠.٢**

ج. تقييم آثار الأزمة وأثرها

١. الآثار على تقديم الخدمات

أدت الأزمة إلى خلق حالة طارئة على الصعيد العالمي، نظرا للقيمة العالمية للتراث العراقي. واليونسكو هي إحدى المنظمات الدولية الرئيسية العاملة في مجال حماية التراث العراقي.[٢٧] ويعتبر التدمير المتعمد للتراث الثقافي جريمة حرب، حيث أنه يستخدم كاستراتيجية حرب لطمس الهوية الثقافية.

د. تقييم الاحتياجات القطاعية

على مستوى المحافظات، فإن التكلفة الإجمالية تقدر بمبلغ ٢ ترليون دينار.

١. اعادة اعمار البنية التحتية

فيما يتعلق باعادة الاعمار، في حالة التراث الثقافي، من المهم أن نسلط الضوء على أنه في بعض الحالات، قد لا يكون من الممكن إعادة الإعمار أو ان يكون مرغوب فيه. ولذلك، فمن الأهمية وضع تحليل ميداني وتقييمات لتحديد ظروف كل موقع، ونشر المتخصصين في التراث في جميع أنحاء البلاد.

وتتيح إعادة بناء المباني الدينية فرصة هامة لإعادة بناء المجتمعات المحلية وإعادة بناء الإحساس بالهوية الوطنية والبدء في عملية المصالحة. فالجماعات النشطة تعطي الأولوية بالفعل لثقافتها من خلال مواصلة الخدمات الدينية حتى في المرافق التي تعمل بشكل جزئي، غير أن دعم هذه الجهود عبر طائفة واسعة من التعبير الديني سيكون أساسيا لبناء المجتمعات داخل مجتمع مجزأ. وفي حين أن المجتمعات قد تمتلك المهارات اللازمة لإعادة بناء أماكنها الدينية المعاصرة، فإن الخبرة المتخصصة ضرورية في حالة المباني التاريخية لتحليل السلامة الهيكلية واقتراح تدابير

---

٢٧ مثلا اطلقت اليونسكو اصدار خاص لمراجعة التراث العالمي حول العراق في عام ٢٠١٥: http://whc.unesco.org/en/news/١٣٠٤/; unanimously وتبنت بالاجماع قرار حول انقاذ التراث الثقافي للعراق في ايار ٢٠١٥ http://whc.unesco.org/en/news/

وقائية إلى أن يتم نشر الموارد من أجل إعادة تأهيل الأصول بالكامل. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة إدماج الموقع التراثي في نسيج المجتمع هو أيضا وسيلة لإعادة إثبات الهوية، وربما للفئات المهمشة المرتبطة بالأصل أو استعادة مكانة بارزة تشكل تذكيرا للتاريخ المشترك. وينبغي إعطاء الأولوية للأصول التي يمكن أن تعزز الشعور بالتراث المشترك، وينبغي أن تشرك المجتمعات المحلية حالما يتم اتخاذ تدابير الحماية الأساسية. وبالنسبة لقطاع السياحة في هذا البحث، فإن جهود إعادة الإعمار تشمل في الغالب إصلاح أو إعادة بناء الفنادق / النزل المتضررة. ومع ذلك، فإن وضع وملكية الكثير منها غير معروفان، ومن الضروري جمع معلومات أكثر دقة عن الأصول السياحية المختلفة الموجودة في المناطق المتضررة.

٢. استعادة تقديم الخدمات

تتمثل الأولوية الأكثر إلحاحا في إنشاء جرد / قاعدة بيانات لأصول التراث الثقافي للبلد، مع استقصاءات تفصيلية تشمل: ١) التصنيف؛ ٢) التسلسل الزمني؛ ٣) الخصائص والقيم؛ ٤) التدخلات السابقة؛ ٥) الوضع الحالي. ومن الضروري أن تعمل الحكومة العراقية والمديرية العامة للآثار والتراث مع المحافظات والمؤسسات المحلية لإنشاء هذا الجرد. ومن أجل تحديد أولويات التدخلات، يجب إجراء تقييم للقيم. وبالنظر إلى خصائص التراث الثقافي العراقي، فإن جانبين رئيسيين لهما أهمية خاصة:

أ) القيمة العالمية للمواقع الأثرية والآثار ذات الصلة؛

ب) استخدام المجتمع للمواقع التراثية الدينية.

وفيما يتعلق بقطاع السياحة، ينبغي إجراء مسح ميداني من أجل الحصول على البيانات، مثل إشغال السعة السريرية في الفنادق والظروف.

٣. جدول الاحتياجات المتسلسلة وذات الاولوية

كما ناقشنا، فإن الأولوية هي إنشاء قاعدة بيانات شاملة للأصول وإجراء تحليل ميداني من الخبراء في جميع المدن من أجل الحصول على تقييم دقيق للأضرار. وعندئذ فقط قد تتم إعادة الإعمار، كما يمكن إعطاء الأولوية لتدابير الحماية على أساس قيمتها العالمية ،وضعها هو «في خطر»، واستخدام المجتمع للمواقع.

هـ. ترتيبات التنفيذ

يعتبر التعاون أمرا أساسيا لقطاع التراث الثقافي حيث أنه يمس العديد من جوانب الحياة اليومية بما في ذلك التعبير الديني والتماسك الاجتماعي. ويتطلب اتباع هذا النهج الأوسع نطاقا أن تتواصل الوكالات المتخصصة مثل الهيئة العامة للآثار والتراث، وهي السلطة الرئيسية في العراق، مع جهات فاعلة أخرى مثل حكومات المحافظات والحكومات المحلية والمجتمع المدني التي يمكنها أن تؤدي أدوارا رئيسية في حماية وصيانة التراث. وفي الوقت الذي تبدأ فيه الوزارات المعنية عملية إعادة البناء، لا بد من تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة فضلا عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتراث. وينبغي أن يشمل ذلك إقامة روابط غير رسمية ورسمية مع الوكالات المسؤولة عن إعادة بناء المساكن وتوفير البنية التحتية وحماية البيئة للحماية من التدخلات غير الضرورية أو غير الملائمة في الأصول التراثية. وأخيرا، مع ارتفاع المخاطر التي ينطوي عليها الاتجار غير المشروع في الآثار، فإن التنسيق الدولي أمر حاسم لاحتواء هذه الأزمة ضمن أزمة.

و. التوصيات والقيود

ان الدراسة الحالية أولية وغير كافية، وتدرس فقط خسارة الاستبدال الاسمية للموارد الثقافية والسياحية المادية في المدن الست عشرة المتأثرة بالنزاع في العراق، وهو بلد له تاريخ عالمي له قيمة عالمية. وقد واجهت هذه الدراسة تحديا بسبب الافتقار إلى البيانات الكمية والنوعية المناسبة التي تعتبر حاسمة في تقديم فهم شامل لقطاع الثقافة.

في البداية، تم تفسير تعريف القطاع على نطاق واسع جدا وركزت البيانات الواردة على المباني الدينية دون أي معلومات عن فترة البناء، والخصائص، أو القيم الثقافية الأخرى غير الخدمات الدينية. وكانت معظم المواقع الأثرية مفقودة، وحالة الهياكل في كثير من الحالات غامضة أو غير معروفة.

وفيما يتعلق بالتدخلات المحتملة، ستكون التوصية الرئيسية هي إعطاء الأولوية لتدابير الحماية للمواقع التي لا تزال معرضة للخطر. والمسوح الميدانية ضرورية للحصول على تقييم أفضل للأضرار، وستسترشد بها القرارات المقبلة بشأن ما إذا كان من الممكن إعادة البناء. وبناء على توجيهات اليونسكو [٢٨]، فإن الوقاية والمشاركة الطويلة الأمد ضرورية للتخفيف من أثر أي أزمة تتطلب قيادة قوية، فضلا عن القدرات الوطنية والمحلية؛ واستعداد المهنيين المحليين والمجتمعات المحلية هو أفضل ضمان لإبقاء التراث الثقافي آمنا عندما تحدث اي أزمة.

٢٨ http://whc.unesco.org/en/news/١١٧٦/

الجدول ١٧: الاحتياجات ذات الاولوية والمتسلسة على مستوى المحافظة للتراث الثقافي والمباني الدينية المعاصرة والسياحة (بمليارات الدنانير)

المحافظة	النوع	المجموع (اكثر من ٥ سنوات)	المدى القصر (سنة واحدة)	المدى المتوسط (٢-٥ سنة)
الانبار	اعادة اعمار البنية التحتية	٤٦٥.٤	٢٣٢.٧	٢٣٢.٧
	استعادة تقديم الخدمات	٦٦.٥	١٣.٣	٥٣.٢
	المجموع للانبار	**٥٣١.٩**	**٢٤٦**	**٢٨٥.٩**
بابل	اعادة اعمار البنية التحتية	٢٤.٦	١٢.٣	١٢.٣
	استعادة تقديم الخدمات	٣.٥	٠.٧	٢.٨
	المجموع لبابل	**٢٨.١**	**١٣**	**١٥.١**
بغداد	اعادة اعمار البنية التحتية	١٦٣.٦	٨١.٨	٨١.٨
	استعادة تقديم الخدمات	٢٣.٤	٤.٧	١٨.٧
	المجموع لبغداد	**١٨٧**	**٨٦.٥**	**١٠٠.٥**
ديالى	اعادة اعمار البنية التحتية	٧٤.٤	٣٧.٢	٣٧.٢
	استعادة تقديم الخدمات	١٠.٦	٢.١	٨.٥
	المجموع لديالى	**٨٥.١**	**٣٩.٣**	**٤٥.٧**
كركوك	اعادة اعمار البنية التحتية	٨٩	٤٤.٥	٤٤.٥
	استعادة تقديم الخدمات	١٢.٧	٢.٥	١٠.٢
	المجموع لكركوك	**١٠١.٧**	**٤٧.١**	**٥٤.٧**
نينوى	اعادة اعمار البنية التحتية	٩٢٠.٢	٤٦٠.١	٤٦٠.١
	استعادة تقديم الخدمات	١٣١.٥	٢٦.٣	١٠٥.٢
	المجموع لنينوى	**١,٠٥١.٧**	**٤٨٦.٤**	**٥٦٥.٣**
صلاح الدين	اعادة اعمار البنية التحتية	٣٧.١	١٨.٦	١٨.٦
	استعادة تقديم الخدمات	٥.٣	١.١	٤.٢
	المجموع لصلاح الدين	**٤٢.٥**	**١٩.٦**	**٢٢.٨**
المجموع الكلي -جميع المحافظات		**٢,٠٢٧.٩**	**٩٣٧.٩**	**١,٠٩٠**

تتواصل الاعمال التجارية في جميع مناطق العراق رغم الصدمات التي يمر بها البلد (تموز ٢٠١٣)
الصورة: باولو باراديسو (شوترستوك)

القطاعات الانتاجية
الزراعة

أ. خلفية عن المعلومات الاساسية وظروف ما قبل الازمة

أسفر النزاع عن اضرار كلية بلغت ٢,٤ ترليون دينار (٢,١ مليار دولار أمريكي) بينما الخسائر الكلية بلغت ١,٧ ترليون دينار (١,٤ مليار دولار). وتشمل هذه الخسائر خسارة الإنتاج أثناء النزاع والاحتلال الذي أد إلى نضوب رأس المال العامل للمزارعين، بينما ألاضرار التي لحقت بالأصول الثابتة، مثل المكائن والبيوت البلاستيكية، وكذلك أصول الثروة الحيوانية فقد ادرجت في رقم الاضرار. وتقدر احتياجات إعادة الإعمار المهمة للقطاع العام (الاستبدال الجزئي للأصول المتضررة بما يكفي لتسهيل عودة القطاع) بنحو ٢,٨ تريليون دينار (٢,٤ مليار دولار). وبالإضافة إلى ذلك، تقدر احتياجات إعادة إعمار من القطاع الخاص بمبلغ ١,١ تريليون دينار (٨٩٦ مليون دولار). وتقدر احتياجات التعافي لتهيئة الموظفين وإعادة بناء الانظمة المؤسسية بمبلغ ١٢٢ مليار دينار (١٠٣ مليون دولار). وتتمثل القيود الأكثر إلحاحا ومتطلبات القطاع الزراعي في استعادة المكائن الزراعية وغيرها من انظمة تسليم المدخلات (الوصول إلى الطرق، وأماكن السوق، ونظم الري) للمزارعين لاستئناف أنشطتهم الزراعية. احتياجات القطاع الكلي للتعافي واعادة الاعمار هي ٤ ترليون دينار (٣,٤ مليار دولار).

ويعيش حوالى ٣٠ فى المائة من العراقيين فى مناطق ريفية، مما يوفر امدادات وفيرة من العمالة للقطاع الزراعى. وحوالي ثلث مساحة البلد الإجمالية هي أراض صالحة للزراعة، نصفها يستخدم للزراعة التي تعتمد على مياه الامطار. ويعتبر القطاع من أكبر القطاعات غير النفطية في الاقتصاد العراقي (حيث يشكل ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) وأكبر مصدر للعمالة (حوالي ٣٠٪)، بما في ذلك للقطاعات الفقيرة من السكان والنساء. وازدادت مشاركة المرأة في سوق العمل في الزراعة باطراد من ٣٠ إلى ٥٠ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١٠. وكان القطاع الزراعي رائدا من حيث القطاع الخاص، حيث أن المزارع العراقية هي في معظمها مملوكة للقطاع الخاص. ومع ذلك، اتسمت السياسات الحكومية في القطاع الزراعي برقابة الدولة ودعم المدخلات الزراعية (الأسمدة والبذور والمبيدات والمعدات والمكائن الزراعية) وأسعار المحاصيل الاستراتيجية. ويعتبر إنتاج الحبوب - القمح، الشعير، الأرز، والذرة - أهم نشاط من حيث تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي وحجم الأراضي المزروعة. وتأتي المحاصيل النباتية مثل الطماطم والبطاطس والتمور في المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للعراق. وتشمل التحديات الرئيسية للقطاع الزراعي ما يلي:

- عقود من الصراع والعزلة والتدمير. ولا تؤدي هذه الصراعات إلى إلحاق الضرر بالانتاج والقدرة الإنتاجية فحسب، بل إنها تزيد أيضا من المخاطر المتصورة على الاستثمار في هذا القطاع؛
- محدودية التمويل الريفي لتنمية القطاع الخاص؛
- ضعف قدرات البحوث والإرشاد وضعف الصلات بمراكز التميز للأغذية والزراعة؛
- ضعف التكنولوجيا الزراعية كنتيجة جزئية لعزل العراق المطول عن العالم المتقدم.
- انخفاض تدفق المياه بسبب تغير المناخ وزيادة الملوحة.

هناك ستة قطاعات زراعية رئيسية في الزراعة العراقية. وفقا لبيانات ما قبل النزاع، تساهم المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز) في ثلث القيمة الإجمالية للقيمة الزراعية. واستخدم ما يقرب من ثلث حيازة الأراضي في تربية الأغنام والماعز. ويمثل إنتاج الخضراوات والحبوب القطاعات الزراعية الرئيسية الأخرى، حيث تشكل ٢٤ و١٨ في المائة من إجمالي القيمة الزراعية خلال فترة ما قبل الأزمة (الجدول ١٨).

الجدول ١٨: انواع المزارع الرئيسية وقيمة الانتاج

الانتاج الرئيسي	حيازات الاراضي		متوسط الانتاج /المزرعة (بالدولار)	الناتج الكلي	
	العدد	الحصة من المجموع (٪)		القيمة بالدولار	الحصة من المجموع (٪)
الضان	١١,٠٠٠	١٠	٤,٠٠٠	٤٥	٦
الضان والماعز	٣٢,٠٠٠	٢٨	٨,٠٠٠	٢٦١	٣٣
الحبوب	١٥,٠٠٠	١٤	١٠,٠٠٠	١٤٦	١٨
الخضروات	٢١,٠٠٠	١٩	٩,٠٠٠	١٩٢	٢٤
الفاكهة	١١,٠٠٠	٩	٦,٠٠٠	٦٦	٨
الدواجن	١,٥٠٠	١	٤٦,٠٠٠	٧٠	٩
الزراعة الثانوي	٢١,٠٠٠	١٩	٦٠٠	١٢	٢
المجموع	**١١٣,٠٠٠**	**١٠٠**	—	**٧٩١**	**١٠٠**

ب. تقييم الاضرار والخسائر القطاعية

لقد عانى إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية من أضرار وخسائر كبيرة بسبب النزاع. وتشمل الخسائر والأضرار الرئيسية تلك المتعلقة بالمكائن والأدوات الزراعية؛ معدات ونظم الري؛ والمدخلات الزراعية ونظم تسليم المدخلات؛ والماشية، وغيرها. فعلى سبيل المثال، لم يكن هناك سوى ٢٠ في المائة فقط من المزارعين الذين تمكنوا من الحصول على الري في مطلع هذا العام مقارنة بنحو ٦٥ في المائة قبل النزاع (منظمة الاغذية والزراعة ٢٠١٧). وكان المزارعون يفتقرون إلى المدخلات، مثل الأسمدة ومبيدات الآفات والبذور، بسبب تعليق توفير المدخلات الحكومية، ولوائح الاستيراد والنقل التي تمنع استخدام المدخلات، والأضرار التي لحقت بالنقل والبنية التحتية. وقد أدت هذه الأضرار التي لحقت بالمكائن الزراعية ونظم إيصال المدخلات إلى إضعاف الإنتاج الزراعي خلال فترة النزاع. فعلى سبيل المثال، أفاد تقرير الشبكة الإقليمية لتحليل الأمن الغذائي (RFSAN ٢٠١٦) أن قدرة الإنتاج الزراعي العراقي قد انخفضت بحوالي ٤٠٪ بعد النزاع. وقد بلغت خسائر المواشي ما يصل الى ٩٥ فى المائة فى بعض المناطق. وستبدأ الزراعة في الانتعاش كقطاع سريع النمو مع تحسن الوضع (EIU ٢٠١٧)، وإذا كانت الاستثمارات المناسبة موجودة في القطاعين الخاص والعام.

وقد أدى الصراع في محافظة الأنبار إلى انخفاض كبير في الإنتاج الزراعي بسبب السكان النازحين والنهب والسرقة والقتلى. وقد أثرت الآثار على البنية التحتية للمياه تأثيرا شديدا على قدرة المحافظة على المحافظة على قطاعها الزراعي. وبدأ عدد محدود من القطاعات الفرعية الزراعية في التحسن في المناطق المحررة في الأنبار اعتبارا من شهر ايلول ٢٠١٧، وخاصة من خلال إصلاح البنية التحتية للمياه على طول نهر الفرات. وتسقى الزراعة في الغالب في محافظتي ديالى ونينوى من مياه الامطار. وقد عانى قطاع الثروة الحيوانية كثيرا في محافظة ديالى، حيث انخفض بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من الإعلان عن تحرير المحافظة، فإن استمرار وجود القوات العدائية والعبوات الناسفة والصراعات ما زال يعرقل الإنتاج الزراعي في محافظة. وفي أعقاب النزاع في محافظة نينوى، انخفض الإنتاج الزراعي بشكل كبير، مع انخفاض مبيعات الحبوب بنحو ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٥. وأفادت التقارير بأن حوالي ثلثي المزارعين في هذه المحافظة قد فروا من أراضيهم الزراعية. ويعتمد قطاع الزراعة في محافظة صلاح الدين اعتمادا كبيرا على أنظمة الري التي أصبحت الآن في أمس الحاجة إلى الإصلاح وإعادة البناء. وتظهر التقارير أن محافظة صلاح الدين فقدت ما بين ٧٠ إلى ٧٥ في المائة من قدرتها الزراعية وإنتاجها خلال فترة النزاع. وقد عانت اقضية العلم، والضلوعية، والبو عجيل بشكل خاص من أضخم خسائر القمح والشعير والذرة.

ج. الحساب الكمي للأضرار والخسائر

أدت خسارة الناتج أثناء النزاع والاحتلال إلى نضوب رأس المال العامل للمزارعين. وشملت الأضرار التي لحقت بالأصول الثابتة الأضرار التي لحقت بالمكائن والبيوت البلاستيكية الزراعية فضلا عن أصول الثروة الحيوانية ونظم الري. ويقدر هذا الضرر بمبلغ ٢,٤ تريليون دينار. وتشير حساباتنا (انظر الجدول رقم ١٩) إلى أن مجموع الأضرار والخسائر قد بلغ ما مجموعه ٤,١ تريليون دينار. وقد عانت نينوى من أضرار وخسائر كبيرة تقدر بنحو ١,٤ تريليون دينار تلتها صلاح الدين الدين بقيمة ١,١ تريليون دينار.

وللصراع آثار سلبية على النظام الشامل لتقديم الخدمات في البلد. وتشمل الخدمات العامة التي تأثرت بشدة انظمة الري وتوزيع المدخلات (البذور والأسمدة) والخدمات البيطرية والاستشارية ومرافق السوق مثل الطرق

د. تقييم الاحتياجات القطاعية

لغرض انتعاش القطاع الزراعي والعمل كمصدر دخل لائق للمزارعين في المناطق الريفية، ينبغي اتخاذ التدابير التالية في أطر زمنية مختلفة:

- **فترة قصيرة الأجل (حتى سنة واحدة):** يتضمن التركيز الرئيسي للانتعاش للسنة الأولى:

أ. «أولوية التحويلات»: وهذا يضمن على وجه التحديد حصول المجتمعات والأسر على المدخلات الصحيحة في الوقت الأنسب.

ب. تطهير البنية التحتية المناسبة: معظم عمليات إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة (UXO) والمفخخات ستتركز على قنوات الري (وغيرها من الأصول ذات الصلة بالصراع).

ج. إعادة إنشاء سلاسل القيمة التجارية والأسواق، فضلا عن التقنيات الزراعية الأساسية.

د. تحسين فرص الحصول على التمويل للمزارعين وللمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة.

الجدول ١٩: تقدير للأضرار والخسائر حسب الاصل (بمليارات الدنانير)

	المادة	الضرر	الدمار	الكلفة الكلية
الضرر	المكائن	٦٢	٦٢٧	٦٨٩
	البيوت البلاستيكة والمباني	٢	١١	١٣
	الماشية	١٠٣	١,٣٥٥	١,٤٥٨
	المزارع	٦٦	١٤٥	٢١٢
	الغابات	٠.٤	٣	٣
	المؤسسات	٨	١٣	٢١
	الري	١	٤	٥
	منشات الانتاج	٠.٣	٦	٦
	منشات الثروة الحيوانية	٠.٤	١٧	١٨
	الاضرار الكلية	**٢٤٣**	**٢,١٨٠**	**٢,٤٢٥**
الخسارة	الارض	٤٧٨	-	٤٧٨
	الخضروات	٣٠٠	-	٣٠٠
	الفاكهة	٢٠٦	-	٢٠٦
	الماشية	٤٢١	-	٤٢١
	المدخلات	٢٥١	-	٦٣
	الخسارة الكلية	**١,٦٥٦**	**-**	**١,٦٥٦**
الاضرار والخسائر الكلية				**٤,٠٨١**

ملاحظة: تفترض هذه الحسابات انتاج صفري من المحاصيل او الثروة الحسوانية المدمرة بالكامل ولكن ٥٠ من الناتج اذا كانت متضررة جزئيا

الجدول ٢٠: تقدير الاضرار والخسائر على مستوى المحافظات (بمليارات الدولارات)

المحافظة	الضرر	التدمير	الخسارة	الكلفة الكلية
الانبار	٥٧	٤٥٨	٢١٣	٧٢٨
ديالى	٦٨	٤٨٩	٢٥٦	٧٦٣
نينوى	٤٢	٧٢٢	٦١٣	١,٣٧٧
صلاح الدين	٧٦	٤٨٣	٥٦٥	١,١٢٤
بابل	-	١٣	-	١٣
بغداد	-	١٢	-	١٢
كركوك	-	٥	١٠	١٥
المجموع	٢٤٣	٢,١٨١	١,٦٥٧	-
الاضرار والخسائر الكلية				٤,٠٨١

- **على المدى المتوسط والطويل(حتى ٥ سنوات وما بعدها):** ستركز السنوات ٢-٥ القادمة على الانتقال بعيدا عن الاستجابة الإنسانية نحو العودة إلى الزراعة العادية القائمة على الأسواق. وستركز مجالات السياسة الرئيسية على ما يلي:

أ. سحب آليات التمويل لجذب مشاركة القطاع الخاص

ب. إعادة تأسيس الاستثمار في السلع العامة مثل توسيع البحوث.

ج. وضع نهج منسق إزاء الاستثمار الريفي، يدمج الطاقة والاتصالات والبنية التحتية للطرق

ويفترض الحساب الكمي التالي لاحتياجات التعافي احتياجات إعادة الإعمار بنسبة تتراوح بين ٥٠ و٨٠ في المائة من القطاع العام (حسب نوع الأصول)، والباقي يتم تغطيته من قبل القطاع الخاص والمزارعون أنفسهم. ولمراعاة متطلبات التضخم والتأمين، ضاعفنا احتياجات إعادة الإعمار للقطاعين العام والخاص بمقدار ١,٧٥ و١,٢٠ على التوالي. ويفترض أن تكلف احتياجات التعافي، بالنسبة إلى تهيئة الموظفين والمؤسسات، خمسة في المائة من مجموع الأضرار.

الجدول ٢١: احتياجات اعادة الاعمار المقدرة للقطاع الزراعي (بمليارات الدنانير)

فئة الاحتياجات	المجموع (٥ سنوات)		المدى القصير (سنة واحدة)		المدى المتوسط (٢٠٥ سنوات)		احتياجات التعافي
	العام	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	
استعادة المكائن الزراعية	٩٦٥	١٦٥	٢٨٩	٥٠	٦٧٥	١١٦	٣٤
البيوت البلاستيكية والمباني	١١	٨	٣	٢	٨	٥	١
استبدال الثروة الحيوانية	١,٥٣٠	٧٠٠	٤٥٩	٢١٠	١,٠٧١	٤٩٠	٧٣
اعادة زراعة الاشجار والمحاصيل المعمرة	١٨٦	١٢٧	٥٦	٣٨	١٣٠	٨٩	١١
انتعاش الغابات	٣	٢	١	١	٢	١	-
إعادة بناء المؤسسات	٢٩	٥	٩	١	٢٠	٣	١
استعادة نظام الري	٧٣	٤٧	٢٢	١٤	٥١	٣٣	-
منشات الانتاج	٨	١	٢	-	٦	١	-
منشات الثروة الحيوانية	٢٥	٤	٨	١	١٨	٣	١
المجموع الفرعي	**٢,٨٣٠**	**١,٠٦٠**	**٨٤٩**	**٣١٨**	**١,٩٨١**	**٧٤١**	**١٢١**
المجموع الكلي	**٤,٠١٠**						

القطاعات الانتاجية
الموارد المائية

أ. ملخص القطاع

تقدم الدراسة منظورا عاما عن الضرر الذي لحق بأصول الموارد المائية كما في كانون الأول ٢٠١٧ في سبع محافظات (الأنبار؛ بابل؛ بغداد؛ ديالى؛ صلاح الدين؛ كركوك؛ نينوى). انظر الجدول ١ للاطلاع على توزيع تفصيلي لجرد خط الأساس حسب الأصل. وتم تحديد ١٨٥ مرفقا تتراوح بين السدود وقنوات الري ومحطات ضخ الري. ومن أصل ٢٣٢ من الأصول، تم تدمير ما مجموعه ٧٥ في المئة تماما. كما أثرت البنية التحتية الهيدروليكية على تقديم الخدمات مما أدى إلى تقليل أوقات تشغيل محطات الضخ هذه. وتقدر التكلفة الإجمالية لعنصر البنية التحتية لقطاع الموارد المائية استنادا إلى المعلومات المتاحة التي قدمتها الحكومة العراقية والنظر في متوسط التكلفة التقديرية للبناء التي تم الإبلاغ عنها للمحافظات السبع بحوالي ١٣٤ مليار دينار(١١٥ مليون دولار). ومن الجدير بالذكر أن الوصول إلى المعلومات عن الأصول كان محدودا. ومتى توفرت معلومات أخرى، سيلزم إجراء تقدير أدق للتكلفة. وسيتعين إعادة تأهيل العديد من السدود والحواجز والنواظم ومحطات الضخ الرئيسية الحالية. وتتعلق الأضرار في أصول السدود بتنظيم هياكل المياه خارج السدود الرئيسية. وسيلزم إجراء مزيد من التحقيقات والتقييم على أرض الواقع لتقييم حالة الأضرار التي لحقت بالسدود واحتياجات إعادة التأهيل.

ويتعين النظر بعناية في تقدير التكاليف في هذه المرحلة وينبغي تنقيحها بعد إجراء التحقيق موقعيا. وتستثنى تقديرات التكلفة تكلفة إعادة تأهيل السدود والحواجز وتكاليف دوائر الوزارة حيث يلزم إجراء تقييم ميداني إضافي لكل أصل لضمان تقدير دقيق للتكلفة.

واليوم يواجه العراق تحديات فنية عديدة تتعلق بإدارة المياه ومراقبتها بسبب زيادة التقلبات المناخية وندرة المياه الناتجة جزئيا عن تدفقات المياه المتدنية من البلدان المجاورة. ومما يزيد من تفاقم هذا الوضع أحداث التاريخ الحديث، التي تشمل تدمير السدود والحواجز وتأجيل الصيانة في المناطق المحررة الآن من داعش، والزلزال الذي وقع في ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٧، مما أثار مخاوف بشأن سلامة وإدارة سدي دربنديخان ودوكان.

والمكونات الرئيسية للحلول التشغيلية المؤقتة هي: (١) تقييم رأس المال البشري المتاح والضروري لاستعادة الوظائف؛ (٢) تكاليف التشغيل والصيانة لكل مرفق من مرافق مصادر المياه،(٣) تقييم سلامة السدود؛ والدراسات الهيدرولوجية لتعزيز قدرات إدارة الموارد المائية. وقد تم النظر في تقدير التكلفة التقريبية باستخدام مضاعف ياخذ التضخم بالاعتبار، ومزايا الامان التأمين، وإزالة المخلفات، وإعادة البناء بشكل أفضل (BBB)، وأقساط التأمين؛ وهذا يشير إلى أن الاحتياجات تقدر بأكثر من ٢٤٤,٨ مليار دينار (٢٠٧,١ مليون دولار).

ب. الخلفية تحليل ظروف واتجاهات ما قبل الازمة

قبل اندلاع النزاع، كان لدى العراق مياه وفيرة نسبيا مقارنة بالعديد من البلدان الأخرى في المنطقة. ومع ذلك، كان النمو السكاني السريع يقلص الفجوة بين الطلب والعرض على المياه بسرعة. ويعتمد البلد اعتمادا كبيرا على الموارد المائية المشتركة؛ فإن نحو ٧٥ في المائة من موارد المياه في البلد تنبع من خارج البلد. وعلاوة على ذلك، فإن أكثر من نصف موارد المياه في العراق هي تدفقات من البلدان المجاورة دون اتفاقات راسخة في أحواض الأنهار. وبالنظر

إلى السياق، تتدفق إلى العراق كميات متناقصة، وسوف تستمر في الانخفاض أكثر على طول نهر الفرات. وفي ظل الظروف الراهنة، يقدر أن المياه المستخدمة في الري في العراق تبلغ حوالي ٥٠ مليار متر مكعب سنويا. وبسبب انخفاض كفاءة الري الكلية، يتم إرجاع نسبة كبيرة من هذه المياه إلى الأنهار، ويتم جمع جزء منها فقط وتصريفه في المصب العام لنهر دجلة والفرات. الري مهم وضروري للإنتاج الزراعي في معظم العراق.

ج. تحديات تنمية القطاع

يواجه قطاع الموارد المائية العديد من التحديات التنموية:(١) الإطار القانوني والمؤسسي للقطاع معقد مع مسؤوليات متداخلة (٢) حوكمة المياه الجوفية في العراق، لا يزال ينظر إليه على أنه ممتلكات فردية ويستغل دون اعتبار لاستدامته مما يؤدي إلى الفراط في استغلاله (٣) تعرض الوصول إلى خدمات مياه الري والبزل الى الضغط. وتشير الاتجاهات السابقة إلى أنه على الرغم من أن عمليات سحب المياه الزراعية المطلقة مرتفعة ومتزايدة، فإن حصة سحب المياه الزراعية من إجمالي سحب المياه آخذة في الانخفاض، (٤) تشكل الملوحة تهديدا رئيسيا. المياه في نهري دجلة والفرات تزداد ملوحة. وتؤثر الملوحة والتغدق حاليا على الإنتاج الزراعي.

د. تحليل القطاع الكلي

الاضرار المادية الكلية

يوضح الجدول ٢٢ توزيع الأضرار بحسب الأصل. وبصفة عامة، فإن مجموع الأضرار التي لحقت بقطاع الموارد المائية قد شكلت ٩٤ في المائة من جميع المرافق.

ولا يبلغ التقييم إلا عن الأضرار التي لحقت بدوائر وزارة الموارد المائية على مستوى المحافظة دون معلومات تكميلية تتعلق باحتياجات وظائفها. ولم يتم الإبلاغ عن مستوى الأضرار التي لحقت بالسدود، وقدرة محطات الضخ، وطول قنوات الري في التقييم. وبالتالي، فهو مصدر رئيسي لعدم اليقين للمضي قدما.

تحليل الضرر المادي على مستوى المحافظة

يلخص الجدول ٢٣ الأضرار التي تم تقييمها على مستوى كل محافظة.

الشكل ٥: نسبة الضرر حسب المحافظة

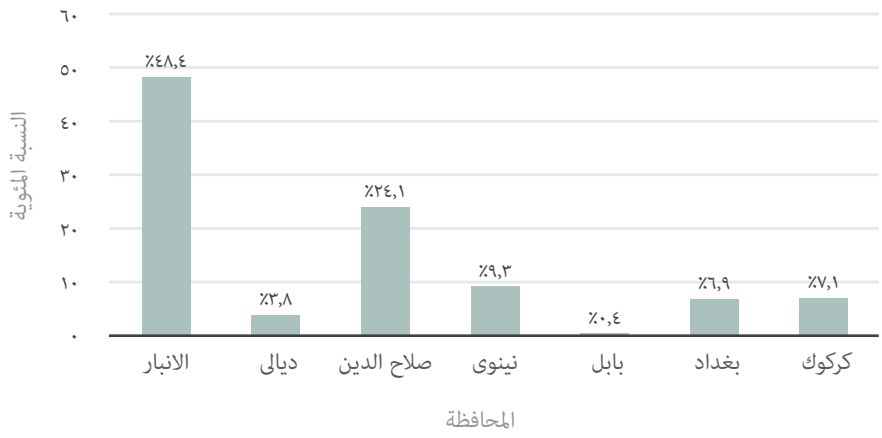

الجدول ٢٢: الاضرار المادية الكلية حسب الاصل[٢٩]

	نوع الاصول	خط الاساس	المتضررة كليا	المتضررة جزئيا	المدمرة بالكامل
الاضرار	السدود	٧	٦	٣	٣
	السدود النهرية	١٠	٩	٦	٣
	الحواجز الرئيسية	٦٧	٦٧	١١	٥٦
	الجسور	٣٧	٣٧	١	٣٦
	القنوات الرئيسية	٤٢	٤٢	٢٠	٢٢
	محطات ضخ الري	٤٧	٤٧	٩	٣٨
	قنوات الري	٥	٥	١	٤
	هياكل البزل	١	٠	٠	٠
	دائرة وزارة الموارد المائية	١٦	١٢	١	١١
	المجموع	**٢٣٢**	**٢٢٥**	**٥٢**	**١٧٣**

الجدول ٢٣: جرد لأضرار المنشآت في المحافظات

	الانبار	بابل	بغداد	ديالى	صلاح الدين	كركوك	نينوى
خط الاساس	١٠٩	١	١٥	١٣	٥٤	١٧	٢٣
المدمرة	١٠٢	٠	١١	٤	٣٣	١٥	٨
المتضررة جزئيا	٥	١	٤	٥	٢١	٢	١٤
لايوجد ضرر	٢	٠	٠	٤	٠	٠	٠

هـ. القياس الكمي للأضرار والخسائر التي لحقت بالأصول والبنية التحتية

تقدم الدراسة منظورا جزئيا عن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لموارد المياه. ومن الجدير بالذكر أنه نظرا للحالة الراهنة في البلد، فإن المعلومات المتعلقة بالأصول كانت محدودة، وحال توفرها المعلومات، سيتعين إجراء تقدير أدق للتكلفة بعد إجراء تقييم ميداني.

ويبين الجدول ٢٣ الجرد الكلي للاضرار الموحد لجميع المحافظات. والأضرار الرئيسية الواردة في الجدول ٢٣ هي كما يلي: ٩٧ في المائة من مجموع الأصول التي تم تقييمها قد لحق بها أضرارا حيث دمر ٧٥ في المائة تماما و٢٢ في المائة تضرر جزئيا. ومن المهم ملاحظة أن متوسط التكاليف المقدرة للوحدة بالنسبة لكافة الأصول باستثناء السدود

٢٩ تتعلق بهياكل تنظيم المياه الصغيرة خارج السدود الكبيرة

النهرية قد احتسب باستخدام متوسط التكاليف التي قدمتها الحكومة العراقية. أما بالنسبة لسدود الأنهار، فقد تم تقديم التكلفة من قبل الحكومة العراقية والتي كانت التكلفة المقدرة المستخدمة هنا. وعلاوة على ذلك، من المهم أن نلاحظ أن متوسط التكلفة المقدرة لمحطة ضخ الري هو التكلفة الإجمالية لإعادة تأهيل المحطة بأكملها وليس فقط المضخة نفسها. وينبغي أن تؤخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار بعناية لان التقييم الميداني لكل أصل سيكون مطلوبا لتقييم الأضرار التي لحقت بكل أصل على نحو أفضل وتقييم التكلفة بشكل أفضل.

وقدرت التكلفة الإجمالية لعنصر البنية التحتية لقطاع الموارد المائية في المحافظات السبع جميعها على أساس المعلومات المتاحة، بحوالي ١٣٤ مليار دينار (١١٥ مليون دولار). وتستثني تقديرات التكلفة تكلفة إعادة تأهيل السدود والحواجز وتكاليف دوائر الوزارة باعتبارها تقييما فنيا إضافيا من أجل ضمان إجراء تقييم دقيق. وسيتعين إعادة تأهيل العديد من السدود والحواجز والنواظم ومحطات الضخ الرئيسية الحالية. وقد حسبت تقديرات الأضرار باستخدام تقديرات تكاليف الاستبدال الكاملة. أما بالنسبة للخسائر، فقد تم تسجيل جميع الخسائر الرئيسية في القطاع الزراعي، بما في ذلك الخسائر الاقتصادية. وتم احتساب خسائر أخرى في قطاع البيئة مثل تلوث المياه. ومع ذلك، بالنسبة لمتطلبات القوى العاملة وفقدان الإيرادات، ليس لدينا بيانات كافية في هذا الوقت لنكون قادرين على احتساب الخسارة لكل محافظة.

الآثار على تقديم الخدمات

- **محدودية الوظائف والضغط على البنية التحتية مشكلة.** ضعف التشغيل هو مشكلة كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحولات السكانية بسبب السكان النازحين داخليا قد أضافت مزيدا من الضغط على مرافق موارد المياه خلال الأزمة.
- **معظم نظم الري والبزل هي مخططات غير كافية، ويتم ضخ ٣٠٪ فقط.** كان للنزاع تأثيرا عميقا على توفر المياه للمزارعين بسبب انقطاع التيار الكهربائي المتكرر الذي أغلق محطات ضخ المياه، فضلا عن الأضرار المباشرة التي تعرضت لها قنوات المياه.

و. تقييم الاحتياجات القطاعية

تشير تقديرات التكلفة التقريبية إلى أن احتياجات اعادة الاعمار والتعافي تقدر باكثر من ٢٤٤,٨٤ مليار دينار.

وهناك حاجة لتطوير أنشطة / مشاريع التشغيل الطارئ لدعم الحكومة في إعادة بناء البنية التحتية المتضررة واستعادة تقديم الخدمات العامة في المحافظات السبع. ولا تشمل التقديرات المتعلقة بإعادة تأهيل الهياكل الأساسية الحلول التشغيلية المؤقتة والتكاليف المرتبطة بها، ولكنها تحتاج إلى تمويل لفترة انتقالية، في حين يعاد إنشاء ممارسات (أو إصلاحات) لإعانات الدعم الحكومي واسترداد التكاليف.

والمكونات الرئيسية للحلول التشغيلية المؤقتة هي: (١) تقييم رأس المال البشري المتاح والضروري لاستعادة الوظائف؛ (٢) تكاليف التشغيل والصيانة لكل مرفق من مرافق مصادر المياه، (٣) تقييم سلامة السدود؛ والدراسات الهيدرولوجية لتعزيز قدرات إدارة الموارد المائية. إجراء عمليات تفتيش هيكلية في السدود التي تقع بالقرب من الانفجارات من أجل تحديد مخاطر السلامة، وتقييم رأس المال البشري المتاح والضرورية لاستعادة الوظائف،

والدراسات الهيدرولوجية لتعزيز قدرة إدارة الموارد المائية. وستحتاج الحكومة إلى مراجعة وتقييم المبادئ وتصميم الترتيبات المؤسسية. ومن شأن هذه المراجعة ضمان امتلاك دوائر الموارد المائية في المحافظات للنظم والقدرات اللازمة للاضطلاع بالمهام المسندة إليها. ويبين الجدول ٣ توزيع تكاليف الاحتياجات على مدى السنوات الخمس المقبلة للأنشطة / الاحتياجات المقترحة.

ترتيبات التنفيذ

ستحتاج الحكومة إلى مراجعة وتقييم المبادئ وتصميم الترتيبات المؤسسية. ومن شأن هذه المراجعة ضمان امتلاك دوائر الموارد المائية في المحافظات للنظم والقدرات اللازمة للاضطلاع بالمهام المسندة إليها. وعلاوة على ذلك، سيجري تقييم الاحتياجات والمطالب المختلفة للنساء والرجال وستؤخذ في الاعتبار، وسيجري تشجيع وتسهيل الآليات التي تسمح بمشاركة المرأة في كل من جهود التعمير والبنية التحتية المتصلة بجهود اعادة الاعمار.

التوصيات الرئيسية لخطط التعافي المستقبلية

على المدى القصير، هناك حاجة إلى إجراء تقييم ميداني للأضرار الرئيسية بإصلاح طارئ لجميع البنية التحتية الرئيسية. وتتم دراسة إصلاح البنية التحتية الكبيرة فقط على المدى المتوسط، بينما يمكن إجراء إصلاحات طارئة قصيرة الأجل. وفيما يلي بعض التوصيات المتعلقة بخطط التعافي في المستقبل:

- إعادة تأهيل السدود والحواجز ومحطة ضخ الري والبزل الرئيسية.
- إعادة تأهيل أنظمة الري والبزل لاستعادة الزراعة في المحافظة
- إعادة تأهيل الآبار الموجودة ومراقبة المياه.
- دعم التحول الزراعي من خلال تحديث الري، بما في ذلك إدخال الري المضغوط في جميع أنحاء البلاد.
- يجب إجراء مسوح ميدانية إضافية لجميع المحافظات السبع من أجل تقييم ما إذا كانت عودة النازحين إلى أماكنهم الأصلية ستتأثر من خلال تحسين خدمات موارد المياه على المدى القصير من خلال مشاريع إعادة الإعمار الطارئة.

الجدول ٢٤: احتياجات المحافظ ذات الاولوية والمتسلسلة (بمليارات الدنانير)

المحافظة	النوع	المجموع (خلال ٥ سنوات)	المدى القصير (سنة واحدة)	المدى المتوسط (٢-٥ سنة)
الانبار	اعادة اعمار البنية التحتية	١١٥.٢	٨٠.٧	٣٤.٦
	استعادة تقديم الخدمات	٣.٣	١	٢.٣
	المجموع للانبار	**١١٨.٥**	**٨١.٦**	**٣٦.٩**
بابل	اعادة اعمار البنية التحتية	٠.٩	٠.٦	٠.٣
	استعادة تقديم الخدمات	-	-	—
	المجموع لبابل	**٠.٩**	**٠.٦**	**٠.٣**
بغداد	اعادة اعمار البنية التحتية	١٦.٥	١١.٥	٤.٩
	استعادة تقديم الخدمات	٠.٥	٠.١	٠.٣
	المجموع لبغداد	**١٦.٩**	**١١.٧**	**٥.٣**
ديالى	اعادة اعمار البنية التحتية	٩	٦.٣	٢.٧
	استعادة تقديم الخدمات	٠.٣	٠.١	٠.٢
	المجموع لديالى	**٩.٢**	**٦.٤**	**٢.٩**
كركوك	اعادة اعمار البنية التحتية	١٦.٩	١١.٨	٥.١
	استعادة تقديم الخدمات	٠.٥	٠.١	٠.٣
	المجموع لكركوك	**١٧.٤**	**١٢**	**٥.٤**
نينوى	اعادة اعمار البنية التحتية	٢٢.٢	١٥.٥	٦.٦
	استعادة تقديم الخدمات	٠.٦	٠.٢	٠.٤
	المجموع لنينوى	**٢٢.٨**	**١٥.٧**	**٧.١**
صلاح الدين	اعادة اعمار البنية التحتية	٥٧.٤	٤٠.٢	١٧.٢
	استعادة تقديم الخدمات	١.٦	٠.٥	١.١
	المجموع لصلاح الدين	**٥٩.١**	**٤٠.٧**	**١٨.٤**
المجموع الكلي - جميع المحافظات		**٢٤٤.٨**	**١٦٨.٦**	**.٧٦.٢**

القطاعات الانتاجية
التجارة والصناعة

أ. ملخص القطاع

في جميع أنواع المنشآت، تضرر ما يقرب من ٤,٤ مليون متر مربع جزئيا، ودمر ما يقرب من ٩,١ مليون متر مربع.[١] وبلغت التكلفة الإجمالية لإعادة إعمار المباني للمرافق التي تم تقييمها في هذه المحافظات (المستقرءه من التكاليف المادية ومجموع الامتار المربعة للأضرار ٦ تريليون دينار (٥,١ مليار دولار). وبلغت خسائر القطاع الكلية ٣,٣ ترليون دينار (٢,٨ مليار دولار) .وتشير التقديرات إلى أن ٨٠ في المائة من هذه الخسائر قد لحقت بمرافق تشارك في تصنيع مواد البناء أو تشارك في قطاع الأعمال الزراعية (بما في ذلك مصانع الأسمدة، ولكن باستثناء منشات التخزين). وتعرضت المصانع العامة ومرافق السوق الى الأضرار المتبقية.

ودمرت أو أفلست العديد من الشركات (الخاصة والمملوكة للقطاع العام) في المناطق المتأثرة بالنزاع؛ وقد تعرضت موازنات الشركات التي بقيت تعمل الى ضغط شديد، مما حد من قدرتها على الاستثمار والنمو، والعمل كمحرك لخلق فرص العمل. وتعطلت سلاسل القيمة من خلال تدمير أو إلحاق أضرار بالبنية التحتية الرابطة، وعدم القدرة على الوصول إلى المدخلات الرئيسية، وقطع الروابط التجارية مع الشركات الموجودة في المناطق المتضررة.

لقد كان العراق يعتمد تاريخيا على الاستيراد لنسبة كبيرة من مواد البناء، ومع وجود منشات رئيسية خارج نطاق العمل سيزداد ذلك سوءا كلما ازدادت عملية إعادة الإعمار. ويتمثل التحدي الأكبر على المدى القصير في جعل تلك المرافق التي يمكن أن تساهم مباشرة في جهود إعادة الإعمار (أي تلك التي تقوم بتصنيع مواد البناء مثل الاسمنت والزجاج والطابوق وما إلى ذلك)، ترجع الى سابق عهدها وتكون في حالة تشغيل و إعادة مرافق السوق الأساسية إلى حالة قابلة للخدمة للسماح للجمهور العام بالانخراط في أنشطة التجارة الأساسية.

وعلى المدى القصير، سيؤدي نقص المواد والمرافق والسوق والهيكل الاقتصادي الشامل دورا في تأخير انتعاش مجتمعات النازحين والتدفق المستدام لوظائف القطاع الخاص. ولذلك، فإن معظم الوظائف من المرجح أن تكون قصيرة الأجل وأشغال عامة ممولة من المانحين. وسوف تبرز الحاجة القصوى لتسهيل وظائف القطاع الخاص لتعزيز دخل الأسر في المستقبل القريب مع عودة النازحين داخليا والتكيف مع الظروف الجديدة وإعادة توجيه البلد إلى الوضع الطبيعي. إن فهم كل من النازحين داخليا وديناميات المجتمعات المضيفة ومهاراتها سيتيح تحسين المواءمة وإعادة التوطين التي تعالج الأسباب الجذرية للهشاشة والصراع.

وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الإجمالية إصلاح الأضرار والتعافي لمرافق الصناعة والتجارة قد بلغت ١٢,٥ ترليون دينار (١٠,٦ مليار دولار). وتشمل أرقام الاحتياجات تكاليف الإصلاح والاستبدال للأضرار وتكاليف استعادة تقديم

١ البيانات المتوفرة للصناعة والتجارة سمحت بتقييم جزئي لسبع محافظات ودراسة عميقة حول المعامل المهمة والبنية التحتية للسوق في المدن الرئيسية الموصل والفلوجة والرمادي وبيجي ولم يتم عمل تقييم عن الضر والخسائر التي تعرض لها قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. واستخدم التقييم كلفة بناء لكل متر مربع تستند الى لفة مدخلات البناء ذات الصلة والتي يتم تطبيقها بعدئذ عى تقديرات الاضرار للمناطق لجميع المرافق.

الخدمات. وكانت محافظة الأنبار الأكثر تضررا، إذ بلغت أكثر من ثلثي مجموع الاحتياجات التي تم تحديدها، بما في ذلك الأضرار الكبيرة التي لحقت بمنشات الفوسفات والاسمنت.

ب. الخلفية وتحليل ظروف واتجاهات ما قبل الازمة (خط الاساس)

يرتبط معظم نشاط التصنيع في العراق ارتباطا وثيقا بصناعة النفط، بما في ذلك التكرير، وتصنيع المواد الكيميائية والأسمدة. وتشمل أنشطة التصنيع الأخرى تصنيع الأغذية والمنسوجات والسلع الجلدية والأسمنت ومواد البناء الأخرى والتبغ والورق والإلكترونيات والخشب والبلاستيك. وتمتد هيمنة الدولة الى دور الشركات المملوكة للدولة في الاقتصاد، بما في ذلك العديد من منتجي مدخلات البناء التي ستكون مهمة لجهود إعادة الإعمار الأوسع نطاقا. وتعمل العديد من الشركات المملوكة للدولة بشكل غير مربح في المناطق التي تعتبر عادة مجال القطاع الخاص، وفي ظل ظروف تتجاو بشكل روتيني مبادئ الحياد التنافسي. ويغطي هذا التقييم أكثر من ٤٦٠ أصول خاصة ب»الصناعة والتجارة»،[٢] وحوالي ثلاثة أرباع هذه كانت ذات طبيعة صناعية. ومن بين المنشآت الصناعية بدورها، شارك ما يقرب من ٤٠ في المائة منها في البناء أو تصنيع مدخلات البناء، و ١٠ في المائة في إنتاج الأسمدة أو المعالجة الزراعية. كما تم تقييم حوالي ٣٠ موقعا للسوق ذات حجم واستخدام مختلفين.

الجدول ٢٥: جرد الاضرار – لجميع المحافظات (عدد المنشات ، الكلفة بمليارات الدنانير)

	نوع الاصول	خط الاساس	المتضررة كليا		المتضررة جزئيا		المدمرة بالكامل	
		العدد	العدد	متر مربع	العدد	متر مربع	العدد	متر مربع
الاضرار	الاعمال التجارية الزراعية	٦٩	٦٩	٤,١٦٦,٩٤٢	١٧	٢٠١,٥٠٦	٥٢	٣,٩٦٥,٤٣٦
	البناء	١٢٠	١١٧	٦,٧٥٧,٤٢٦	٦٣	٣,٣٨٩,١٣٠	٥٤	٣,٣٦٨,٢٩٦
	المعامل، عامة	٤٩	٤٩	١,٤١٥,٢١٧	١٧	١٧٣,٩٨٦	٣٢	١,٢٤١,٢٣١
	والمباني	٧٤	٥٨	٨٦٨,٢١٩	١٣	٤٦٥,٢١٩	٤٥	٤٠٣,٠٠٠
	التخزين	٦٠	٦٠	١٦١,٢٢٨	١٤	٠	٤٦	١٦١,٢٢٨
الضرر الكلي		٣٧٢	٣٥٣	١٣,٣٦٩,٠٣٢	١٢٤	٤,٢٢٩,٨٤١	٢٢٩	٩,١٣٩,١٩١

وحتى قبل الأزمة، فان فتح الاقتصاد أمام التجارة بعد عام ٢٠٠٣، والزيادة اللاحقة في تدفق السلع المستوردة دون إجراء إصلاحات قطاعية تكميلية وتخفيض العاملة الفائضة للعديد من الشركات المملوكة للدولة، أدى إلى إغلاق العديد من المصانع. وبالإضافة إلى تأثير الأزمة، فإن العديد من الشركات الباقية هي في حالة غير مستقرة نظرا لوجود موازنات مضغوطة، ومعدات قديمة، وعمليات قديمة. كما كان لصعوبات تجهيز المدخلات التجارية الرئيسية مثل الكهرباء والمياه أثر سلبي كبير على الأنشطة الصناعية. كما أن الفساد، والروتين، وعدم الكفاءة البيروقراطية، والترتيبات التنافسية التفضيلية للشركات المملوكة للدولة هي أيضا كان لها اثر على الانتعاش.

٢ ٥١ من هذه الاصول تم تقييمها عبر وسائل الاقمار الصناعية بينما البقية من خلال فرق المسح الحكومية.

الجدول ٢٦: الخسارة الاقتصادية الوطنية (شركات التصنيع واضافة القيمة الضائعة، الاسعار الحالية بمليارات الدنانير)[٣]

	السنة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	Total
الخسارة	الشركات الصغيرة	٩٢.٨	٢٩١.٣	٢٠٧.٣	٥٩١.٤
	الشركات المتوسطة	٥١.٩	٧٣.٤	٥٧.٣	١٨٢.٧
	الكبيرة	٨٧٧.٦	٦٠٠	١,٠٤٩.٦	٢,٥٢٧.٢
الخسارة الكلية					٣,٣٠١.٣

ج. تقييم الاضرار والخسائر القطاعية

بلغ مجموع الأضرار التي لحقت بمرافق الصناعة والتجارة التي تم تقييمها ٦ ترليون دينار وبلغت خسائر القطاع الكلية ٣,٣ ترليون دينار. وجزء كبير من هذا الضرر في مصنع الفوسفات في الأنبار ، وأربعة مصانع اسمنت كبيرة في الأنبار ونينوى. ويظهر تحليل تلك المجموعة الفرعية من البيانات ذات الروابط الخاصة بالمدينة أن الفلوجة لديها أعلى تكلفة لإعادة الإعمار من منظور الصناعة والتجارة.

وستشكل إعادة بناء قطاع الأعمال الزراعية بتكلفة قدرها ٢,٧ ترليون دينار تقريبا نصف تكاليف إعادة الإعمار. وقطاع الاعمال الزراعية (بما في ذلك الاسمدة) بتكلفة قدرها ٧ ترليون دينار سيمثل كلفة اكبر اعادة قطاعية قادمة - و تشكل الأضرار والخسائر الرئيسية لمرفق فوسفات الأنبار المحرك الرئيسي لذلك..

وكانت الأنبار أكثر المحافظات تضررا من منظور الصناعة والتجارة، حيث بلغت التكلفة الإجمالية لإعادة إعمارها ٣,٣ ترليون دينار. كما أن لدى نينوى وصلاح الدين احتياجات كبيرة من اجل التعافي.

٣ بالنسبة لمعظم المرافق، لم يكن من الممكن تحديد توقيت آثار الأزمات، وفترات انخفاض النشاط، والإغلاق وما إلى ذلك. كما أن الطبيعة غير المتجانسة للأصول تزيد من صعوبة وضع الاستنتاجات المتعلقة بالخسائر الإجمالية. وكبديل، استخدمت بيانات تعداد شركات التصنيع الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء للنظر في التغيرات في مستوى القيمة المضافة لهذه الشركات خلال الفترة المعنية. وفي حين توجد بعض قضايا الإسناد (مثل تأثير الانخفاض في أسعار النفط خلال الفترة على الاقتصاد غير النفطي من شأنه أن يسهم أيضا في انخفاض القيمة المضافة، في حين أن البيانات المفقودة لعدة محافظات تضررت من النزاع قد تميل إلى رفعها)، ومقارنة النتائج الفعلية بسيناريو مغاير يستند إلى توقعات ما قبل الأزمة لمعدلات النمو غير النفطي من صندوق النقد الدولي تسلط الضوء على تأثير الأزمة بالنسبة للمصنعين، مع تقدير للخسائر في القيمة المضافة السابقة خلال فترة الثلاث سنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٦.

الجدول ٢٧: جدول كلف الاضرار على مستوى المحافظة (بمليارات الدنانير)

المحافظة	كلفة الاضرار
الانبار	٣,٢٥٢.٥
بابل	٢٤٣.٥
بغداد	٤٤٩.٤
ديالى	٥١
كركوك	٧.٦
نينوى	١,٢٩٢.١
صلاح الدين	٦٥٩.٢
المجموع	**٥,٩٥٥.٣**

د. تقييم اثار وتاثيرات الازمة

فيما يتعلق بالآثار المباشرة، فقد دمرت أو أفلست العديد من الشركات (الخاصة والمملوكة للقطاع العام) في المناطق المتأثرة بالنزاع؛ والبعض الآخر تعرضت مقار عملها الى اضرار، وفقدان المخزون و قتل ونزوح الموظفين، و تبخر الزبائن. وقد تعرضت موازنات الشركات التي استمرت في العمل (التجار / رياديي الأعمال الفرديين) الى ضغط شديد، مما حد من قدرتها على الاستثمار والنمو، والعمل كمحرك لخلق فرص العمل. وقد دمرت أو تضررت المدخلات التجارية الرئيسية التي يوفرها القطاع العام (مثل الكهرباء والمياه والنقل) في عدة مناطق، مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وفي بعض المناطق منع الانتاج كليا للعديد من الشركات. وكانت الآثار غير المباشرة خطيرة أيضا وواسعة النطاق. وتكبدت العديد من الأعمال التجارية خارج المناطق المتضررة انتكاسات كبيرة في الأعمال التجارية من خلال فقدان الطلب. وتعطلت سلاسل القيمة من خلال تدمير أو إلحاق أضرار بالبنية التحتية الرابطة، وعدم القدرة على الوصول إلى المدخلات الرئيسية، وقطع الروابط التجارية مع الشركات الموجودة في المناطق المتضررة.

هـ. تقييم الاحتياجات القطاعية

فيما يتعلق بأولويات إعادة بناء البنية التحتية العامة، ينبغي إعطاء الأولوية لمرافق السوق والتخزين، إلى جانب النقل الفعال للمواد الغذائية بالجملة وتخزينها إلى المناطق التي تحتاج إليها. وفيما يتعلق بأولويات الأصول الخاصة، ينبغي إعطاء الأولوية للمرافق التي تدخل في إنتاج المواد اللازمة في عملية البناء (الاسمنت والطابوق والزجاج وما إلى ذلك)، وينبغي إعطاء الأولوية لمرافق الأعمال التجارية الزراعية المعنية بتصنيع المواد الغذائية. ونرد تكاليف إعادة البناء القطاعية في الجدول ٢٨. تبلغ الاحتياجات الكلية لانتعاش واعادة اعمار القطاع ١٢,٥ ترليون دينار (١٠,٦ مليار دولار).

و. ترتيبات التنفيذ

نظرا للطابع الخاص والعام للأنشطة الصناعية والتجارية، سيتعين ان يتم التنفيذ من خلال القنوات العامة والخاصة على السواء. وتشمل خيارات دعم تمويل القطاع الخاص من اجل جعل الشركات الباقية تقف على أقدامها منحا

موافقة لمعالجة الضغط على الموازنة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والصغيرة جدا؛ إنشاء مؤسسة ذات غرض خاص مدعومة بالضمانات للوصول إلى أسواق رأس المال مع نوافذ لدعم سقوف الائتمان للشركات المتوسطة والكبيرة التي تحتاج إلى إعادة تأهيل أو استبدال الأصول الرأسمالية والمخزون؛ صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ ضمانات الدفع لتسهيل تقديم العطاءات من قبل الشركات؛ ضمانات ائتمان للصادرات؛ ضمانات جزئية للمخاطر لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد. وتشمل خيارات دعم تمويل الأصول الحكومية اللازمة لدعم أنشطة القطاع الخاص، ان تقوم المؤسسة ذات الغرض الخاص المذكورة أعلاه بانشاء نافذة لتمويل البنية التحتية العامة للصناعة والتجارة ، مثل إعادة تأهيل الأصول الحكومية والبنية التحتية للسوق؛ نافذة لإعادة تمويل وتسوية المتأخرات للقطاع الخاص. وأخيرا، هناك حاجة ماسة لتسهيل نمو أعمال القطاع الخاص وفرص العمل من خلال تعظيم المشاركة المحلية في خدمة المصادر الرئيسية للطلب المحلي - إعادة الإعمار وإنتاج الأغذية.

ز. التوصيات والقيود

من حيث ترتيب الأولويات، من المستحسن تحديد أولويات التدخلات قصيرة الأجل. ويشمل ذلك تسهيلات السوق اللازمة لتعزيز ممارسة التجارة من جانب عامة السكان (الممولة من القطاع العام) والمصانع المشاركة في صناعة مدخلات البناء؛ ومصانع الأعمال الزراعية المنتجة للأغذية للاستهلاك المحلي (صندوق التمويل المدعوم بالضمان). وينبغي أن تعطي التدخلات الأولوية لإعادة بناء المرافق المرتبطة مباشرة بإعادة الإعمار والغذاء وممارسة التجارة الأساسية بطريقة تاخذ بالحسبان القيود والتأثيرات المتباينة بالنسبة للرجال والنساء. وقد يشمل ذلك اتخاذ تدابير محددة الهدف لضمان مشاركة المرأة في سلسلة قيمة الأعمال التجارية الزراعية أو دعم الصناعات بشكل منتظم التي يرجح أن تعمل فيها المرأة (مثل الأنشطة المنزلية المدرة للدخل). وفيما يتعلق بالدعم على مستوى الشركات، ينبغي في المقام الأول منح الأولوية الى توسيع نطاق دعم السيولة وبناء القدرات للشركات في سلاسل القيمة الخاصة بالإنشاءات والأعمال الزراعية، وإصلاح عمليات الشراء، قبل توسيع نطاقها لتشمل إعادة بناء منشات القطاعين الخاص والعام الاخرى فضلا عن إصلاحات مناخ الاستثمار التكميلية.

الجدول ٢٨: احتياجات المحافظة ذات الاولوية المتسلسلة (بمليارات الدنانير)

المحافظة	النوع	المجموع (اكثر من ٥ سنوات)	المدى القصير (سنة واحدة)	المدى المتوسط (٢-٥ سنة)
الانبار	اعادة اعمار البنية التحتية	٥,٦٩١,٨	١,١٣٨,٤	٤,٥٥٣,٥
	استعادة تقديم الخدمات	١,١٣٨,٤	٢٢٧,٧	٩١٠,٧
	المجموع للانبار	**٦,٨٣٠,٢**	**١,٣٦٦**	**٥,٤٦٤,٢**
بابل	اعادة اعمار البنية التحتية	٤٢٦,٢	٨٥,٢	٣٤٠,٩
	استعادة تقديم الخدمات	٨٥,٢	١٧	٦٨,٢
	المجموع لبابل	**٥١١,٤**	**١٠٢,٣**	**٤٠٩,١**
بغداد	اعادة اعمار البنية التحتية	٧٨٦,٤	١٥٧,٣	٦٢٩,١
	استعادة تقديم الخدمات	١٥٧,٣	٣١,٥	١٢٥,٨
	المجموع لبغداد	**٩٤٣,٧**	**١٨٨,٧**	**٧٥٤,٩**
ديالى	اعادة اعمار البنية التحتية	٨٩,٣	١٧,٩	٧١,٥
	استعادة تقديم الخدمات	١٧,٩	٣,٦	١٤,٣
	المجموع لديالى	**١٠٧,٢**	**٢١,٤**	**٨٥,٨**
كركوك	اعادة اعمار البنية التحتية	١٣,٣	٢,٧	١٠,٦
	استعادة تقديم الخدمات	٢,٧	٠,٥	٢,١
	المجموع لكركوك	**١٦**	**٣,٢**	**١٢,٨**
نينوى	اعادة اعمار البنية التحتية	٢,٢٦١,٢	٤٥٢,٧	١,٨٠٩
	استعادة تقديم الخدمات	٤٥٢,٢	٩٠,٤	٣٦١,٨
	المجموع لنينوى	**٢,٧١٣,٥**	**٥٤٢,٧**	**٢,١٧٠,٨**
صلاح الدين	اعادة اعمار البنية التحتية	١,١٥٣,٥	٢٣٠,٧	٩٢٢,٨
	استعادة تقديم الخدمات	٢٣٠,٧	٤٦,١	١٨٤,٦
	المجموع لصلاح الدين	**١,٣٨٤,٢**	**٢٧٦,٨**	**١,١٠٧,٤**
المجموع الكلي - جميع المحافظات		**١٢,٥٠٦,١**	**٢,٥٠١,٢**	**١٠,٠٠٤,٩**

القطاعات الانتاجية
التمويل والاسواق

يواجه القطاع المالي في العراق عددا من أوجه القصور التي يعود تاريخها إلى ما قبل النزاع. يهيمن القطاع المصرفي على القطاع المالي وخاصة المصارف المملوكة للدولة التي تمثل ٨٩ في المائة من إجمالي الأصول المصرفية و ٨٦ في المائة من الودائع و ٨٠ في المائة من إجمالي القروض. ويعاني أكبر مصرفين مملوكين من الدولة وهما الرافدين والرشيد من ضعف الانظمة والضوابط وضعف الإدارة المالية. أما الوساطة الائتمانية الإجمالية فهي على مستوى منخفض جدا، حيث بلغت نسبة الائتمان للقطاع الخاص (حوالي نصف إجمالي الائتمان) ٩٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٦. ان سوق رأس المال ناشئ ولم يلعب دورا هاما في تمويل الاقتصاد الحقيقي. وقطاع التمويل الأصغر هو واحد من أصغر وأقل القطاعات نموا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعتبر الوصول المالي من بين أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعتمد الأسر والمؤسسات الصغرى والصغيرة في الغالب على وسائل غير رسمية للادخار والاقتراض. وتقل إمكانية حصول النساء على الحسابات في المؤسسات الرسمية مقارنة بالرجال (٧ في المائة و ١٥ في المائة على التوالي في عام ٢٠١٤). ولا يزال الاقتصاد يعتمد إلى حد كبير على النقد رغم وجود عناصر انظمة الدفع الحديثة.

وتعتبر نقاط الضعف المؤسسية والقيود على القدرات عوامل هامة وراء الافتقار الى التنمية المالية. وبالإضافة إلى ضعف البنية التحتية المصرفية، فإن تاريخ عدم الاستقرار السياسي، والصراعات، وإخفاقات القطاع المالي، وانخفاض قيمة العملة، والافتقار إلى السياسات الفعالة، أسهمت في تدني الثقة في القطاع المالي. كما أن بيئة الأعمال غير المواتية، ولا سيما في مجال الحوكمة، والبنية التحتية للائتمان، وإنفاذ العقود، والفعالية القضائية، أعاقت أيضا أنشطة القطاع المصرفي. وتمثل أوجه القصور في الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عائقا خطيرا أمام التنمية المالية والإنتعاش الاقتصادي. ولا يزال البنك المركزي العراقي يواجه عقبات قانونية أمام الإشراف الفعال على هذه العمليات، فضلا عن القيود المفروضة على القدرات في عملياته وتنفيذ اللوائح. كما أن القدرات المهنية القطاعية منخفضة أيضا.

يعمل القطاع المالي في العراق في بيئة اقتصاد كلي وبيئة تشغيلية صعبة منذ عام ٢٠١٤ بسبب الصدمة المزدوجة لانخفاض أسعار النفط والنزاعات المسلحة. بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للعراق من ٢٧٤ تريليون دينار إلى ١٩٧ تريليون دينار عراقي. وقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة بسبب انكماش الأسعار، ولكن انخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي لمدة ثلاث سنوات متتالية بنسبة تراكمية قدرها ٢٠ في المائة.[٤] وانخفضت عائدات النفط الحكومية، التي تمثل نحو ٩٠ في المائة من إجمالي الإيرادات، من ٣٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ إلى ٢٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦. وشكل انخفاض الإيرادات، مقترنا بارتفاع الإنفاق العسكري والإنساني، تحديات في تقديم الخدمات العامة، وأدى إلى زيادة حادة في العجز المالي من ٥,٨ في المائة إلى ١٤,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عام ٢٠١٣ و ٢٠١٦. كما تفاقم وضع الحساب الجاري بشكل كبير من فائض قدره ١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز بنسبة ٨,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.

٤ الاحصائيات هنا وفي بقية الفقرة هي من تقرير موظفي صندوق النقد الدولي حول المادة ٤ لعام ٢٠١٧ التشاور مع العراق

أما بالنسبة للقطاع المصرفي ككل، فقد ارتفع إجمالي الأصول بشكل طفيف في عام ٢٠١٤، وظل ثابتا منذ ذلك الحين، في حين كان هناك انخفاض كبير في عدد فروع المصارف. وبلغت الأصول المصرفية ٢٢١ تريليون دينار في عام ٢٠١٦ مقارنة ب ٢٠٩ تريليون دينار في عام ٢٠١٣ (الشكل ٦). وتعزى الزيادة في الأصول المصرفية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى حد كبير إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة. وانخفض عدد فروع المصارف بنسبة ١٥٪، من ١,٠١٤ إلى ٨٦٨ فرعا، على الرغم من ترخيص العديد من المصارف الجديدة خلال الفترة (الشكل ٧). ويعزى انخفاض عدد الفروع أساسا إلى المسائل الأمنية المتصلة بالنزاعات.

الشكل ٦: الاتجاه في الاصول المصرفية

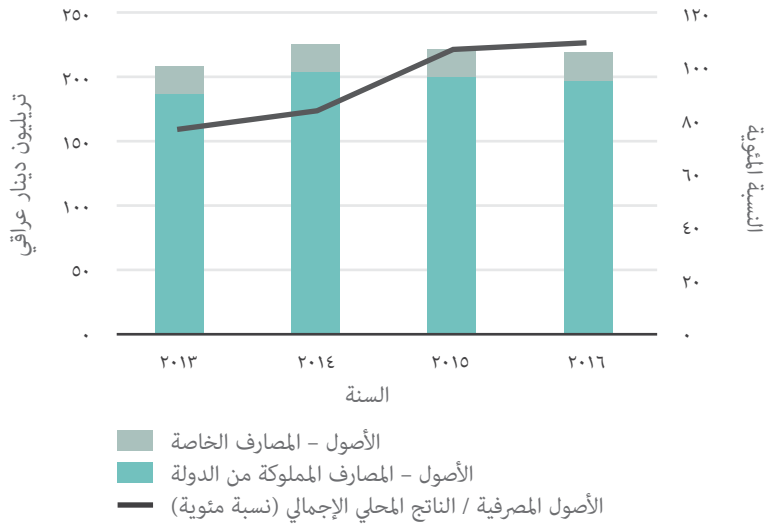

المصدر: نشرات البنك المركزي الاحصائية.

الشكل ٧: عدد الفروع المصرفية

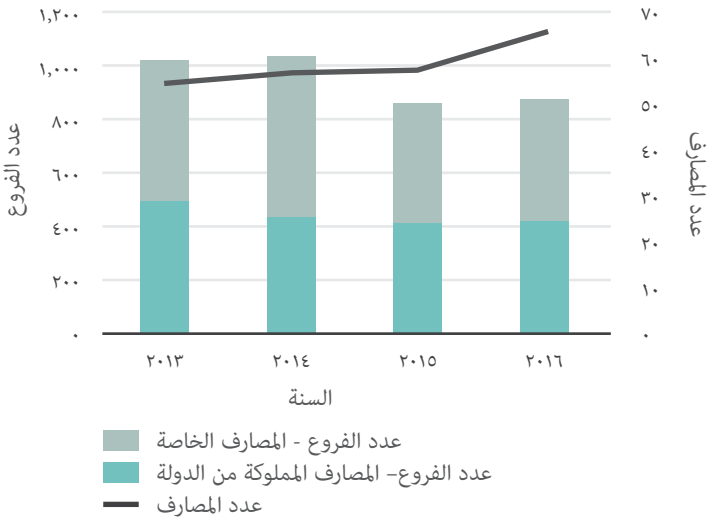

المصدر: نشرات البنك المركزي الاحصائية

كان للنزاع العسكري أثر مباشر على فرع للبنك المركزي في الموصل، وعدد كبير من الفروع المصرفية. تم تدمير فرع البنك المركزي في الموصل، حيث تقدر أضراره بنحو ٢٠ مليار دينار. وبقيت البنية التحتية للبنك المركزي في مكان آخر سليمة إلى حد كبير حيث لم يتأثر المقر الرئيسي (في بغداد) وفروع أخرى (في البصرة وأربيل والسليمانية) التابعة للبنك المركزي العراقي. أما بالنسبة للمحافظات السبع التي يجري تقييمها، فقد تأثر ١٢١ فرعا مصرفيا (منها

٨٤ فرعا تعود إلى مصارف مملوكة من الدولة و ٣٧ إلى مصارف خاصة) في نينوى والأنبار وكركوك وصلاح الدين وأجزاء من ديالى، باحتلال داعش. ويقدر مجموع الأضرار بنحو ٤١ مليار دينار. كما استولى داعش على أموال من البنك المركزي العراقي وفروع مصرفية بلغت قيمتها ٩٧١ مليار دينار ، منها ٦٨٥ مليار دينار (بما في ذلك ٥٨٧ مليار دينار بالعملة المحلية و ٨٤ مليون دولار من النقد الأجنبي) اخذت من فرع البنك المركزي العراقي في الموصل. وكانت الاضرار الكلية لقطاع التمويل والاسواق ٦١ مليار دينار (٥٢ مليون دولار) بينما الخسائر الكلية بلغت ١١,٨ ترليون دينار (١٠,١ مليار دولار).

من الصعب التأكد من مدى انخفاض قيمة الائتمان في القطاع المصرفي، لا سيما بالنسبة للمصارف المملوكة من الدولة، نظرا للقيود على البيانات، ولكنه فاق كثيرا الأضرار المادية. وتدهورت نوعية الائتمان في القطاع المصرفي حيث أدت الصدمة المزدوجة لانخفاض أسعار النفط والصراع وما أعقب ذلك من اضطراب اقتصادي إلى ضغوط على كل من المالية الحكومية وأنشطة القطاع الخاص. وكان اكبر بند من بين جميع الخسائر هو المخصص الاضافي المقدر لتغطية انخفاض قيمة الائتمان للمصارف المملوكة من الدولة (لا سيما مصرف الرافدين ومصرف الرشيد) بقيمة ٩,٦ تريليون دينار[٥] و ما يعادل اكثر من أربعة اضعاف إجمالي رأس المال و الاحتياطيات المعلنة التي كان من الممكن استنفادها إذا تم الاعتراف بالخسائر المتراكمة. أما بالنسبة للمصارف الخاصة، فقد تم تقدير مخصص إضافي لتغطية القروض المتعثرة خلال فترة النزاع بمبلغ ١,١ تريليون دينار، والذي بدا قابلا للتحكم مقارنة ب ٩,٥ تريليون دينار في رأس المال والاحتياطيات

كما تأثر قطاع التمويل الاصغر إلى حد ما. ومن أصل ١٢ مؤسسة تمويل أصغر غير حكومية كانت موجودة في البلد قبل النزاع، توقف عمل أربعة منها في المناطق المتضررة من النزاع، مما أثر على محفظة إجمالية بلغت ٢٥ مليار دينار ، مقارنة ب ١٦٨ مليار دينار في محفظة كلية لمؤسسات التمويل الأصغر الثمانية الباقية اعتبارا من عام ٢٠١٥ (الجدول ٢٩). وكان لمؤسستي تمويل أصغر أخريين بمحفظة إجمالية تبلغ ١٠ ملايين دولار أثر ضئيل. وقد تدهورت جودة محفظة مؤسسات التمويل الأصغر العاملة، لكن المستوى العام للقروض المتعثرة ظل منخفضا نسبيا كما في ٢٠١٥، حيث ارتفعت القروض المتعثرة لتصل إلى ٦ - ٧٪ مقارنة مع ٢,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٢.[٦]

الجدول ٢٩: جدول جرد الاضرار – جميع المحافظات (عدد المنشات، الكلفة بمليارات الدنانير)

	نوع المصرف	الاصل	خط الاساس	المتضررة كليا	المتضررة جزئيا	المدمرة كليا	الكلفة الكلية

٥ يشمل هذا الرقم الكبير انخفاض الائتمان بسبب الصراع والاضطراب الاقتصادي المرتبط به وقضايا موروثة تتعلق بالعمليات شبه المالية والادارة المالية الضعيفة للمصارف المملوكة من الدولة قبل الصراع ويمقل ذلك الخسائر الكلية المقدرة التي تم تكبدها وليس التي تم تخصيص بالغ لها ولايمكن تقدير اثر الصراع بشكل منفصل على انه موثوق

٦ الاطار القانوني والتنظيمي للتمويل الاصغر في العراق، البنك الدولي و المجموعة الاستشارية ٢٠١٥.

الاضرار	البنك المركزي	*Mosul branch*	١	١	٠	١	٢٠
	المصرف التجاري	*SOBs*	٨٤	٦٤	٤١	٢٣	٢٨.٢
		Private Banks	٣٧	٢٨	١٨	١٠	١٢.٤
	Total Damage		**١٢٢**	**٩٣**	**٥٩**	**٣٤**	**٦٠.٥**
الخسائر	عام	قروض المصارف المملوكة من الدولة (مقدرة ب ٥٠٪ كقروض متعثرة ٨٠٪ X تغطية المخصص – ٣٪ من القروض كمخصص حالي)					٩,٦٤٩
		النقد الذي استولى عليه داعش					٦٨٤.٩
	خاص	قروض المصارف الخاصة (القروض المتعثرة التزايدية للمصارف الخاصة ٨٠٪ X					١,١١١
		النقد الذي استولى عليه داعش					٢٨٥.٨
		خسارة المحفظة – مؤسسات التمويل الاصغر					٢٤.٨
	الخسارة الكلية						**١١,٧٥٥.٨**
التاثير الكلي (الاضرار والخسائر)							١١,٨١٦.٣

ان الأثر الطويل الأجل على كفاءة النظام المالي والحصول على التمويل هو أمر هام، وإن كان من الصعب قياسه كميا. أدت البنية التحتية المصرفية المتضررة، والنزوح، وفقدان الأصول المالية والمادية، وزيادة المخاطر التشغيلية إلى تقليص فرص الحصول على التمويل على نحو اكبر. وارتفعت قيمة القروض المصرفية بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦، ولكنها عزيت إلى حد كبير إلى زيادة القروض المقدمة من المصارف المملوكة من الدولة إلى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة، في حين انخفضت الودائع وخطابات الاعتماد / الضمان بشكل كبير (الشكل ٨). وقد تحولت هذه العمليات إلى تمويل عجز الموازنة بشكل مباشر (بسبب زيادة الإنفاق العسكري والمساعدة الإنسانية)، مع قيام البنك المركزي العراقي بإعادة التمويل من خلال نافذة الخصم (الشكل ٩). وقد تم فصل مائة وخمسة وستين مكتبا للصرافة، والفروع المصرفية المذكورة أعلاه والبالغ عددها ١٢١ فرعا في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش عن أنظمة الدفع، حيث اتخذ البنك المركزي العراقي تدابير لوقف التدفقات المالية لتمويل عمليات داعش. وقد أدى عدم إمكانية الوصول إلى النظم المالية إلى زيادة ترسخ الاقتصاد القائم على النقد، الذي قد يستمر في التأثير على أداء النظام المالي وجهود الإنتعاش. وقد يكون إغلاق مؤسسات التمويل الأصغر، على الرغم من صغر حجم محفظة استثماراتها، قد اثر على الأسر والمشاريع الصغيرة التي كانت من بين الأكثر تعرضا للضغط من الناحية المالية.

كان للنزاع أيضا أثر كبير على عدة قطاعات اقتصادية مهمة، الأمر الذي سيتطلب دعما ماليا لاحق١. دمر النزاع أو أضر بالبنى التحتية والوحدات السكنية التي تغطي مساحة شاسعة؛ وسيتطلب ذلك قدرا كبيرا من التمويل من المصادر العامة والخاصة على حد سواء. كما تأثر القطاع الزراعي بشدة حيث صادر داعش المكائن الزراعية والمحاصيل في المناطق التي احتلها، في حين أن الألغام غير المنفجرة في الحقول والمجمعات الزراعية التي تضررت من الغارات الجوية قللت من الأراضي الزراعية المتاحة. وقد اثر ذلك على النساء بشكل غير متناسب، حيث أن نسبة النساء

العاملات في الزراعة كانت أكبر من الناحية التاريخية مقارنة بالرجال.[٧] وستحتاج الأسر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى دعم مالي للإغاثة القصيرة الأجل ولبناء سبل العيش المستدامة على المدى الطويل.

٧ حصة النساء العاملات في الزراعة كانت ٥١ و ١٧ بالمائة على التوالي في ٢٠١٨.

الشكل ٨: الاتجاهات في الودائع والائتمان

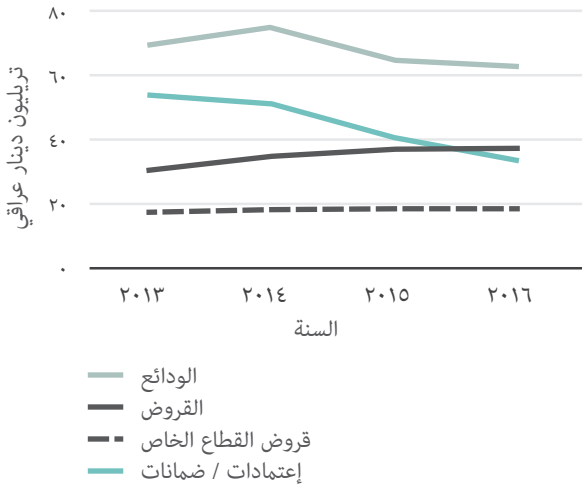

المصدر: البنك المركزي العراقي

الشكل ٩: مصادر التمويل للدين العام الداخلي

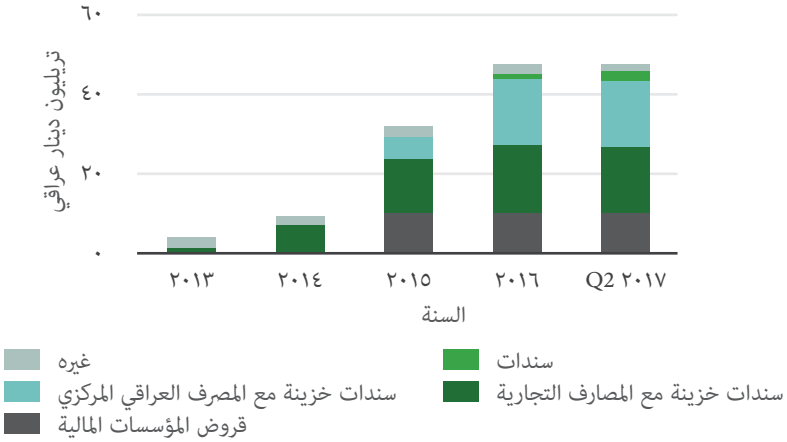

المصدر: النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي

ينبغي أن تركز الأولويات القصيرة الأجل للقطاع المالي على الحاجة الفورية إلى استعادة الوظائف الأساسية للأنظمة المصرفية وانظمة الدفع، وتسهيل جهود المعونة. يجري حاليا إعادة بناء وتاهيل البنية التحتية المصرفية ، وقد أبدت الحكومة التزاما قويا بإصلاح نظام المدفوعات. ويمكن القيام بمبادرة مفيدة لتطوير تكنولوجيا الهاتف النقال / الدفع الإلكتروني لتقديم المساعدة النقدية إلى النازحين داخليا. ويمكن لتكنولوجيات الهاتف النقال / الدفع الإلكتروني تحسين السرعة والكفاءة والأمان في التحويلات النقدية للإغاثة قصيرة المدى، وتوفر أيضا فرصا لتطوير مجموعة من المدفوعات والادخار ومنتجات القروض لتعميق الشمول المالي على المدى الطويل.

يلعب القطاع المالي أيضا دورا هاما في الانتعاش في الأجلين المتوسط والطويل. تشمل الأولويات المتوسطة الأجل إصلاح القطاع المصرفي، ولا سيما إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية لمصرفي الرافدين والرشيد، وتطوير التمويل المتخصص لدعم المجالات الحيوية للإنتعاش الاقتصادي والتنمية (مثل البنية التحتية والإسكان والزراعة). وثمة أولوية أخرى متوسطة الأجل تتمثل في التمويل الاصغر لتسهيل الانتقال من المعونة إلى الأنشطة المدرة للدخل نحو التمويل الاصغر لبناء سبل عيش مستدامة. ومن المهم ضمان قدرة النساء والرجال على الاستفادة على قدم المساواة من مختلف الخدمات والأدوات المالية، حيث أن المرأة تؤدي دورا رئيسيا في المساهمة في النمو الاقتصادي وسبل العيش المستدامة لأسرتها ومجتمعاتها. وسيتعين استكمال جهود الإنتعاش هذه بإصلاحات لتحسين البنية التحتية المالية (مثل اطر المعاملات المضمونة و الإعسار، وسجلات الائتمان)، وتعزيز الرقابة على القطاع المالي. إن الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو مجال يتطلب اهتماما متواصلا من أجل تحسين الوصول إلى نظم الدفع العالمية وتسهيل التدفقات المالية لدعم عملية الانتعاش. وعلى المدى الطويل، سيتطلب تطوير قطاع مالي متوازن ومتطور ومستدام لدعم الاقتصاد بذل جهود متواصلة لتحسين بيئة الأعمال وتطوير الأسواق وتعزيز القدرات البشرية، مع تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات بدعم من الشركاء المحليين والمجتمع الدولي.

تقدر التكلفة الإجمالية لاحتياجات إعادة الإعمار والإنتعاش بمبلغ ١,٢ تريليون دينار على المدى القصير، و ٩,٨ تريليون دينار على المدى المتوسط (الجدول ٣٠).. واجمالا، الاحتياجات الكلية للقطاع هي ١٠,٩ ترليون دينار (٩,٣ مليار دولار).

ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المرأة في جهود الإنتعاش بعد انتهاء الصراع، وضمان الوصول المنصف إلى المساعدة في مجال الاغاثة والتعافي في الأجل القصير، وتحسين المساواة بين الجنسين في الأجل الطويل. للنساء احتياجات خاصة أثناء الانتعاش بعد انتهاء الصراع بسبب تغير هيكل الأسرة (مثل زيادة الأسر التي ترأسها نساء). وهن يملن إلى وصول اقل للتمويل بسبب مجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية والمالية، بما في ذلك انخفاض مستوى العمالة الرسمية والدخل والتعليم والحصول على التكنولوجيا، وعدم وجود ضمانات وتاريخ ائتماني. وفي الوقت نفسه، فإن النشاط الاقتصادي للمرأة يتوسع عموما من الضرورة أثناء الصراع، وتتيح جهود إعادة البناء فرصة للاستفادة من ذلك لتعزيز وتسهيل تمكين المرأة اقتصاديا. إن العديد من الإصلاحات القانونية والتنظيمية وأنشطة بناء القدرات، على سبيل المثال، استراتيجية جديدة للإدماج المالي تتضمن التدخلات التي تركز على نوع الجنس والقواعد ذات المستويات المتعارف عليها «اعرف زبونك» مع مراعاة الفروق بين الجنسين في سلوك الدخول في المخاطرة ومعالجة التفاوت بين الجنسين في القانون والأطر التنظيمية، يمكن أن تساعد على تحسين إمكانية حصول المرأة على التمويل، فضلا عن مشاركتها في هذا القطاع.

الجدول ٣٠: الاحتياجات العامة/ الخاصة المتسلسلة وذات الاولوية للمحافظات (بمليارات الدنانير)

الحكومة	العام/ الخاص	النوع	المجموع	المدى القصير (سنة واحدة)	المدى المتوسط (٢-٥ سنة)
العام	البنية التحتية للبنك المركزي	اعادة اعمار البنية التحتية	٣٥	٢٤.٥	١٠.٥
		استعادة تقديم الخدمات	٤	٠.٨	٣.٢
		المجموع الفرعي	**٣٩**	**٢٥.٣**	**١٣.٧**
	المصارف المملوكة من الدولة – البنية التحتية	اعادة اعمار البنية التحتية	٤٩.٣	٣٤.٥	١٤.٨
		استعادة تقديم الخدمات	٥.٦	١.١	٤.٥
		المجموع الفرعي	**٥٤.٩**	**٣٥.٦**	**١٩.٣**
	المصارف المملوكة من الدولة مخصصات اضافية للخسائر الائتمانية	اعادة اعمار البنية التحتية	٩,٦٤٨.٨	٩٦٤.٩	٨,٦٨٣.٩
	اصلاحات القطاع المالي وبناء القدرات	استعادة تقديم الخدمات	٢٠	٢	١٨
	المجموع للعام		**٩,٧٦٢.٧**	**١,٠٢٧.٨**	**٨,٧٣٤.٩**
الخاص	المصارف الخاصة –البنية التحتية	اعادة اعمار البنية التحتية	٢١.٦	١٥.١	٦.٥
		استعادة تقديم الخدمات	٢.٥	٠.٥	٢
		المجموع الفرعي	**٢٤.١**	**١٥.٦**	**٨.٥**
	المصارف الخاصة – مخصصات اضافية للخسائر الائتمانية	استعادة تقديم الخدمات	١,١١١.٤	١١١.١	١,٠٠٠.٣
	انتعاش قطاع التمويل الاصغر (بما في ذلك كلفة الخسائر المالية وبناء القدرات	استعادة تقديم الخدمات	٢٩.٨	٣	٢٦.٩
	بناء قدرات مهنية (العمل المصرفي، بناء القدرات، المحاسبة، التدقيق الخ)	استعادة تقديم الخدمات	١٠	٢	٨
	المجموع للخاص		**١,١٧٥.٤**	**١٣١.٨**	**١,٠٤٣.٦**
المجموع الكلي –جميع المحافظات			**١٠,٩٣٨.١**	**١,١٥٩.٦**	**٩,٧٧٨.٥**

ملاحظة: يشمل انتعاش قطاع التمويل الاصغر كلفا لتغطية الخسائر المالية (٢٥ مليار دينار) بالاضافة الى احتياجات بناء القدرات في القطاع (٥ مليارات دينار)

قطار خارج الخدمة تحت مسقف مدمر في العراق. واعاق الضرر الناجم عن النزاع في البنية التحتية للنقل حركة الناس والبضائع وتقديم الخدمات

معرض الصور الاول لصندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات الارهابية REFAATO

الصورة: علي ساهي

قطاعات البنية التحتية
الطاقة

أ. ملخص القطاع

الارقام الكلية للأضرار المادية والخسائر

يعتبر قطاع الكهرباء من أسوأ القطاعات تضررا من حيث تكلفة الأضرار البالغة ٨,٢ تريليون دينار (٧,٠ مليار دولار). واعتبارا من عام ٢٠١٧، فإن معظم أصول أنظمة الطاقة إما هي تعمل جزئيا أو لا تعمل، مع عدم حصول السكان في ٩ مدن رئيسية في ٧ محافظات تم تقييمها لأغراض تقييم الاضرار والاحتياجات هذا على أي شكل من أشكال من الوصول الى خدمة الكهرباء العامة. ووفقا للمعلومات التي قدمتها الحكومة، فان ٨ من أصل ١٧ محطة توليد الكهرباء في المحافظات التي تم تقييمها قد تم تدميرها بالكامل. أما محطات الطاقة ال ٩ المتبقية فهي إما تعمل بقدرة توليدية أقل أو انها لا تعمل على الإطلاق، وستتطلب إصلاحات للعودة إلى كامل وضعها التشغيلي. ونتيجة لهذا الضرر الكبير في البنى التحتية، تشير الأدلة إلى أن معظم توافر الطاقة من الشبكة العامة كان تراجع بشكل ملحوظ في معظم المحافظات التي تم تقييمها. أما أعمال إعادة التأهيل في قطاع الطاقة فهي مستمرة، ولكن الكهرباء العامة، التي تعتمد عليها العديد من الخدمات الأخرى، لا تزال غير موثوق بها. بالإضافة إلى التكاليف الناتجة من الأضرار المادية، فإن نقص إمدادات الكهرباء له آثار اقتصادية أوسع نطاقا تنشأ بشكل كبير من ارتفاع تكلفة الخيارات البديلة. وتسعى أرقام الخسارة هذه إلى تسجيل الخسائر اليومية باستخدام ٤٠ دولارا / كيلوواط ساعة كمتوسط تكلفة الطاقة غير المجهزة التي توفرها المولدات الخاصة في العراق، والتي تقدر بنحو ٨,١ تريليون دينار (٦,٩ مليار دولار).

التأثير الكلي على تقديم الخدمات (القدرة التشغيلية)

تعرض قطاع الطاقة في العراق الى أضرار جسيمة نتيجة لظروف النزاع الناجمة عن احتلال تنظيم الدولة الإسلامية على المناطق والاستيلاء عليها. وقد أدى ذلك إلى تدهور إمدادات الكهرباء العامة في معظم أجزاء البلاد المتضررة من الصراعات. وعلاوة على ذلك، فإن محدودية إمكانية الوصول قد عرقلت الجهود الرامية إلى إصلاح البنية التحتية لإمدادات الكهرباء على مستوى المدينة والمحافظة. وفي بعض المدن، اثر نقص تجهيز الكهرباء بسبب الاضرار الناجمة عن النزاعات، تاثيرا سلبيا على تشغيل وتعافي الخدمات الاجتماعية الرئيسية مثل الصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، وقطاع الاتصالات.

المعوقات والتحديات الرئيسية للقطاع

أدى الصراع إلى تدهور كبير في حالة إمدادات الكهرباء من مستوى موثوقية منخفض اصلا إلى احتلال داعش. وبالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الرئيسية المتصلة بالأزمات ، الأصول المتهالكة، ونقص الوقود المزمن، والافتقار إلى الصيانة والتشغيل المناسبين، والوضع الأمني المتقلب، كلها تقيد بشدة استعادة خدمات الكهرباء من عدم توفرها إلى مستوى مقبول من نوعية الخدمة. و العنف وانعدام الأمن لم يؤدي إلا إلى تفاقم هذه المشاكل، مما حد من قدرة الفنيين على القيام بأعمال صيانة روتينية مما يجعل من الصعب تحقيق إمدادات مستقرة من الكهرباء للمواطنين العراقيين. ومن اجل التعويض عن النقص المتكرر في إمدادات الطاقة العامة، كان على السكان شراء مولداتهم الصغيرة الخاصة بهم أو الحصول على الكهرباء من المولدات الخاصة التي يفرض تشغيلها تكاليف عالية وينتج عنها ضجيج كبير وتلوث للهواء. ونظرا لعدم وجود توليد كافي وما يرتبط به من شبكة النقل و

التوزيع،أصبح اصحاب المولدات المملوكة للقطاع الخاص مصدرا هاما للكهرباء. ومع ذلك، يفرض ذلك تكاليف باهظة على السكان حيث يستوفي اصحاب المولدات الخاصة حوالي ٤٠ دولارا / كيلوواط ساعة للمستهلكين المنزليين.

أرقام الاحتياجات

يجب أن يكون توفير إمدادات كافية من الكهرباء واستعادة عمليات نظام الطاقة جزءا لايتجزا من عملية التخطيط والتنفيذ. وتقدر القيمة الإجمالية للاحتياجات بنحو ١٠,٨ تريليون دينار (٩,١ مليار دولار) في هذا الصدد.

ب. الخلفية وتحليل الأوضاع والاتجاهات قبل الأزمة (خط الأساس)

قبل الصراع مع داعش، عانى قطاع الكهرباء في العراق من سلسلة من التحديات المتزامنة والمتشعبة. وبسبب سنوات من العقوبات والنزاعات السابقة، كانت الاستثمارات اللازمة لإعادة الإعمار وإعادة التأهيل والتوسع في البنية التحتية للنقل والتوزيع لتتناسب مع الطلب المتزايد غير كافية، مما أدى إلى شبكة متهالكة وضعف في موثوقية إمدادات الكهرباء.[٨] في عام ١٩٩٠، قبل حرب الخليج، كان إجمالي قدرة توليد المثبتة ٩,٥٠غيغا واط مع ذروة الطلب البالغة حوالي ٥,١ غيغا واط. وكان بامكان نحو ٨٧ في المائة من السكان الحصول على الكهرباء. وبعد ذلك، أصيب هذا القطاع بأضرار بالغة في أعقاب الحرب على العراق، إذ بلغت طاقته الإنتاجية ما بين ٣,٦ و ٤,٥ جيجا واط، مقابل طلب ذروة قدره ٩,٩ جيجا واط في عام ٢٠٠٦. وكان حوالي ٨٠ في المائة من العراقيين يستطيعون الوصول إلى شبكة الكهرباء العامة و لم تلبي إمدادات الطاقة في ٢٠٠٦ سوى ٥٠ في المائة من الطلب.[٩] وبعد مرور عقد من الزمان وعلى الرغم من أن الوضع ما زال في تحسن مستمر، فإن ضعف موثوقية العرض نتيجة لطرح الحمل المتكرر وانقطاع التيار الكهربائي غير المخطط له سيستمر، مع توفر كهرباء الشبكة الوطنية لساعات قليلة فقط يومياً.

ج. تقييم الأضرار الخسائر القطاعية

يوفر هذا التقييم عن بعد للأضرار تحليلا متعمقا لآثار النزاع على ١٠ أنواع من أصول نظام الطاقة في المدن في سبع محافظات. ولإجراء تقييم أشمل، أدرجت بيانات من الحكومة ومصادر أخرى. وقدمت الحكومة على وجه التحديد قائمة بمحطات توليد الكهرباء جنبا إلى جنب مع حالة الضرر والتكاليف في المحافظات الرئيسية، وهو ما ينعكس بالتالي في تقديرات التكاليف.

الأثر الكلي على تقديم الخدمات

يشير التقييم إلى أن ٦ من المدن الستة عشر لا تتوفر فيها حاليا إمكانية الوصول إلى خدمات الكهرباء العامة، ولا تزال ٤ مدن تعاني من مستويات منخفضة نسبيا من القدرة على الوصول إلى الشبكة العامة، متفاوتة بحسب الحي. جلولاء، السعدية، هيت، المقدادية، و قره تبه هي المدن الوحيدة التي تتزود بالكهرباء العامة من الشبكة لمدة لا تقل عن بضع ساعات في اليوم، في المتوسط. في جميع المدن الأخرى، الحصول على الكهرباء من الشبكة العامة كان

---

٨ البنك الدولي: العراق- مشروع اعادة اعمار الكهرباء الطارئة –واشنطن، مجموعة البنك الدولي http://documents.worldbank.org/curated/en/460111468197953935/Iraq-Emergency-Electricity-Reconstruction-Project

٩ البنك الدولي: العراق- مشروع اعادة اعمار الكهرباء الطارئة –واشنطن، مجموعة البنك الدولي http://documents.worldbank.org/curated/en/٤٦٠١١١٤٦٨١٩٧٩٥٣٩٣٥/Iraq-Emergency-Electricity-Reconstruction-Project

محدودا أو غير متوفر مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة لتوافر الكهرباء المحلية بسبب الاضرار الناجمة عن النزاعات التي لحقت بالبنية التحتية لتوليد الطاقة ونقلها وتوزيعها و التي تخدم هذه المدن عادة.

وعلاوة على ذلك، تعرقل المشاكل المستمرة مثل نقص الوقود، والافتقار إلى التشغيل والصيانة المناسبين، و بيئات العمل الخطرة لفنيي الكهرباء في البلديات تشغيل الشبكة العامة، مع وجود آثار حادة لعدة قطاعات. وتفيد التقارير بأن انخفاض مستويات الوصول إلى شبكة الكهرباء العامة كان له آثار سلبية عن أداء وانتعاش قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والاتصالات.

بوجه عام، يشير هذا التقييم إلى أن أكثر من ٥٥ في المائة من البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك محطات توليد الكهرباء وشبكة النقل والتوزيع والمحطات الفرعية المرتبطة بها (باستثناء أبراج شبكات النقل) قد تضررت جزئيا، كما دمر ٣٣ في المائة منها بالكامل. تم تدمير ١٧ محطة توليد الكهرباء أو إصابتها بأضرار جزئية نتيجة المعارك البرية المكثفة والقصف المدفعي والقصف الجوي والنهب. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدمير ١٤ في المائة من أبراج شبكة النقل و هي تحتاج إلى إعادة تنصيب. وكان الضرر في البنية التحتية واسعا في العديد من المحافظات، حيث كان الوصول إلى شبكة الكهرباء العامة في المدن المرتبطة منخفضا أو معدوما. ففي الفلوجة (محافظة الأنبار)، على سبيل المثال، خلص تقييم للأضرار التي لحقت بشبكة الكهرباء العامة إلى أن ٨٥ بالمائة من البنية التحتية العامة للكهرباء في المدينة أصيبت بأضرار خلال فترة احتلال داعش.

التحديد الكمي للأضرار والخسائر في الأصول والبنية التحتية

الجدول ٣١: جرد الاضرار - جميع المحافظات (عدد المنشات)

	انواع الاصول	خط الاساس	المتضررة كليا	المتضررة جزئيا	المدمرة كليا
الاضرار	محطة طاقة	١٧	١٧	٩	٨
	محطة فرعية (التوزيع)	١١٥	٩٢	٤٥	٤٧
	محطة فرعية (النقل)	٤٩	٤٣	٢٠	٢٣
	محطة فرعية (توليد الطاقة)	٨	٦	٥	١
	برج	١,٨١٠	١٨٦	—	١٨٦
	محطات متنقلة	٩	٩	٥	٤
	شبكات	٣٤	٣٤	٥	٢٩
	محطات فرعية صغيرة	٢	٢	—	٢
	مغذيات	٤٣	٤٣	٦	٣٧
	دائرة ادارية	١٩	٨	٨	—
	الاصول الكلية	**٢١٠٦**	**٤٤٠**	**١٠٣**	**٣٣٧**

الاستقراء على مستوى المحافظة

الجدول ٣٢: كلفة الاضرار والخسائر على مستوى المحافظة (بمليارات الدولارات)

المحافظة	كلفة الضرر	كلفة الخسارة
الانبار	٩٥.٨	—
بابل	٩٦.١	٢٠٤.٣
بغداد	٣٧٤.٧	٦٤٣.٥
ديالى	٣٨.٥	٧٥٥.٨
كركوك	١,١٠٩.٨	٢٥٢.١
نينوى	٩٥٦.٢	٢,٩١١.٩
صلاح الدين	٥,٥٠١.٦	٣,٣٢٧.٨
المجموع	**٨,١٧٢.٦**	**٨,٠٩٥.٣**

د. تقييم آثار الازمة وتأثيراتها

يشير التقييم إلى أن ٦ مدن حاليا لا تتوفر لها إمكانية الوصول إلى خدمات الكهرباء العامة، ولا تزال ٤ مدن تعاني من مستويات منخفضة نسبيا من القدرة على الوصول إلى الشبكة العامة، متفاوتة بحسب الحي. وجلولاء، السعدية، هيت، المقدادية، و قره تبه هي المدن الوحيدة التي تتزود بالكهرباء العامة من الشبكة لمدة لا تقل عن ساعات قليلة في اليوم، في المتوسط. وفي جميع المدن الأخرى، كان الحصول على الكهرباء من الشبكة العامة محدودا أو غير متاح مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة لتوافر الكهرباء المحلية بسبب الأضرار الناجمة عن النزاع في توليد الطاقة والبنية التحتية للنقل والتوزيع التي تخدم عادة هذه المدن. وعلاوة على ذلك، لا تزال المشاكل المستمرة مثل نقص الوقود، والافتقار إلى التشغيل والصيانة الملائمين، وبيئات العمل الخطيرة لفنيي الكهرباء في البلديات تعرقل وظائف الشبكة العامة، مع ما يترتب على ذلك من آثار حادة على القطاعات. وتفيد التقارير بأن انخفاض مستويات الوصول إلى شبكة الكهرباء العامة كان له آثار سلبية على أداء وانتعاش قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والاتصالات.

هـ. تقييم الاحتياجات القطاعية

إعادة بناء البنية التحتية واستعادة تقديم الخدمات

تدمج تقديرات التكلفة زيادة بنسبة ٣٠٪ فوق تكلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لحساب التكاليف المتغيرة مثل زيادة تكاليف الأمن، والخطر المستمر لهجمات المتمردين، وآثار التضخم، وتحسين التكنولوجيا، وتوفير العمالة، وتعطل شبكات الدعم اللوجستي. وتيشمل الأولويات المباشرة لانتعاش قطاع الكهرباء الاستعادة السريعة وإعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية لإمداد الوقود والكهرباء من اجل استعادة خدمات الكهرباء.

الاحتياجات ذات الأولوية والمتسلسلة

على المدى القصير والمتوسط، هناك حاجة الى إعادة تأهيل وتوسيع محطات توليد الطاقة و البنية التحتية للنقل والتوزيع من اجل استعادة خدمات الكهرباء لتكون قادرة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتنشيط والنشاط

الاقتصادي وخلق فرص العمل. وعلى المدى المتوسط، سيكون من الأهمية توسيع وتحسين التوليد، و البنية التحتية للنقل والتوزيع ، فضلا عن زيادة كفاءة نظام الطاقة.

الجدول ٣٣: جدول الاحتياجات ذات الاولوية والمتسلسلة للمحافظات (بمليارات الدنانير)

المحافظة	النوع	المجموع (خلال ٥ سنوات)	على المدى القصير (سنة واحدة)	المدى المتوسط (٢-٥ سنة)
الانبار	اعادة اعمار البنية التحتية استعادة تقديم الخدمات	١٢٦.٣	٦٣.١	٦٣.١
بابل	اعادة اعمار البنية التحتية استعادة تقديم الخدمات	١٢٦.٦	٦٣.٣	٦٣.٣
بغداد	اعادة اعمار البنية التحتية استعادة تقديم الخدمات	٤٩٣.٨	٢٤٦.٩	٢٤٦.٩
ديالى	اعادة اعمار البنية التحتية استعادة تقديم الخدمات	٥٠.٧	٢٥.٤	٢٥.٤
كركوك	اعادة اعمار البنية التحتية استعادة تقديم الخدمات	١,٤٦٢.٥	٧٣١.٢	٧٣١.٢
نينوى	اعادة اعمار البنية التحتية استعادة تقديم الخدمات	١,٢٦٠.١	٦٣٠	٦٣٠
صلاح الدين	اعادة اعمار البنية التحتية استعادة تقديم الخدمات	٧,٢٥٠.٢	٣,٦٢٥.١	٣,٦٢٥.١
المجموع الكلي - لجميع المحافظات		**١٠,٧٧٠.٢**	**٥,٣٨٥.١**	**٥,٣٨٥.١**

و. التوصيات والقيود

نظرة عامة والمخاوف الرئيسية

عدم كفاية الكهرباء باعتبارها مصدر قلق كبير، مما يؤثر على الحياة اليومية للناس والتنمية الاقتصادية للبلاد وقيادة القطاع الخاص لخلق فرص العمل. وعلى المدى القريب / القصير، تتمثل أولوية الحكومة في تحسين تقديم الخدمات للتخفيف من آثار عدم رضا المواطن، والتوقعات التي لم يتم تلبيتها، والنزوح الداخلي الواسع الانتشار مع تزايد التوترات الاجتماعية في أعقاب الأزمة الأمنية. وبالنسبة الى قطاع الكهرباء، لتحقيق هذه الأهداف تتطلب التوقعات نهجا متعدد الجوانب للحصول على قدرة كافية لتوليد الطاقة، والحد من الخسائر في شبكة النقل والتوزيع، والاستدامة المالية للقطاع. وسيعتمد أداء القطاع، في المتوسط على المدى الطويل، إلى حد كبير على قدرته على توليد إيرادات كافية لتلبية احتياجاته التمويلية.

توصيات لخطط التعافي المستقبلية

قصيرة الأجل (حتى سنة واحدة):

إعادة تأهيل البنية التحتية المتدهورة للكهرباء. هناك حاجة ملحة لاستعادة خدمات الكهرباء بشكل خاص في المناطق المحررة مؤخرا وإعادة تأهيل البنية التحتية المتدهورة بعد سنوات من الإهمال والعقوبات لزيادة توافر العرض وجودته في أجزاء أخرى من البلد.

إضافة قدرة توليد جديدة. بالإضافة إلى الاستثمارات المستمرة في البنية التحتية للنقل والتوزيع، فإن القدرة الجديدة على توليد الطاقة ذات أهمية حاسمة. وتقر الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة في العراق بالحاجة إلى معالجة التكلفة الاقتصادية الكبيرة لفقدان الحمل وتحسين مستويات التجهيز قبل اتخاذ في الاعتبار قضايا أعلى مرتبة مثل موثوقية الكفاءة والمساءلة، بما في ذلك من خلال إشراك القطاع الخاص. وعلى المدى القصير والمتوسط يمكن سد هذه الثغرات الملحة في العرض عن طريق وحدات توليد معيارية موزعة. وعلى المدى الطويل، يمثل الضرر الناجم عن البنية التحتية بسبب النزاع أيضا فرصة لقطاع الكهرباء للقفز بمنحنى تحويل الطاقة من خلال توظيف خيارات توليد الطاقة المتجددة في الشبكة. غير أن ذلك سيتطلب إرادة سياسية كبيرة وتكلفة استثمارية أعلى.

على المدى المتوسط (لحد ٣ سنوات):

تعزيز وتوسيع الشبكة. مع زيادة موثوقية إمدادات الكهرباء، من المرجح أن يزداد الطلب. ولمواكبة الطلب المتزايد، سيكون من الأهمية توسيع وترقية التوليد والبنية التحتية للنقل والتوزيع، وزيادة كفاءة شبكة الطاقة.

كفاءة العمليات. تحسين موثوقية التجهيز وتقليل الخسائر. من أجل زيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع الكهرباء وتحقيق أهداف القطاع، يجب على وزارة الكهرباء تحسين أداء القطاع وتلبية الحد الأدنى من مستويات الأداء التجاري.

على المدى الطويل (حتى ٥ سنوات وما بعدها):

الإصلاحات القطاعية، وتحسين الأداء، والاستدامة المالية. ستتطلب الحاجة إلى التمويل الى ما بعد ماهو متاح من الموارد العامة، من الحكومة إجراء إصلاحات قطاعية. يجب على الحكومة العراقية اتخاذ خطوات لتفعيل قانون الكهرباء الجديد الذي ينص على إعادة هيكلة وزارة الكهرباء كجزء من إطار قانوني منقح للقطاع.

تكامل شبكة الكهرباء الإقليمية. بينما يحقق العراق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، ينبغي له صياغة استراتيجية دولية لتبادل الطاقة ، إما كمصدر للشبكة أو كجزء من شبكة إقليمية لتقاسم الاحتياطي وموازنة الحمل. ويوفر موقع العراق موقعا استراتيجيا لإمكانية نقل الطاقة من الشرق الأوسط إلى أوروبا.

قطاعات البنية التحتية
النفط الغاز

أ. ملخص القطاع

تحتسب خسائر القطاع بحوالي ٥ ترليون دينار (٤,٣ مليار دولار). وتشير التقديرات إلى أن ٨٥٪ من الأضرار المادية و ٩٠٪ من إجمالي الخسائر التي تعزى إلى هذا القطاع حدثت في محافظة صلاح الدين في مجمع مصفاة بيجي التي دمرها النزاع. وحدثت الأضرار المتبقية في جميع أنحاء المنطقة في عمليات حقول النفط، وخطوط أنابيب النفط، ومرافق توزيع الوقود والغاز المسال. وبالإضافة إلى ذلك، دمرت عدة مستودعات ومباني مكتبية. في معظم الحالات كانت هذه الأضرار كاملة، ولكن معزولة، ويمكن استعادتها على أساس مخصص. وتقدر خسائر القطاع نتيجة الصراع ب ٢٥,٧ ترليون دينار (٢٢ مليار دولار).

وكان إنتاج مصفاة بيجي مهما جدا للمنطقة والبلد ككل. وقد وفرت المصفاة أكثر من ثلث وقود المحركات في العراق. وتفتقر مصافي العراق المتبقية الى معالجة متطورة لرفع مستوى الكازولين أو إزالة الكبريت بكفاءة من وقود الديزل. ونتيجة لانقطاع عمل المصفاة، لا تزال البلاد تعاني من نقص في الإمدادات ومن منتجات ذات جودة متدنية لاستخدامها في المركبات. كما وفرت المصفاة الوقود لمحطة توليد الطاقة تبلغ طاقتها ١٣٢٠ ميجاواط، وخام تغذية لمصنع تصنيع المنظفات البتروكيماوية تبلغ طاقته ٥٠٠٠٠ طن سنويا. وقد أدى توقف عمل المصفاة إلى إغلاق هذه المرافق. وأكبر تحدي في مجال الاستعادة على المدى القصير هو التمويل، وعلى المدى الطويل، إعادة تأسيس شركات التوظيف والدعم فيما يتعلق بعودة مصفاة بيجي إلى عملياتها. ويمكن إصلاح الأضرار القطاعية المتبقية / استبدالها على أساس مخصص حسب ما تسمح به القدرات.

وتشير التقديرات إلى أن تكلفة إصلاح واستبدال الأضرار التي لحقت بقطاع النفط والغاز هي تقريبا ٨,٥ تريليون دينار (٧,٢ مليار دولار)، بما في ذلك تكاليف استعادة الخدمات. و يجب أن يتمحور التركيز الأساسي للاسترداد على إعادة بناء القدرة الإنتاجية، على نحو تدريجي، في مجمع مصفى بيجي.

ب. الخلفية وتحليل الأوضاع والاتجاهات قبل الأزمة (خط الأساس)

كانت مرافق مصفاة بيجي الأكبر والاكثر تعقيدا في العراق (٣١٠ الف برميل يوميا) ، وشكلت حوالي ٧٥٪ من الطاقة التكريرية لشركة مصافي الشمال (NRC). وقد تم تجهيز المصفاة لمعالجة النفط الخام الثقيل والحامض في العراق، واحتوت على قدرة إصلاحية محفزة كبيرة لرفع مستوى نفثين الأوكتان المنخفض من أجل تحسين أداء زيت المحركات الذي يحتوي على الأوكتان. كما تم تجهيز المصفاة بوحدة استرداد غاز البترول السائل (LPG). وستعتبر المصفاة ذات جدوى مالية قوية وفقا للمعايير الدولية. ويحد المجمع من الغرب الطريق السريع الرئيسي الذي يمتد بين بغداد والموصل، مع ممر إلى نهر دجلة على الحافة الشرقية. وقد تمت صيانة المصفاة بواسطة عدة خطوط أنابيب لنقل النفط الخام والمنتجات من والى منشآته. وكان للمصفاة أيضا مجمع خزانات كبير (أكثر من ٣٠٠ خزان من مختلف الأحجام) تخزن النفط الخام والمنتجات الوسيطة والنهائية.

أما ما تبقى من القطاع ضمن منطقة التقييم فقد تألف من حوالي ٢٠ منشاة منتجة للنفط والغاز؛ وهي شبكة مترابطة من خطوط الأنابيب تحت الأرض؛ ٦ مصافي إضافية ذات قدرة معالجة وتعقيد منخفضان جدا ؛ وحوالي ٤٧ مرفقا لتوزيع المنتجات المكررة وغاز البترول المسال. وقبل النزاع، كانت البنية التحتية للمنطقة للنفط والغاز في غاية التطور وتمت إدارتها بكفاءة من قبل الشركات المملوكة للدولة (الشركات المملوكة للدولة). وكانت شركة نفط الشمال مسؤولة عن إدارة المكون العلوي للقطاع (التنقيب وإنتاج النفط والغاز). كان لدى شركة نفط الشمال قوة عاملة قوامها حوالي ١٠ الاف موظف، وكان مقرها الرئيسي في كركوك.

وكانت شركة خطوط أنابيب النفط (OPC) مسؤولة أساساً عن النفط الخام والمنتجات المكررة وخطوط أنابيب الغاز المسال العاملة في المنطقة. قامت الشركة بتزويد النفط الخام الى مرافق شركة مصافي الشمال ، وقامت بتشغيل خطوط أنابيب للمنتجات المكررة لتوزيع المنتجات النهائية على منافذ توزيع الوقود. كما قامت الشركة بتشغيل خطوط أنابيب الغاز الطبيعي التي تربط بين إنتاج الغاز في الشمال والجنوب إلى مرافق توليد الطاقة. وقد قامت شركة مصافي الشمال بتشغيل سبعة مصافي في المنطقة بما في ذلك مجمع بيجي، وأربعة مصافي صغيرة جدا في كركوك وحديثة والموصل (٢). وقد استخدمت شركة مصافي الشمال حوالي ٩٠٠٠ موظف في جميع أنحاء مناطق عملها. قامت شركة غاز الشمال (NGC) بتشغيل محطة معالجة في كركوك تفصل الغاز الطبيعي المسال عن الغاز الطبيعي المنتج بالاشتراك مع النفط الخام المنتج في حقول شركة نفط الشمال NOC . تم نقل غاز البترول المسال بواسطة شاحنات أو الانابيب من المحطة إلى مرافق تعبئة الغاز المسال المملوكة للدولة لتوزيعها النهائي على الزبائن في المنازل والمحلات التجارية. وقد بلغ عدد موظفي الشركة نحو ١٦٠٠ موظف في عام ٢٠٠٧.

واعتبر أن تشغيل القطاع يؤدي أداء تنافسيا. وقد أنشئت معظم المعدات وممارسات التشغيل باستخدام المعايير الدولية في فترة سمح فيها لشركات النفط الدولية بالعمل في العراق. وكانت قدرات الإدارة والتشغيل عالية جدا، على الرغم من أن النظم والضوابط المادية لم تتم ترقيتها أبدا إلى منصات حديثة، وأن بعض قطاعات خطوط الأنابيب كانت تعمل دون قدرتها.

وتتمثل تحديات القطاع في ثلاثة أضعاف: (١) تفتقر المؤسسات المملوكة للدولة للتمويل لتحديث العمليات أو توسيعها؛ (٢) تقلصت القدرة الإدارية والتشغيلية بدرجة كبيرة بسبب العمر المتقدم للقوى العاملة ونزوح العمال؛ (٣) عدم وجود أطر قانونية وتنظيمية وتجارية شفافة ومرجعية دوليا لدعم استثمارات القطاع الخاص.

ج. تقييم الاضرار والخسائر القطاعية

ما يقرب من ٩٠٪ من الأضرار مرتبطة بالقطاع الفرعي للتكرير، وتحديدا في بيجي في محافظة صلاح الدين.

وحدثت أكبر الآثار المترتبة على أضرار القطاع في مدينة بيجي في محافظة صلاح الدين. ويشير التقييم الجوي للمرافق إلى أن ٧٨ في المائة من الخصائص الرئيسية التي تم تحديدها إما دمرت جزئيا أو كليا. وفي ذروتها، استخدمت المصفاة حوالي ١٠ الف موظف بدوام كامل محليا، وبررت عددا من الوظائف المرتبطة بها في جميع أنحاء شركة مصافي الشمال ، ودعمت آلاف أخرى ضمن مرافق الطاقة والبتروكيماويات المجاورة. وقد نتجت آثار القطاع الأخرى عن انخفاض انظمة التجهيز والتسليم لأنواع وقود المركبات والتدفئة عالية الجودة. وقد أدى هذا التوقف إلى ارتفاع التكاليف والاختناقات في سلسلة القيمة التجارية الإجمالية في المنطقة.

ويقدر مجموع الأضرار بنحو ٥,٠ تريليون دينار. وتحسب الخسائر السنوية الإضافية عند ٨,٦ تريليون دينار. ونرد أدناه موجز للأضرار والخسائر (الجدول ٣٤) مصنفة حسب المدينة (الجدول ٣٥). وترتبط غالبية التكاليف بأضرار التي لحقت بالمصافي (بما في ذلك خطوط الأنابيب ومرافق التخزين التي تدعم هذه المصافي) وتكلفة استيراد المنتجات البديلة.

الجدول ٣٤ : جرد الاضرار – جميع المدن (عدد المنشات، الكلفة بمليارات الدنانير)

	انواع الاصول	خط الاساس	المتضررة كليا	المتضررة جزئيا	المدمرة بالكامل
الضرر	مصافي النفط الخام	٧	٦	٣	٣
	منشات حقل النفط والغاز	١٨	١٥	٤	١١
	انابيب النفط والغاز	٤	٤	٠	٤
	توزيع الغاز والنفط	٥١	٢٨	٤	٢٤
	المجموع	**٨٠**	**٥٣**	**١١**	**٤٢**
الخسائر	منتجات المصافي	انتاج وقود المحركات ووقود توليد الكهرباء والتغذية البتروكيمياوية (الكلفة السنوية)			
	انتاج النفط الخام	تقدير للايرادات الضائعة لانتاج النفط من حقل **نفط خانة** في محافظة ديالى (الكلفة السنوية)			
	الاجور المباشرة وغير المباشرة	العاملة في المصافي و مواقع دعم شركة مصافي الشمال الضائعة والعمالة غير المباشرة ودعم المصافي (الكلفة السنوية)			
	تكاليف توزيع النفط والغاز	الكلف الاضافية لنقل الوقود بالمركبات بسبب فقدان قدرة الانابيب ومراكز التوزيع (الكلفة السنوية)			

على مستوى المحافظات، تعرضت صلاح الدين الى الغالبية العظمى من الأضرار والخسائر المادية المرتبطة بتدمير مجمع مصفاة بيجي. وقد تعرضت كركوك الى أقل خسارة في منطقة التقييم. أما خسائر القطاع النفطي في المحافظات الباقية فتميل إلى أن تكون معزولة ومرتبطة بتسليم المنتجات النفطية للمستهلكين في المنازل والمحلات.

الجدول ٣٥: جدول الخسائر والاضرار على مستوى المحافظة (بمليارات الدولارات)

المحافظة	كلفة الضرار	كلفة الخسائر
الانبار	١٣٧.٦	١,٩٢٠
ديالى	٤٣.١	١٧٤
كركوك	١.٢	—
نينوى	١١٤.٣	١,٠٨٠
صلاح الدين	٤,٦٧٣.٣	٢٢,٥٠٠
المجموع	**٤,٩٦٩.٥**	**٢٥,٦٧٤**

الدخان يملا الجو وقت اشتعال مصفى للنفط خلال النزاع
معرض الصور الاول ل REFAATO
الصورة: علي الفهداوي

د. تقييم اثار الازمة وتاثيراتها

بالإضافة إلى فقدان سبل العيش للمواطنين الذين يعيشون في مناطق التقييم (في المقام الأول مدينة بيجي)، أدت الأزمة إلى نقص واسع النطاق في المنتجات المكررة والكهرباء. وكانت مصفاة بيجي تنتج حوالي ثلث احتياجات البلاد من وقود المحركات التي يجب استيرادها الآن إلى موانئ جنوب العراق ونقلها عبر مسافات طويلة برا في جميع أنحاء البلاد. وهذا أمر مكلف، ويعطل تشغيل سلسلة القيمة التجارية للبلد.

هـ. تقييم الاحتياجات القطاعية

تشير التقديرات إلى أن تكلفة إصلاح واستبدال الأضرار التي لحقت بقطاع النفط والغاز هي تقريبا ٨,٥ تريليون دينار، شاملة تكاليف استعادة الخدمة. وينبغي أن ينصب التركيز الأساسي للاسترداد على إعادة إنتاج الطاقة التكريرية الإنتاجية في مجمع مصفاة بيجي. ويمكن أو إصلاح / استبدال الأضرار المتبقية حسب الحاجة وبقدر الإمكان. وسيكون توظيف عمال إعادة الإعمار والمهرة والمشغلين والمدراء لاستعادة العمليات في مصفاة بيجي مشكلة، حيث أن معظم السكان المحليين أصبحوا الآن نازحين وجزء كبير من العقارات السكنية في المدينة لا تزال غير صالحة للسكن. ويجب إعادة بناء مصفاة بالتنسيق مع برامج لإعادة إنشاء الطاقة الكهربائية، والخدمات الاجتماعية

(التعليم، والمرافق الصحية، والطبية، وما إلى ذلك) وجهود استعادة المساكن للمنطقة. وستكون حكومة صلاح الدين ووزارة النفط (على وجه التحديد شركة مصافي الشمال)، الأطراف النظيرة الرئيسية لوكالات المعونة وربما مستثمري القطاع الخاص. و ستحتاج هذه المؤسسات الحكومية إلى أخصائيين يستعان بهم وبناء قدرات مستمر لإدارة هذه العلاقات. ولا يعتقد أن توافر اليد العاملة والنقل والطاقة الكهربائية يشكل عائقا فيما يتعلق بإصلاح الأضرار المعزولة في بقية المدن والمحافظات. وينبغي بذل جهد كبير لاستعادة العمليات في مصفاة بيجي، بدءا من الأقل تضررا أولا. وبنفس الوقت، يجب إصلاح مرافق التخزين وخطوط الأنابيب المرتبطة بمجمع التكرير واستبدالها على مراحل لتتناسب مع قدرة التكرير بينما يتم استعادتها.

تشمل باقي الأضرار القطاعية مرافق مدمرة كليا أو جزئيا لتوزيع وقود المحركات وغاز البترول المسال والدوائر ومباني المستودعات وخط أنابيب النفط والغاز خارج محافظة بيجي، وعدد قليل من مرافق إنتاج النفط.و لم يتم تحديد موقع الكثير من هذا الضرر وغالبا ما يكون خارج حدود المدينة. ومن المفترض أن الأصول المتضررة والمدمرة يمكن إصلاحها بالكامل في غضون ٢٤ شهراً.

الجدول ٣٦: جدول الاحتياجات ذات الاولوية والمتسلسلة في المحافظات (بمليارات الدنانير)

المحافظة	النوع	المجموع (خلال ٥ سنوات)	المدى القصير (سنة واحدة)	المدى المتوسط (٢-٥ سنة)	المدى الطويل (اكثر من ٥ سنوات)
الانبار	اعادة اعمار البنية التحتية	٢٤٤.٧	١٠٦.٤	١٣٨.٣	—
	استعادة تقديم الخدمات	٣٦.٧	١٦	٢٠.٧	—
	المجموع للانبار	**٢٨١.٤**	**١٢٢.٣**	**١٥٩**	**—**
ديالى	اعادة اعمار البنية التحتية	٧٦.٨	—	٧٦.٨	—
	استعادة تقديم الخدمات	١١.٥	—	١١.٥	—
	المجموع لديالى	**٨٨.٤**	**—**	**٨٨.٤**	**—**
نينوى	اعادة اعمار البنية التحتية	٢٠٣.٣	٨٥.١	١١٨.٢	—
	استعادة تقديم الخدمات	٣٠.٥	١٢.٨	١٧.٧	—
	المجموع لنينوى	**٢٣٣.٨**	**٩٧.٩**	**١٣٥.٩**	**—**
صلاح الدين	اعادة اعمار البنية التحتية	٧,١٩٧.٢	٥٩١	٦,٦٠٦.٢	١,٠٦٣.٨
	استعادة تقديم الخدمات	٧١٩.٧	٥٩.١	٦٦٠.٦	١٠٦.٤
	المجموع لصلاح الدين	**٧,٩١٦.٩**	**٦٥٠.١**	**٧,٢٦٦.٨**	**١,١٧٠.٢**
المجموع الكلي -جميع المحافظات		**٨,٥٢٠.٤**	**٨٧٠.٣**	**٧,٦٥٠.١**	**١,١٧٠.٢**

و. التوصيات والقيود

يحدث التقييد الأولي لتقييم قطاع النفط والغاز في تقييم الأضرار التي لحقت بمجمع مصفاة بيجي. ومن المعروف أن القصف الجوي والنهب اللاحق للمعدات قد تسببا في أضرار جسيمة في القطع الرئيسية من المعدات وأنظمة التشغيل. ومع ذلك، مطلوب تفتيش دقيق جدا للمحطات لتحديد بدقة مدى الضرر والدرجة التي يمكن عندها إصلاح بعض العمليات، المكلفة جدا، بدلا من استبدالها.

وهناك خيارات لاستبدال القدرة التكريرية المفقودة في مصافي أخرى في العراق (بغداد والبصرة). إن مصفاة بغداد قديمة جدا وغير فعالة وتتواجد داخل حدود مدينة بغداد الكبرى ذات القدرة المحدودة على التوسع. ومحطة البصرة هي محطة مثيلة لمرفق بغداد. وعلى الرغم من أن لديها المزيد من الخيارات للتوسع، فإنها لا تزال بعيدة جدا عن المراكز السكانية في وسط وشمال العراق. كما يفشل كلا البديلين في إعادة إرساء سبل معيشة الأسر والسلع والخدمات الأساسية للأسر المتضررة في منطقة تقييم الاضرار والاحتياجات.

وقد يأتي التمويل من أجل إعادة إنشاء عمليات التكرير من القطاع الخاص من خلال إنشاء شركات مشاريع مشتركة. وسيساهم NRC في المساهمة بالأراضي والمعدات القابلة لإعادة الاستخدام للاحتفاظ بحصة أقلية في مصفاة جديدة يمولها المستثمرون / المشغلون من ذوي الخبرة في القطاع الخاص. هناك العديد من الأمثلة والنماذج التجارية لهذه الترتيبات في جميع مؤسسات التكرير الدولية.

ز. التوصيات لخطط التعافي المستقبلية

يجب أن تكون خطط استعادة قطاع النفط والغاز منسقة بشكل وثيق بين المؤسسات المملوكة للدولة والعناصر الأخرى في قطاعي الطاقة والصناعة، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة إنشاء الخدمة في محطة توليد الكهرباء في بيجي وغيرها من مرافق توليد الكهرباء التي كان يغذيها انتاج شركة مصافي الشمال . وينبغي أن تشمل عناصر خطط الانتعاش في القطاع ما يلي:

- تقييم مفصل للأضرار المادية للمعدات والعمليات التشغيلية.
- تقييم مفصل لقيمة إنقاذ مجمع مصفاة بيجي.
- خطة العمل، بما في ذلك تقدير استثماري مفصل لإعادة إنشاء عمليات جزئية ضمن مجمع بيجي.
- التقييم الاستراتيجي لخيارات التمويل بما في ذلك إنشاء شركة تشغيل مشتركة بين القطاعين العام والخاص ترتكز على أصول مصفاة بيجي الحالية.
- خطة استراتيجية لإعادة إنشاء خط أنابيب النفط الخام والمنتجات المكررة داخل وخارج مجمع مصفاة بيجي. وينبغي أن تتضمن هذه الخطة خططا لتحديث نظام التشغيل والسيطرة على خطوط الأنابيب

قطاعات البنية التحتية
تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

أ. ملخص القطاع

استنادا إلى تحليل البيانات المتاحة، تم تدمير حوالي ٣٩ في المائة من أبراج الهاتف النقال والمحطات الأساسية والملاجئ جزئيا ودمر ٨ في المائة في المحافظات الرئيسية المتضررة من النزاع. وتقدر التكلفة الإجمالية للأضرار التي لحقت بشبكة الهاتف النقال في المحافظات السبع بمبلغ ٨٣ مليار دينار عراقي (٧١ مليون دولار). وهذه الشبكات مملوكة للقطاع الخاص، وبالتالي فإن القطاع الخاص يتحمل هذه الأضرار. وفيما يتعلق بالشبكة الثابتة، تشير البيانات التي تم جمعها من الحكومة العراقية إلى تدمير ١٠٣ مرفقا للشبكة الثابتة وتدمير ٢١ مرفقا جزئيا. ومستوى الضرر هو الأكبر في محافظة نينوى الذي يبلغ ٦٨ في المائة من التكلفة الإجمالية للأضرار. وتقدر التكلفة الإجمالية للأضرار التي لحقت بالشبكة الثابتة بمبلغ ٣٨٣,٣ مليار دينار عراقي (٣٢٨,٧ مليون دولار).وبلغت الاضرار الكلية في القطاع ٤٦٦ مليار دينار (٤٠٠ مليون دولار) اما خسائر القطاع نتيجة الصراع فتقدر ب ١,٥ ترليون دينار (١,٣ مليار دولار).

وفي العديد من المناطق المتضررة من النزاع، دمرت ابراج الهاتف النقال أو تعذر الوصول إليها لإجراء الإصلاحات والصيانة. كما أثر نقص الكهرباء، وإمدادات الوقود، والنقل على تشغيل الابراج، وبالتالي الربط بالهاتف النقال. وبالمثل أدت التخفيضات والتدمير الذي لحق بأصول الشبكة الثابتة إلى وصول متقطع إلى الإنترنت وإغلاق كامل في بعض المناطق. كل هذه العوامل رفعت تكاليف الصيانة والعمليات، وبالتالي أثرت على توفير الاتصالات.

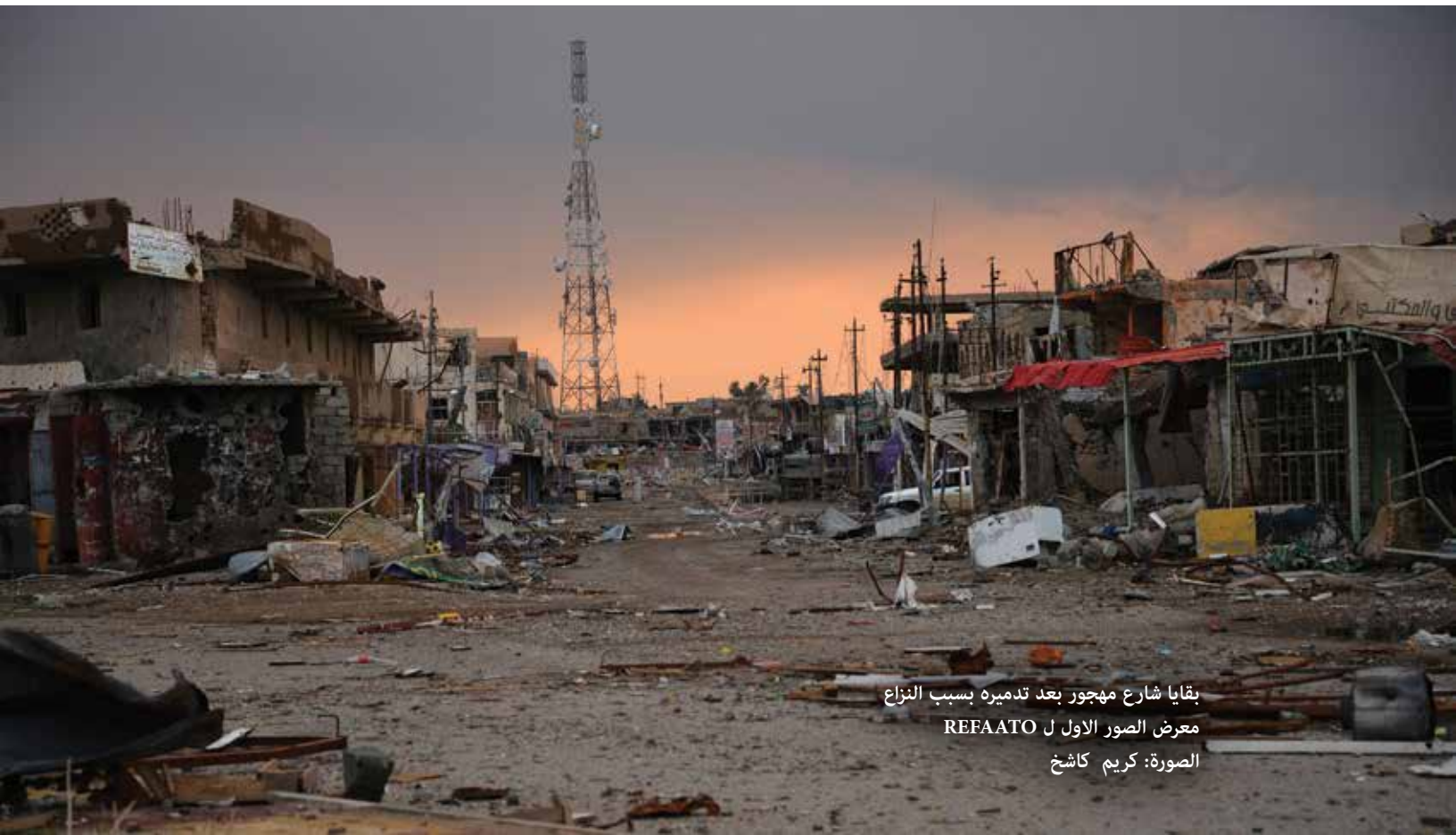

بقايا شارع مهجور بعد تدميره بسبب النزاع
معرض الصور الاول ل REFAATO
الصورة: كريم كاشخ

وتشمل المعوقات الرئيسية التي تعترض المضي قدما عدم وجود إطار قانوني وسياسي وتنظيمي متين من شأنه أن يكون ضروريا، وخاصة لإعادة بناء البنية التحيتة الوطنية للألياف البصرية (قطاع الجملة في السوق) الذي تملكه الدولة ويستفيد من مشاركة القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، ظهرت شبكة جديدة من البنية التحتية للاتصالات ومقدمي الخدمات لخدمة تنظيم الدولة لتلبية احتياجاتها الخاصة في مجال التصالات، وقد كشفت تقارير وسائل التواصل الاجتماعي التي تم فحصها في إطار هذا التقييم عن بعض المخاوف بشأن احتمال ظهور مشغلي غير مرخص لهم في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم. وستكون هناك حاجة إلى معالجة مسالة المشغلين غير المرخص لهم اذين يعملون حاليا خارج الإطار القانوني والتنظيمي الرسمي.

وتشير التقديرات إلى أن تكلفة إصلاح واستبدال الأضرار التي لحقت بمشغلي شبكات الهاتف النقال (جميعهم مشغلين من القطاع الخاص) تبلغ حوالي ١٠٠ مليار دينار (٨٥ مليون دولار)، بما في ذلك تكاليف استعادة الخدمات. وفيما يتعلق بالشبكة الأساسية الثابتة المملوكة للدولة، يقدر أن هناك حاجة إلى ٦٦٠,٥ مليار دينار (٥٥٨,٨ مليون دولار) لبناء شبكة ثابتة ومتطورة في المناطق المتضررة. وكانت الاحتياجات الكلية للقطاع ٧٦١ مليار دينار (٦٤٤ مليون دولار). ولم يكن من الممكن تقييم احتياجات إعادة الإعمار لشبكة الألياف بين المدن في هذا التقرير.

ب. الخلفية وتحليل ظروف واتجاهات ما قبل الأزمة (خط الأساس)

قبل النزاع الأخير، كان الاستيعاب الشامل لخدمات الهاتف النقال في العراق متماشيا مع بلدان أخرى في المنطقة؛ إلا أن السوق قد كافح من أجل زيادة الاشتراكات في خدمات الهاتف النقال المدعومة بالبيانات أو الإنترنت. وفي نهاية عام ٢٠١٣، كان هناك ما يزيد قليلا عن ١٦ مليون من مستخدمي الهواتف النقالة[١٠] او ٤٦,٨ في المائة من سكان العراق. ومن بين ذلك، فقط ٢,٩ مليون أو ٨,٦ في المئة من السكان اشتركوا في خدمات الهاتف النقال المدعومة بالبيانات.

ان سوق الهاتف النقال متحرر بالكامل بوجود ثلاثة مشغلين لشبكات الهاتف النقال على المستوى الوطنية وقوى السوق التنافسية التي تساعد على زيادة الوصول إلى خدمات الاتصالات في جميع أنحاء البلاد. وتملك شركة زين العراق، وهي شركة مساهمة مشتركة بين العراق والكويت، و شركة آسياسيل، وهي شركة تابعة لشركة اوريدو القطرية لها الحصص الاكبر في السوق، بنسبة ٣٦,٧٪ و ٣٤,٧٪ على التوالي.

والمسالة تختلف بالسنبة الى البنية التحتية الثابتة عالية السرعة أو الإنترنت ذات النطاق العريض في العراق، وهي محدودة، مما يعوق التنمية الرقمية الشاملة للبلد. ويقدر أن هناك أقل من مليون اشتراك في الإنترنت عالي السرعة في العراق. وهذا يعني حوالي ١٧ في المائة من نفاذ الأسر، أي أقل من المتوسط الإقليمي البالغ ٣٧ في المائة.[١١] وتعتمد قوة البنية التحتية للاتصالات في البلد على متانة البنية التحتية الأساسية. وهناك احتكار حكومي للشبكة الثابتة أو البنية التحتية الأساسية. وأحد أسباب بطء النمو في هذا القطاع هو الوضع الاحتكاري لشركة الاتصالات والبريد العراقية المملوكة للدولة (ITPC) على أصول الخطوط الثابتة على الصعيدين المحلي والدولي.

---

١٠ يشير مشترك الهاتف النقال المميز الى مستخدم مميز يمتلك عدة وصلت ربط بما في ذلك بطاقات سيم كارت متعدد. وفي عام ٢٠١٣ قدر انه كان هناك ١,٩٣ سيم كارت لكل مستخدم مميز.

١١ Telegeography

وليس لدى العراق حاليا العناصر الرئيسية لإطار السياسة والتنظيم لقطاع الاتصالات. ولا يوجد حاليا قانون للاتصالات ولا الإطار التنظيمي اللازم لقطاع الاتصالات الذي اعاق البلد في مواكبة التطورات التكنولوجية ولا سيما الخدمات عالية السرعة أو النطاق العريض.

ج. تقييم الاضرار القطاعية

١. التحليل القطاعي الكلي

في حين تقدر التكلفة الإجمالية للأضرار التي لحقت بشبكة الهاتف النقال في هذه المحافظات الأربع بنحو ٨٣ مليار دينار ، تقدر التكلفة الإجمالية للأضرار التي لحقت بالشبكة الثابتة ب ٣٨٣,٣ مليار دينار (الجدول ٣٩). وبالنسبة لمدينة الموصل، بلغ مجموع الاضرار ١٨٢,٢ مليار دينار وبلغ إجمالي الضرر على مستوى المحافظات ٤٦٥,٨ مليار دينار (انظر الجدول ٣٩). والخسائر الإجمالية كبيرة، ولا سيما عند دراسة الخسائر الاقتصادية المحتملة للمشغل، مما يشير إلى عائق كبير في تقديم الخدمات. و قد نجمت الخسائر الرئيسية التي تكبدها مشغلو شبكة الهاتف النقال الخاصة في المناطق المتضررة عن فقدان العائدات من المشتركين في المناطق التي تأثرت فيها التغطية و قد حدث انخفاض عام في مستويات الاستخدام والقوة الشرائية.

٢. التحليل على مستوى المدينة

على الرغم من انعدام الأمن، استمر المشغل المملوك للدولة، وشركة الاتصالات والبريد العراقية المملوكة للدولة ، وثلاثة مشغلي شبكات الهاتف النقال الوطنية الخاصة[١٢] في بذل الجهود لإعادة بناء شبكاتها في بعض المدن - لا سيما في الفلوجة والموصل والرمادي - حتى أثناء النزاع الدائر. وعلى الرغم من جود بعض القيود يستمر مشغلو شبكات الهاتف النقال الثلاثة في العراق، و ومشغل الاتصالات والبنية التحتية الثابتة المملوكة من الدولة في توفير الخدمات.

٣. القياس الكمي للأضرار والخسائر التي لحقت بالأصول والبنية التحتية

الجدول ٣٧: جرد الاضرار (جميع كلف الاضرار لكل اصل واستنادا الى التحليل على مستوى المحافظات)

امواع الاصول	خط الاساس	المتضررة كليا	المتضررة جزئيا	المدمرة كليا	الملكية
اصول الهاتف النقال: الابراج والمحطات الارضية	٩٧٠	٥٠٩	٤٢٩	٨٠	خاص
اصول الهاتف النقال: المحطات الارضية على المباني	١,١٧٦	٦٧٩	٥٦٩	١١٠	خاص
اصول الهاتف النقال: الملاجئ والطاقة	٢,١٤٦	١,١٨٨	٩٩٨	١٩٠	خاص
الاصول الثابتة: مرافق الشبكة والدوائر المركزية ومقسمات الشبكة الثابتة	—	١٢٤	٢١	١٠٣	عام
الاضرار الكلية	**٤,٢٩٢**	**٢,٥٠٠**	**٢,٠١٧**	**٤٨٣**	

١٢ مشغلو الهاتف النقال الثلاث هم زين واسيا سيل وكورك

الجدول ٣٨: جرد الخسائر (جميع الخسائر لكل معمل على المستوى الوطني)

عوامل الخسارة	الخسائر الكلية (بملايين الدنانير)	الملكية
تقدير تكاليف الإنتاج الاعلى (بالدولار) (خلال النزاع ٢٠١٤-٢٠١٦)	١٥٦,٣٢٦	خاصة
خسائر الإيرادات للمرافق المملوكة للقطاع الخاص (بالدولار) (خلال النزاع ٢٠١٤-٢٠١٦))	١,٣٨٦.٢٥٥	خاصة
خسائر الإيرادات للمرافق المملوكة للحكومة (بالدولار)	-	عامة
الخسائر الكلية	**١,٥٤٢.٥٨٠**	

٤. الاستقراء على مستوى المحافظة

استنادا إلى تحليل البيانات المتاحة، دمر جزئيا حوالي ٣٩ في المائة من أبراج الهاتف النقال والمحطات الارضية والملاجئ، ودمر ٨ في المائة في المحافظات الرئيسية المتضررة من النزاع، وهو نقطة تركيز هذا التقييم. وفيما يتعلق بالشبكة الثابتة، تشير البيانات التي تم جمعها من الحكومة العراقية إلى تدمير ١٠٣ مرفقا للشبكة الثابتة وتدمير ٢١ مرفقا جزئيا. ومستوى الضرر هو الأكبر في محافظة نينوى الذي يبلغ ٦٨ في المائة من التكلفة الإجمالية للأضرار.

الجدول ٣٩: تكاليف الاضرار على مستوى المحافظة

المحافظة	كلفة الاضرار حسب الملكية (مليار دينار)		الكلفة الاجمالية
	القطاع الخاص	القطاع العام	
الانبار	٣٤.٢	٥٦.٥	٩٠.٧
ديالى	—	١١	١١
نينوى	—	—	—
صلاح الدين	١.٦	٣.٩	٥.٥
كركوك	٣	٩.٢	١٢.١
بابل	٢٩.٦	٢٨٨	٣١٧.٦
بغداد	١٤.٢	١٤.٧	٢٨.٩
الاضرار الكلية	**٨٢.٦**	**٣٨٣.٣**	**٤٦٥.٨**

د. تقييم آثار الازمة وتاثيراتها

لقد أحدث الصراع الأخير خسائر كبيرة في شبكات الاتصالات في العراق. وفي العديد من المناطق المتضررة من النزاع، دمرت أبراج الهاتف النقال أو تعذر الوصول إليها لإجراء الإصلاحات والصيانة. كما أثر نقص الكهرباء، وإمدادات الوقود، والنقل على تشغيل الابراج، وبالتالي الربط بالهاتف النقال. وبالمثل، أدت عمليات التخريب والتدمير التي

لحقت بأصول الشبكة الثابتة إلى وصول متقطع إلى الإنترنت وإغلاق كامل في بعض المناطق. كل هذه العوامل رفعت من تكاليف الصيانة والعمليات، وبالتالي أثرت على توفير الاتصالات.

هـ. تقييم الاحتياجات القطاعية

تستند القيمة النقدية لاحتياجات إعادة الإعمار إلى القيمة النقدية للأضرار المادية التي تقدر ب ٨٣ مليار دينار. ويقدر أن نصف إعادة الإعمار ينبغي أن يحدث خلال السنة الأولى (على المدى القصير)، والنصف الآخر يجب أن يحدث خلال السنوات التالية (متوسطة الأجل). وعلى هذا النحو، تقدر احتياجات إعادة الإعمار لشركات الهاتف النقال بمبلغ ٥٠,٢ مليار دينار في السنة الأولى وبنفس التكلفة على المدى المتوسط من سنتين إلى خمس سنوات. وبدأت شركات الهاتف المحمول في إعادة البناء على مراحل بمجرد اصبح بامكانها الوصول إلى المناطق والأصول.

وتشير البيانات المقدمة من الحكومة العراقية إلى أن الأضرار التي لحقت بالشبكة الثابتة داخل المحافظة الكبرى تبلغ نحو ٣٨٣,٣ مليار دينار. ونظرا لتعقيد وتكاليف نشر شبكات الألياف وترقية عناصر الشبكة في المناطق الكثيفة، يقدر أن ٣٠ في المائة من الشبكة الثابتة يمكن إعادة بنائها في السنة الأولى و ٧٠ في المائة في السنتين إلى الخمس سنوات التالية. وهكذا، يقدر أن هناك حاجة إلى ٦٦٠,٥ مليار دينار لبناء شبكة ثابتة ومتطورة. وكانت الاحتياجات الكلية للقطاع ٧٦١ مليار دينار (٦٤٤ مليون دولار).

وبمجرد استعادة شبكات الهاتف النقال، سيكون بإمكان مشغلي شبكات الهاتف النقال الخاصة تقديم الخدمات على الفور تقريبا. وبما أن المشغلين الخاصين الثلاثة يعملون في جميع أنحاء البلد، فإن هذا يعني أن الناس الذين يستردون خدمات الاتصالات سيكونون قادرين على التواصل في جميع أنحاء البلد وكذلك على الصعيد الدولي. ومع ذلك، يعتمد مشغلي شبكات الهاتف النقال على الشبكة الأساسية الثابتة التي تملكها وتديرها شركة الاتصالات والبريد المملوكة للدولة. هذا العمود الفقري هو البنية التحتية الأساسية التي تحمل حركة المرور بين المدن والمناطق. ومن ثم، فإن أي تأخير في استعادة الشبكة الثابتة يمكن أن يؤثر على توفير الخدمات عبر شبكات الهاتف النقال في المواقع التي تعرضت فيها البنية التحتية الثابتة الى أضرار بالغة.

الجدول ٤٠: جدول الاحتياجات ذات الاولوية والمتسلسلة للمحافظات (بمليارات الدنانير)

المحافظة	المجموع (اكثر من ٥ سنوات)		على المدى القصير (سنة واحدة)		المدى المتوسط (٢-٥ سنة)	
	الخاص	العام	الخاص	العام	الخاص	العام
الانبار	٤١.٦	٩٧.٤	٢٠.٨	٢٩.٢	٢٠.٨	٦٨.٢
بابل	-	١٩	-	٥.٧	-	١٣.٣
بغداد	-	-	-	-	-	-
ديالى	٢	٦.٧	١	٢	١	٤.٧
كركوك	٣.٦	١٥.٨	١.٨	٤.٧	١.٨	١١
نينوى	٣٦	٤٩٦.٤	١٨	١٤٨.٩	١٨	٣٤٧.٥
صلاح الدين	١٧.٣	٢٥.٣	٨.٧	٧.٦	٨.٧	١٧.٧
الاحتياجات الكلية	**١٠٠.٥**	**٦٦٠.٥**	**٥٠.٢**	**١٩٨.١**	**٥٠.٢**	**٤٦٢.٣**

و. ترتيبات التنفيذ

في حين يفترض أن يقوم القطاع الخاص بتمويل وإعادة إعمار شبكات الهاتف النقال، فإن إعادة بناء الشبكة الثابتة يمكن أن تستفيد أيضا من الاستثمار الخاص في أشكال مختلفة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبعد تأمين بيئة مواتية، يمكن للحكومة أن تتعاون مع القطاع الخاص لإعادة بناء البنية التحتية الحيوية التي لن تكون خلاف ذلك مربحة أو جذابة لاستثمارات القطاع الخاص.

ز. التوصيات

من المهم أن نلاحظ أن هذا التقييم، نظرا لطبيعته كتقييم عن بعد، يركز على شبكات الهاتف النقال التي تشمل أبراج متنقلة مرئية أو اعمدة ولا يفحص الضرر الذي لحق بالبنية الأساسية للألياف الوطنية، حيث يصعب التقاط شبكات تحت الأرض وشبكات الألياف المعلقة من خلال صور الأقمار الصناعية. ومع ذلك، تشير البيانات الحكومية إلى أضرار كبيرة لشبكة الألياف الوطنية التي هي مرفق أساسي يحمل عرض النطاق الترددي للإنترنت في جميع أنحاء البلاد والتي تعتمد عليها شبكات الهاتف النقال.

وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للانتعاش في المستقبل هو التغطية المنصفة وتوفير الخدمات الشاملة. ويصبح الوصول إلى خدمة الهاتف النقال، على وجه الخصوص، أمرا بالغ الأهمية في حالات الأزمات حيث تصبح المعلومات المتعلقة بالغارات الجوية والمساعدة الطبية وإمدادات الغذاء والمياه والبقاء على اتصال بأفراد الأسرة مسالة حياة أو موت.وينبغي أن تأخذ خطط الانتعاش في المستقبل في الاعتبار توفير الاتصالات كخدمة مطلوبة من الجميع - الأفراد والقطاع الخاص والوكالات الحكومية والوكالات الإنسانية.

وعندما تبدأ جهود إعادة الإعمار، سيكون من المهم التخطيط لمد كابلات الألياف على طول أي بنية تحتية خطية جديدة، الطرق وشبكات الطاقة، والسكك حديدية، إلخ. وحوالي ٧٥ في المئة من تكلفة مد الألياف هي في الاشغال وحفر الخنادق للقنوات التي تحويها. ولهذا الحفر الواسعة تأثير كبير على البيئة. وبالتالي فإن سياسة «الحفر مرة واحدة» ستتبع الاتجاه العالمي الذي يتم فيه بناء قنوات الألياف جنبا إلى جنب مع بناء شبكات الكهرباء والطرق السريعة، من بين البنية التحتية للمرافق الأخرى. ومن ثم سيكون من حيث التكلفة والأقل ضررا للبيئة على حد سواء تعزيز نشر الألياف عبر البنية التحتية الخطية لشبكات الكهرباء والطرق / الطرق السريعة. وهكذا، من وجهة نظر الحكومة، يمكن لجهود إعادة الإعمار أيضا أن تركز على:

على المدى القصير (تصل إلى سنة واحدة)

١. إزالة القيود المفروضة على المشغلين من القطاع الخاص لبناء وامتلاك وتشغيل البنية التحتية المحلية والدولية للألياف.

٢. سن قانون الاتصالات الذي يرسي الاساس لزيادة المنافسة ومشاركة القطاع الخاص، ويوفر اليقين القانوني والتنظيمي للمستثمرين المحليين والدوليين.

٣. ضع خطة حكومية لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في جهود الإنتعاش وبناء السلام، لا سيما في المدن الكبرى مثل الموصل، والاستفادة من التطبيقات الرقمية لتحسين تقديم الخدمات في المناطق الخاضعة لإعادة الإعمار، وزيادة مشاركة المواطنين في جهود إعادة الإعمار وفي السياسة وزيادة الشفافية في التمويل والاستثمار الحكوميين.

على المدى المتوسط (حتى ٥ سنوات)

١. تطوير وتنفيذ شراكة بين القطاعين العام والخاص في إعادة بناء البنية التحتية الحيوية للألياف: البنية الأساسية بين المدن، الربط، والوصول في المدن الرئيسية.

٢. وضع وتنفيذ أدوات تنظيمية، من بينها إدارة الطيف وإعادة توزيعه، وأنظمة المشغلين المهيمنين، وتشارك البنية التحتية، ونظام ترخيص موحد.

قطاعات البنية التحتية
النقل

أ. ملخص القطاع

يبلغ إجمالي تكاليف الأضرار في المحافظات العراقية السبع في قطاع النقل ٣,٣ تريليون دينار (٢,٨ مليار دولار)، وبلغت الخسائر الإجمالية ٣١٥ مليار دينار (٢٧٠ مليون دولار). وقد عانى قطاع النقل، الذي يتألف من الطرق والمطارات والجسور والسكك الحديدية، معاناة كبيرة نتيجة للنزاع، مما عرقل التنقل ونقل الأشخاص والسلع والخدمات. وتشمل التحديات القطاعية الرئيسية التي ينبغي التصدي لها ما يلي: استعادة الأوضاع الطبيعية لمؤسسات وسلطات النقل؛ تحديد واضح لأولويات القطاع؛ والاعتماد المفرط لقطاع النقل على شبكة الطرق لاغراض النقل. ويبلغ إجمالي تكاليف الاحتياجات للمحافظات السبع ٤,٧ تريليون دينار (٤ مليارات دولار).

ب. الخلفية وتحليل ظروف ما قبل الأزمة

بعد عقود من عدم الاستقرار، لا يزال العراق يعاني من ضعف المؤسسات والبنية التحتية المتخلفة - والطرق والنقل ليست باستثناء. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، تفتقر البنية التحتية للنقل والطرق والمطارات والسكك الحديدية، إلى الاستثمارات الرأسمالية للحفاظ على معايير الأداء. ويشكل بناء البنية التحتية في البلاد، ودعم المؤسسات، واستعادة السلام والأمن في جميع أنحاء البلاد، تحديات رئيسية تواجه العراق حاليا. إن دعم قطاع النقل في العراق مهم لزيادة التماسك والوحدة الاجتماعية، فضلا عن التكامل الوطني والإقليمي.

الطرق: شبكة الطرق العراقية متطورة نسبيا من حيث الكفاءة والقدرات. ومع ذلك، فإن معظم شبكة الطرق تعاني من تدهور واسع النطاق وأضرار بسبب عقود من الحرب وعدم الاستقرار، فضلا عن عدم وجود الصيانة الدورية والروتينية. وقد أدى ذلك إلى تدهور كفاءة شبكة الطرق، وتفاقمت مشكلة قدرة شبكة الطرق بسبب فقدان البنية التحتية للطرق وإلحاق أضرار بها. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الاعتماد المفرط على شبكة الطرق للنقل إلى زيادة الضغط على نوعية وأداء شبكة الطرق.

السكك الحديدية: شركة السكك الحديدية في جمهورية العراق (IRR) هي مشغل السكك الحديدية الوطنية. ويبلغ طول السكك الحديدية العراقية ١٩٠٥ كيلومترا من المقياس المعياري، وتم بناء معظم شبكة السكك الحديدية في الستينيات. وتعمل الشبكة على الخطوط التالية:

- ربيعة - الموصل - بيجي - بغداد - البصرة، مع فرع من مفرق الشعيبة) بالقرب من البصرة (إلى موانئ خور الزبير وأم قصر(القسم بين بغداد والموصل بحالة غير جيدة)
- بغداد - الرمادي - الحقلانية - القائم - حصيبة، مع فرع من القائم إلى عكاشات؛ و
- الحقلانية-بيجي-كركوك.

النقل الجوي: لدى العراق ١١٦ مطارا، منها ٦ مطارات دولية (بغداد والموصل والبصرة واربيل والسليمانية والنجف).

ج. تقييم الأضرار الخسائر القطاعية

١. التحليل القطاعي الكلي

نتيجة للصراع، تعرض قطاع النقل العراقي الى أضرار بالغة. وتعرضت شبكات الطرق في المدن التالية الى اكبر الأضرار:

١. **الضرر الشديد:** تعرضت مدن بيجي (٧١,١٤ في المائة) وسنجار (٦٦,٩٨ في المائة) وهيت (٥٨,٤٢ في المائة) والموصل (٤٢,٧٩ في المائة) مع أضرار بلغت ٦٦ في المائة من مجموع شبكة الطرق التي لحقت بها أضرار،

٢. **الأضرار المعتدلة:** تعرضت جلولاء (٣٦,٤٦ في المئة)، تلعفر (٣٥,٩٠٪)، البعاج (٣٤,٤٩ في المئة)، الشرقاط (٢٩,٥٨ في المائة)، وبخديدا (٢٨,٤٥ في المائة) الى أضرار بلغت في المتوسط ٣٣ في المائة من مجموع شبكة الطرق المتضررة،

٣. **الأضرار المنخفضة:** تعرضت قره تبه (٢٢,٠٠ في المائة)، الفلوجة (٢٠,٩٤ في المائة)، المقدادية (١٤,١٥ في المائة)، تلكيف (١٣,٨٧ في المئة)، السعدية (١٠,٥٣ في المئة)، الحضر (٩,١٩ في المئة) والرمادي (٧,٧٨ في المئة)الى ضرر أقل نسبيا، حيث بلغ متوسطه ١٤٪ من إجمالي شبكة الطرق المتضررة.

كما اصابت أضرار كبيرة اصول قطاع النقل والجسور والسكك الحديدية والمطارات. ومن الجدير بالملاحظة، في الموصل، جميع جسور نهر دجلة الخمسة قد دمرت. وما في من تموز ٢٠١٧، يشير تحليل الصور إلى تدمير مطار الموصل بالكامل. كما أن محطة سكة حديد الموصل تضررت و هي لا تعمل، على الرغم من أن المرفق تعرض للضرر ولم يكن يعمل إلا جزئيا قبل النزاع الأخير. وأبلغ عن وقوع أضرار واسعة النطاق للبنية التحتية للجسور في معظم المدن المدرجة في التقييم.

٢. القياس الكمي للاضرار والخسائر التي لحقت بالأصول والبنية التحتية

الجدول ٤١: جرد الاضرار - جميع الاقضية (بالمتر، الكلفة بمليارات الدنانير)

	انواع الاصول	خط الاساس	المتضررة كليا
الاضرار	الرئيسية	٢٣٣,٦٠٠.٢٧	٥٧,٢٩٨.٥
	الثانوية	٤٧٣,٦٤٧.٧	١١٧,٨١٩.٥٧
	الحيوية	٥٩٠,٢٣٠.٩١	٢٠٦,٦٧٠.٧٥
	السكنية	٤,٣٩٦,٧٧٠.٢٨	١,٧٦٢,٥١٨.٤٩
	الخدمية	١٢٦,١١٨.٧٧	٣٢,٠٢٦.٦٤
	سكة حديد	٧٠,٧٧٨.٥٩	١٠,١٠٥.٨١
	خط طولي	٢٤٣,٣٩٥.٢٤	٧٥,٨٨٨.٩٣
	غير المصنفة	٢٤١,٠١٢.١٥	٣٨,٩٦٤.٨٦
	الجسور	—	٥,٧٩٢
	المطارات (عدد)	—	١
	محطات سكك الحديد (عدد)	—	٣

٣. الاستقراء على مستوى المحافظات

الجدول ٤٢: كلفة الأضرار على مستوى المحافظات (بمليارات الدنانير)

المحافظة	كلفة الاضرار
الانبار	١,١٠٦.٩
بابل	٣٢.٦
بغداد	٢١٧.٢
ديالى	١٢٩.٩
كركوك	٣٢٣
نينوى	١,٢٢٠.٢
صلاح الدين	٢٢٧.٦
المجموع	**٣,٢٥٧.٤**

د. الأثر على تقديم الخدمات

توضح نتائج هذا التقييم التحديات التي ستمتثلها الأضرار المادية وتدهور تقديم الخدمات في حين يتقلص النزاع إلى المستوى الذي يتيح التنمية والإنتعاش الاقتصادي في هذه المناطق. وبالنظر إلى مستوى الدمار الذي لحق بالبنية التحتية والخدمات العامة والممتلكات الخاصة، سيتعين على جهود الإنتعاش الاستجابة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة في المناطق المتضررة من النزاع في العراق.

وقد عانى قطاع النقل والطرق والمطارات والسكك الحديدية من الدمار الناجم عن النزاع. وقد تم تدمير العديد من الطرق والجسور كليا أو جزئيا. وقد تسبب ذلك في تعطيل كبير في الوصول والتنقل. وفي المدن المتضررة من الحرب، كان الناس محاصرين في منازلهم وملاجئهم دون الحصول على الغذاء والمياه والأدوية والوظائف. كما تأثرت الواردات والصادرات بضعف البنية الأساسية للنقل.

هـ. تقييم الاحتياجات القطاعية

يجب على الحكومة العراقية تعبئة الموارد للبدء بإعادة إعمار المحافظات والمدن المتأثرة بالحرب في أقرب وقت ممكن. ومما له نفس القدر من الأهمية هو الحاجة إلى استعادة القدرة المؤسسية والفنية لمواجهة التحديات المتزايدة لاستعادة وظائف القطاع. ولا يتطلب ذلك تعبئة الموارد المالية فحسب، بل أيضا وضع خطط رئيسية متوسطة وطويلة الأجل لإعادة بناء القطاع وإعادة تأهيله.

ونظرا لتأثير الحرب، يجب على الحكومة العراقية تنفيذ استراتيجية إعادة التأهيل الطارئة لاستعادة تقديم الخدمات للقطاع. والهدف من ذلك هو تحسين حالة أصول النقل والبنية التحتية من خلال إعادة تأهيل الأجزاء المتضررة بشدة من الطرق والجسور والسكك الحديدية والمطارات في البلد. وينبغي أن تهدف الاستراتيجية أيضا إلى استعادة القدرة الفنية والمؤسسية لإدارة وصيانة القطاعات الفرعية للنقل. وفي نهاية المطاف ستسهم هذه الاستراتيجية في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي للبلد وخلق فرص العمل. وبشكل أكثر تحديدا، ينبغي:

- إعادة تأهيل المطارات والسكك الحديدية والطرق والبرامج الحالية من أجل الصيانة الدورية للطرق.
- زيادة كفاءة وقدرة شبكة النقل الحالية.
- تعزيز كفاءة وأداء مؤسسات قطاع النقل.
- تعزيز النقل بواسطة السكك الحديدية، وحماية شبكة الطرق الوطنية من الضرر؛
- تعزيز دور القطاع الخاص في النقل.

١. تقييم احتياجات التعافي وإعادة الإعمار

الجدول ٤٣: الاحتياجات ذات الاولوية والمتسلسلة للمحافظات (بمليارات الدنانير)

المحافظة	النوع	المجموع (خلال ٥ سنوات)	المدى القصير (سنة واحدة)	المدى المتوسط (٢-٥ سنة)
الانبار	اعادة اعمار البنية التحتية	١,٥١٤.٨	٤٥٤.٤	١,٠٦٠.٤
	استعادة تقديم الخدمات	٧٥.٧	٢٢.٧	٥٣
	مجموع الانبار	**١,٥٩٠.٦**	**٤٧٧.٢**	**١,١١٣.٤**
بابل	اعادة اعمار البنية التحتية	٤٤.٦	١٣.٤	٣١.٢
	استعادة تقديم الخدمات	٢.٢	٠.٧	١.٦
	مجموع بابل	**٤٦.٨**	**١٤.١**	**٣٢.٨**
بغداد	اعادة اعمار البنية التحتية	٢٩٧.٢	٨٩.٢	٢٠٨
	استعادة تقديم الخدمات	١٤.٩	٤.٥	١٠.٤
	مجموع بغداد	**٣١٢.١**	**٩٣.٦**	**٢١٨.٤**
ديالى	اعادة اعمار البنية التحتية	١٧٧.٧	٥٣.٣	١٢٤.٤
	استعادة تقديم الخدمات	٨.٩	٢.٧	٦.٢
	مجموع ديالى	**١٨٦.٦**	**٥٦**	**١٣٠.٦**
كركوك	اعادة اعمار البنية التحتية	٤٤٢	١٣٢.٦	٣٠٩.٤
	استعادة تقديم الخدمات	٢٢.١	٦.٦	١٥.٥
	مجموع كركوك	**٤٦٤.١**	**١٣٩.٢**	**٣٢٤.٩**
نينوى	اعادة اعمار البنية التحتية	١,٦٦٩.٩	٥٠١	١,١٦٨.٩
	استعادة تقديم الخدمات	٨٣.٥	٢٥	٥٨.٤
	مجموع نينوى	**١,٧٥٣.٤**	**٥٢٦**	**١,٢٢٧.٤**
صلح الدين	اعادة اعمار البنية التحتية	٣١١.٥	٩٣.٤	٢١٨
	استعادة تقديم الخدمات	١٥.٦	٤.٧	١٠.٩
	مجموع صلاح الدين	**٣٢٧**	**٩٨.١**	**٢٢٨.٩**
المجموع الكلي - جميع المحافظات		**٤,٦٨٠.٧**	**١,٤٠٤.٢**	**٣,٢٧٦.٥**

و. ترتيبات التنفيذ

من اجل تنظيم جهود الانتعاش الموجهة نحو أولويات المجتمع المحلي، يتعين على السلطات المحلية في المدن ال ١٦ أن تلعب دورا يسمح بالحركة والوصول إلى الأسواق والخدمات التي تحتاج إليها بشدة. أما بالنسبة للطرق بين المدن، فيجب إعادة العمل الطبيعي لوزارة النقل. وسيتطلب ذلك إعادة تأهيل المباني التي تضررت بسبب النزاع، ويجب شراء عقود جديدة بموجب الإجراءات الطارئة. ويجب تعبئة التمويل على نطاق واسع لدفع تكاليف

إصلاح الطرق والجسور، ومن الجانب الفني، يلزم تعبئة عدد كبير من المقاولين المحليين القادرين على العمل والاستشاريين. وقد تكون قدرة شركات الاستشارات الهندسية الوطنية غير كافية للتعامل مع الحجم الكبير لأنشطة التصميم والإشراف. ويمكن تقديم نفس الحجة للبنية التحتية الأخرى للنقل والمطارات والسكك الحديدية. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومة العراقية أن تنظر، قدر المستطاع، في إطار الأطر الفنية والمؤسسية والقانونية، في تعبئة تمويل القطاع الخاص بموجب ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستعادة تقديم الخدمات فضلا عن تشغيل المرافق وصيانتها.

ز. التوصية والقيود

هناك العديد من التحديات المؤسسية والفنية والمالية التي يجب معالجتها لاستعادة تقديم الخدمات في قطاع الطرق والنقل في العراق.

- من الناحية المؤسسية، يتعني معاجلة الأداء العادي لمؤسسات والسلطات النقل.
- من الناحية الفنية، يجب معالجة دور المقاولين والمهندسين المحليين في سياق تنفيذ أعمال الإصلاح والصيانة والتأهيل وإعادة الإعمار والإشراف عليها.
- من الناحية المالية، نظرا لعدم وجود استثمار في صيانة شبكة الطرق وإعادة تأهيلها، يجب على الحكومة العراقية أن تلتمس مساعدة طويلة الأجل من البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى لتأمين تكلفة إعادة الإعمار في عراق ما بعد النزاع.
- يجب أن تحدد السلطات المركزية والإقليمية تحديدا واضحا لأولويات القطاع.
- بالنظر إلى نطاق الأضرار في جميع أنحاء البلاد والقطاعات، يجب تعبئة مصادر التمويل بسرعة.
- فرض الاعتماد المفرط على شبكة الطرق ضغوطا على الشبكة وساهم في تدهورها.
- يؤدي التحميل الزائد للشاحنات وعدم التحكم في الوزن المحوري إلى تدهور سريع في شبكة الطرق.

الاستنتاج

يواجه العراق العديد من التحديات في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. وتتمثل التحديات الرئيسية التي يتعين التصدي لها فيما يلي:

١. توافر الأموال لتمويل جهود التعمير، وتحديد الأولويات داخل القطاعات المختلفة وفيما بينها.

٢. تأمين المزيد من الأموال مما كان مقدرا بموجب تقييم الاضرار والاحتياجات، حيث أن جهود إعادة الإعمار سوف تستغرق أكثر من ٥ سنوات.

٣. اتخاذ خطوات عملية للبدء في ترتيب التدخلات الأكثر حاجة داخل القطاعات وفيما بينها، بما في ذلك التصميم التفصيلي وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

٤. وضع المتطلبات القانونية والمؤسسية اللازمة لإنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع النقل.

قطاعات البنية التحتية
المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH)

أ. ملخص القطاع

تعرض هذا القطاع الى أضرار كبيرة. وتقدر تكلفة الأضرار ب ١,٦ ترليون دينار (١,٤ مليار دولار). وقد أصيبت معظم الأضرار في بغداد وصلاح الدين وكركوك، في حين حدثت الأضرار الباقية الأقل حجما في جميع المناطق الأكثر حضرا في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، توقف جمع تعرفة المياه في جميع المحافظات بسبب النزاعات، وتضررت الدوائر الحكومية.

وفي جميع المحافظات، تراوحت نسبة الأسر التي تحصل على المياه من ٤٠ إلى ٦٠ في المائة. ومع ذلك، في مدن مثل الرمادي، وبيجي، وبخديدا، والبعاج، والحضر، يحصل ٢٠ في المائة أو أقل من الأسر على المياه. وهذا ما يدفع الأسر إلى الاعتماد على شاحنات المياه للحصول على المياه النظيفة. وفي الوقت الراهن، فإن خدمات قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة هي أسوأ من خدمات الموارد المائية. ولا توجد شبكات صرف صحي أو محطات ضخ أو محطات معالجة مياه الصرف الصحي في أي من المدن الصغيرة مثل البعاج أو تلعفر أو بخديدا أو هيت، إلخ. وتتكون الشبكة الحالية فقط من بضعة خطوط من شبكات مياه الأمطار ومحطات ضخ مياه الأمطار التي تغطي أجزاء من المدن الصغيرة المذكورة أعلاه. ومع ذلك، ففي المدن الكبرى مثل الموصل والرمادي والفلوجة، توجد شبكات صرف صحي تتكون من شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ ومحطات المعالجة. ومع ذلك، فإن الشبكة لا تغطي جميع أحياء المدينة. وعموما، فإن خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة تغطي ٢٨ في المائة فقط من المدن الكبيرة.

ويتمثل التحدي الأكبر في هذا القطاع في إعادة تأهيل شبكات المياه التي تتدهور على مدى فترة طويلة من الزمن. وبالإضافة إلى ذلك، سيتطلب هذا القطاع تحديثا لانظمة الحوكمة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بالتزامن مع إعادة بناء الأصول. وتبلغ التكلفة التقديرية لإصلاح البنية التحتية للمياه والصرف الصحي وإعادة إعمارها ٢,٩ ترليون دينار (٢,٤ مليار دولار)، ويشمل ذلك تقدير عدد الموظفين والمعدات وإصلاحات السياسات. وينبغي أن تتركز الجهود الأولية حول استئناف توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي.

ب. الخلفية وتحليل وضع ما قبل الازمة

في حين أن هذا القطاع مركزي، فإن إدارته تمتد الى ١١ وزارة، بما في ذلك وزارة الموارد المائية، ووزارة البناء والإسكان. وتعمل هذه الوزارات وتتفاعل بطريقة مخصصة وغير رسمية في غياب قانون رسمي للمياه يسمح بإنشاء آليات تنسيق رسمية. وفي عام ٢٠١٢، كان لدى جزء كبير من السكان إمكانية الحصول على إمدادات المياه بالأنابيب. وعلى الرغم من أن الوصول كان مرتفعا، فإن جودة الخدمات المقدمة تعتبر منخفضة. وهكذا، تكبدت الأسر تكاليف التكيف في شكل استثمارات في خزانات الأسطح ومضخات تقوية المياه ومعالجة مياه الشرب(بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر شراء قناني المياه والمياه المحلاة (. وبالمثل، فإن الوصول إلى مرافق الصرف الصحي السليمة كان عمليا على العموم، مع حصول جزء كبير من السكان على مرافق الصرف الصحي المأمونة كما حددها برنامج الرصد المشترك. ومع ذلك، فإن جمع مياه الصرف الصحي كان أقل تطورا بكثير، حيث كان لدى حوالي ربع السكان

إمكانية الوصول إلى شبكة المجاري الموصولة بالأنابيب، ومع التغير في السنوات الأخيرة بعيدا عن مستويات الخدمة الأعلى إلى مستويات أدنى من الخدمة فهو يمول في معظمها من المستخدمين أنفسهم .

جرد أصول البنية التحتية

يقدم التقييم نظرة عامة عن الأضرار التي لحقت بقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة في كانون الاول ٢٠١٧، في ٣١ قضاء شملت: الموصل والفلوجة وجلولاء والرمادي وسنجار وتلعفر وغيرها الكثير. كما تضمنت ثلاث محافظات إضافية هي: بابل وبغداد وكركوك. وعند تقييم هذه المدن وعددها ٣١ قضاء وثلاث محافظات، تم تحديد ما مجموعه ١٤٨٨ مرفقا للمياه، والصرف الصحي والنظافة.

الجدول ٤٤: جرد الأضرار - جميع المدن (عدد المنشات، الملفة بمليارات الدنانير)

	نوع الاصول	خط الاساس	المتضررة كليا	المتضررة جزئيا	المدمرة كليا
الاضرار	بئر	٨٤	٤٧	٣٢	١٥
	برج/خزان مياه	٢٩٦	٢٧١	١٢٤	١٤٧
	محطة معالجة المياه	١١٠	٩٦	٤٢	٥٤
	محطة تحلية المياه	٢٠	٢٠	٣	١٧
	محطة معالجة مياه الصرف الصحي	٤	٢	٢	٠
	محطة ضخ الصرف الصحي	٨	٨	٧	١
	محطة ضخ	٨٩	٣٨	٢٣	١٥
	حوض تخزين	٧	٧	٢	٥
	دائرة المجاري/ الصرف الصحي	١٣	١٣	١٠	٣
	معدات ومكائن	٦٤١	٦٤١	١٠٣	٥٣٨
	الشبكة وخطوط النقل	١٣	١٣	٧	٦
	شبكة توزيع المياه	٤٢	٤٢	١٤	٢٨
	مركبات للمنشآت الكبيرة	١٥	١٥	٠	١٥
	مركبات للمنشآت الصغيرة	١٤٦	١٤٦	٠	١٤٦
	الأضرار الكلية	**١٤٨٨**	**١٣٥٩**	**٣٦٩**	**٩٩٠**

حالة تقديم الخدمات والقدرة المؤسسية

إن جودة خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة للمستهلكين آخذة في الانخفاض كما يتجلى في انخفاض مستويات الخدمة (أي أن الناس أقل اعتمادا على المياه المنقولة بالأنابيب كمصدر لمياه الشرب) وجودة الخدمة (مقاسة بتواتر انقطاع إمدادات المياه، وتصورات نوعية المياه). في عام ٢٠٠٠، استخدم السكان ما يقرب من ٧٧ في المئة المياه

المنقولة بالأنابيب للشرب في حين أن ٧ في المائة آخرين يعتمدون على مصادر محسنة أخرى. وبحلول عام ٢٠١١، كان ٦٦ في المائة فقط من الأسر تستخدم المياه المنقولة بالأنابيب للشرب، و ٣ في المائة تستخدم مصادر محسنة أخرى، و ٢٥ في المائة أخرى تستخدم الآن خدمات مياه الشرب الأخرى، بما في ذلك التناضح العكسي أو المياه المحلاة (١٣ في المائة) والمياه المعبأة (١١ في المائة).

تحديات تطوير للقطاع

لقد عرقلت العديد من التحديات أداء قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة في العراق. وتشمل التحديات الإدارية عدم وجود معايير الأداء واستقلالية الإدارة، وقوانين الخدمة المدنية التي تحمي الأداء الضعيف للموظفين ، وتدني المهارات الإدارية، وضعف آليات المساءلة. وتشمل التحديات الفنية والمالية قوة عاملة منخفضة المهارة وضعف إنفاذ التعريفات. ومن شأن إنشاء نظام فوترة إلكتروني أن يحسن نسبة جمع المياه وفواتير مياه الصرف الصحي وأن يخفض مبلغ المخصصات من خلال الموازنة السنوية للحكومة وسياسات ربط المنازل. وتشمل التحديات المؤسسية والسياساتية أوجه عدم الاتساق في الأدوار والمسؤوليات المؤسسية، والافتقار إلى التوجيه الاستراتيجي، والافتقار إلى آليات التنسيق الرسمية التي يمكن أن تعزى جزئيا إلى عدم وجود قانون شامل للمياه. ويعتبر تقديم الخدمات ضعيفا، بما في ذلك خدمات إمدادات المياه المتقطعة، وانخفاض ضغط المياه، وخسائر كبيرة في الشبكة بسبب البنية التحتية القديمة.

التحليل القطاعي الكلي

الأضرار المادية الإجمالية

بشكل عام، تم تحديد ما مجموعهُ ١٤٨٨ منشأة في ٣١ مدينة من المدن الأكثر تضررا في الأنبار وديالى ونينوى وصلاح الدين و بابل وبغداد وكركوك. ومن بين هذه المنشآت البالغ أفيد بأن ١٣٥٩ قد دمرت بالكامل، و ٣٦٩ تضررت جزئيا.

ويوضح الشكل ١٠ نسبة الأضرار التي لحقت بكل محافظة. ويوجد في محافظة نينوى أعلى نسبة ضرر تليها الأنبار وكركوك. ويعرض الجدول ٤٥ الاستقراء على مستوى المحافظات، والذي ياخذ بالاعتبار نسبة توزيع الخدمات / الأصول الريفية.

الشكل ١٠: نسبة الضرر حسب المحافظة

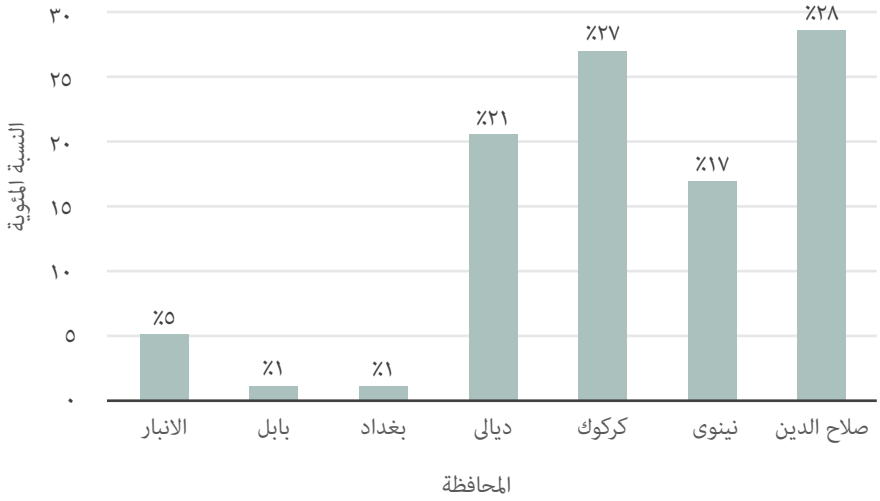

الجدول ٤٥: كلفة الضرر عل مستوى المحافظة (بمليارات الدنانير)

المحافظة	كلفة الاضرار
الانبار	٧٥.٨
بابل	٢٢
بغداد	١٦.٨
ديالى	٣٢٩.١
كركوك	٤٣٢.٣
نينوى	٢٧٠.٨
صلاح الدين	٤٥٦.٧
المجموع	**١,٦٠٣.٥**

التحديد الكمي للأضرار والخسائر في الأصول والبنية التحتية

يوفر التقييم منظورا جزئيا للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لموارد المياه. ومن الجدير بالذكر أنه نظرا للحالة الراهنة في البلد، فإن المعلومات عن الأصول كانت محدودة، وحال توفر المعلومات، سيتعين إجراء تقدير أدق للتكلفة بعد إجراء تقييم ميداني مفصل. ويوضح الجدول ٣ أضرار المرافق التي تم جردها وتكاليف الأضرار الكلية بالدينار العراقي والدولار على حد سواء. ويلخص الجدول ٢ تكاليف الأضرار التي جرى تقييمها لكل مدينة.

تقدر التكلفة الإجمالية لعنصر البنية التحتية لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة في المحافظات السبع جميعها استنادا إلى المعلومات المتوفرة وباستخدام متوسط التكلفة التقديرية للبناء المبلغ عنها في المحافظات السبع بقيمة ٢,٩ ترليون دينار. ومن الجدير بالذكر أن المعلومات عن الأصول كانت محدودة، وحال توفر المعلومات، سيتعين

إجراء تقدير أكثر دقة للتكلفة. وتستبعد تقديرات التكلفة تكلفة دوائر الوزارة، ويلزم إجراء تقييم ميداني إضافي لكل أصل لضمان تقدير دقيق للتكلفة.

وقد تم تسجيل جميع الخسائر الرئيسية في القطاع الزراعي، بما في ذلك الخسائر الاقتصادية. وتم احتساب خسائر أخرى في قطاع البيئة مثل تلوث المياه. ومع ذلك، بالنسبة لمتطلبات القوى العاملة وفقدان الإيرادات، لا تتوفر في الوقت الحالي بيانات كافية تمكن من حساب الخسارة لكل محافظة.

الآثار على تقديم الخدمات

وبسبب محدودية توفير الكهرباء، كان هناك انخفاض عام في تشغيل مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة ، مما أدى إلى تشغيل جزئي فقط لمحطات معالجة المياه أو وحدات المياه المدمجة. وبسبب التشغيل الجزئي للمرافق، كان هناك انخفاض في كمية ونوعية إنتاج المياه النظيفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ظروف هذه المرافق التي تعمل جزئيا تتأثر مباشرة بالنزاع، أو بسبب سوء التشغيل والصيانة. ونتيجة للصراع، فقدت سلطات المياه والصرف الصحي معظم الخرائط الهامة والمخططات النهائية لشبكات توزيع المياه أو شبكات الصرف الصحي وخطوط النقل، بالإضافة إلى الأدوات والمعدات الخاصة التي هي مهمة جدا لتشغيل وصيانة منشات تجهيز المياه ومرافق الصرف الصحي.

ج. تقييم الاحتياجات القطاعية

يشير تقدير التكلفة التقريبية باستخدام تكاليف البناء الحالية، بما في ذلك التضخم، والخصائص الامنية، وإزالة الأنقاض، والبناء بشكل أفضل، وما إلى ذلك، إلى الحاجة إلى ٢,٩ ترليون دينار تقريبا.

وتتمثل أهم خطوة في هذه المرحلة في وضع تقييم دقيق وتفصيلي لجميع المرافق القائمة في شبكات إمدادات المياه والصرف الصحي لتحديد تكلفة إعادة الإعمار وتحديد تكلفة توسيع أو تحسين هذه المرافق لتغطية الطلب على المدى القصير والمتوسط. وعلاوة على ذلك، يلزم النظر في الاحتياجات والمطالب المختلفة للمرأة والرجل، ويلزم تشهيل إنشاء آليات تسمح بمشاركة المرأة في جهود إعادة البناء المؤسسية والبنية التحتية. ولتحديد أفضل لاحتياجات التدخلات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، يبين الجدول ٤٦ توزيع تكاليف الاحتياجات على مدى السنوات الخمس المقبلة للأنشطة / الاحتياجات المقترحة.

الجدول ٤٦: احتياجات المحافظات ذات الاولوية والمتسلسلة (بمليارات الدنانير)

المحافظة	النوع	المجموع (خلال ٥ سنوات)	المدى القصير (سنة واحدة)	المدى المتوسط (٢-٥ سنة)
الانبار	اعادة اعمار البنية التحتية	١٣٢.٦	٩٢.٩	٣٩.٨
	استعادة تقديم الخدمات	٣.٨	٢.٧	١.١
	المجموع الانبار	**١٣٦.٤**	**٩٥.٥**	**٤٠.٩**
بابل	اعادة اعمار البنية التحتية	٣٨.٥	٢٦.٩	١١.٥
	استعادة تقديم الخدمات	١.١	٠.٨	٠.٣
	المجموع بابل	**٣٩.٦**	**٢٧.٧**	**١١.٩**
بغداد	اعادة اعمار البنية التحتية	٢٩.٤	٢٠.٦	٨.٨
	استعادة تقديم الخدمات	٠.٨	٠.٦	٠.٣
	المجموع بغداد	**٣٠.٢**	**٢١.٢**	**٩.١**
ديالى	اعادة اعمار البنية التحتية	٥٧٦	٤٠٣.٢	١٧٢.٨
	استعادة تقديم الخدمات	١٦.٥	١١.٥	٤.٩
	المجموع ديالى	**٥٩٢.٤**	**٤١٤.٧**	**١٧٧.٧**
كركوك	اعادة اعمار البنية التحتية	٧٥٦.٦	٥٢٩.٦	٢٢٧
	استعادة تقديم الخدمات	٢١.٦	١٥.١	٦.٥
	المجموع كركوك	**٧٧٨.٢**	**٥٤٤.٧**	**٢٣٣.٥**
نينوى	اعادة اعمار البنية التحتية	٤٧٣.٩	٣٣١.٧	١٤٢.٢
	استعادة تقديم الخدمات	١٣.٥	٩.٥	٤.١
	المجموع نينوى	**٤٨٧.٤**	**٣٤١.٢**	**١٤٦.٢**
صلح الدين	اعادة اعمار البنية التحتية	٧٩٩.٢	٥٥٩.٥	٢٣٩.٨
	استعادة تقديم الخدمات	٢٢.٨	١٦	٦.٩
	المجموع صلاح الدين	**٨٢٢.١**	**٥٧٥.٤**	**٢٤٦.٦**
المجموع الكلي لجميع المحافظات		**٢,٨٨٦.٣**	**٢,٠٢٠.٤**	**٨٦٥.٩**

د. التوصيات الرئيسية لخطط التعافي في المستقبل

فيما يلي بعض التوصيات التي تم تقسيمها إلى توصيات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل لخطط التعافي في المستقبل:

على المدى القصير:

اطلاق التقييم المفصل للأضرار؛ (٢) عداد تصاميم تفصيلية لأعمال إعادة التأهيل. ضمان مشاركة المرأة والمنظمات النسائية في أي مشاورات واجتماعات فنية؛ (٣) البدء في أعمال إعادة تأهيل المرافق التي تقل أضرارها عن ٤٠ في المائة، وتشجيع توظيف المرأة في المناصب الفنية والإدارية.

على المدى المتوسط:

اعداد تصاميم تفصيلية لإعادة بناء المرافق التي تضررت بأكثر من ٤٠ في المائة؛ (٢) البدء في إعادة بناء المرافق التي تزيد أضرارها عن ٤٠ في المائة؛ (٣) توفير المعدات المدمرة (المياه ومياه الصرف الصحي و الخدمات البلدية)؛ (٤) إشراك القطاع الخاص في تشييد المرافق وصيانتها وتشغيلها؛ (٥) دراسة الحاجة إلى وضع خطة للأمن المائي لتلك المناطق مع مراعاة أثر التغيرات المناخية أو الفيضانات أو الأزمات.

على المدى الطويل:

(١) إعداد خطط رئيسية للمياه والمرافق الصحية، مع تمثيل المرأة والمنظمات النسائية في المشاورات والاجتماعات الفنية؛ (٢) إنشاء محطة معالجة استراتيجية وشبكات توزيع للمجتمعات الجديدة وفقا للمعدل الطبيعي للنمو السكاني.

امرأة تحمل قنينة مياه في مخيم خانكي للاجئين (اب ٢٠١٤)
الصورة: Answers (شوترستوك)

قطاعات البنية التحتية
الخدمات البلدية

أ. ملخص القطاع

تشكل الخدمات البلدية[١] خدمات بالغة الأهمية تيسر سلامة المواطنين، والمرافق الصحية، وإمكانية الوصول إلى الفرص الاقتصادية. وقد تعرض ٣٦ في المائة من جميع الأصول البلدية[٢] في محافظات الأنبار وديالى ونينوى الى أضرار إما جزئيا أو كليا. ويقدر ما يعادل ١٠٢,٣ مليار دينار (٨٧,٨ مليون دولار) [٣] كتكلفة إجمالية للأضرار في الأصول البلدية في هذه المحافظات. ومن بين المحافظات الثلاث، لوحظت أعلى تكلفة للأضرار في محافظة الأنبار حيث تعرضت ٢١ في المائة من الأصول البلدية للضرر الجزئي أو انها دمرت بالكامل، وبلغت التكلفة الإجمالية للضرر ٥٤,٦ مليار دينار (٤٦,٨ مليون دولار). وفي نينوى، تعرض ٣٨ في المائة من أصول البلدية الى أضرار بلغت تكلفته ٤٦,٣ مليار دينار(٣٩,٧٠ مليون دولار)، بينما تعرض ٣٥ في المائة من أصول البلدية الى أضرار بلغت تكلفتها التقديرية ١,٥ مليار دينار (١,٣ مليون دولار).

ويبلغ مجموع احتياجات التعافي ١٤٨,٧ مليار دينار عراقي (١٢٥,٨ مليون دولار). ويشمل ذلك ما مجموعه ١٣٩,٠٣ مليار دينار(١١٧,٦ مليون دولار) لبناء البنية التحتية، وإجمالي مبلغ ٩,٦ مليار دينار(٨,٢ مليون دولار) لإعادة تقديم الخدمات [٤] لقطاع الخدمات البلدية في محافظات الأنبار وديالى ونينوى. وتقدر احتياجات التعافي قصيرة الأجل(سنة واحدة) ب ١٥,١ مليار دينار(١٢,٨ مليون دولار) وتشمل استعادة الإنارة في الشوارع والأسواق الشعبية، لضمان سلامة المواطنين، وتيسير استئناف سبل عيشهم، وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال الأماكن العامة. وتقدر احتياجات الانتعاش على المدى المتوسط والطويل (٢-٥ سنوات) بمبلغ ١٣٣,٦ مليار دينار (١١٣ مليون دولار) وتشمل استعادة المرافق المجتمعية والمرافق الترفيهية والمكتبات والسكن العام بأسعار معقولة والحدائق / الملاعب ومواقف السيارات العامة، والمسالخ، وغيرها من أجل زيادة القدرة على العيش في الاحياء، مما يسهم في التماسك الاجتماعي والمصالحة. ومن بين المناطق الأكثر تأثرا بالأزمة، توفر الموصل،وهي ثاني أكبر مدينة في العراق من حيث عدد السكان، فرصة عظيمة لإعادة توطين عدد كبير من الاشخاص الذين نزحوا دون ارادتهم. وتظهر المدينة أعلى أرقام الضرر، وبالتالي يجب أن تكون ذات أولوية في الجهود المبذولة لاستعادة الخدمات البلدية وإعادة بناء المرافق البلدية.

---

١ تم حساب متوسط التكلفة الأساسية لوحدات إنارة الشوارع من التقديرات التي تم الحصول عليها من اثنين من الموردين المحليين (شركة الحضارة العربية للمقاولات والتجارة و حلول أسبار للبناء و التجارة العامة ، وكلاهما مقرها في بغداد) الذين قاموا بمشاريع إضاءة الشوارع قبل الأزمة. تم الحصول على تقديرات لوحدات إنارة الشوارع الرئيسية ووحدات إضاءة الشوارع المحلية. ومن ثم، يفترض أن متوسط تكلفة الوحدة الأساسية لما قبل الأزمة لعام ٢٠١٤ هو ٤٢٥ دولارا للوحدة، بما في ذلك تكلفة التركيب.

٢ شمل التقييم وحدات إضاءة الشوارع بالإضافة إلى ما مجموعه ٧٣ من الأصول: ٧ منتزهات / ملاعب و ٢٥ سوقا مجتمعية و ١٤ مرفقا مجتمعيا (مثل قاعات المؤتمرات) و ٣ مرافق ترفيهية مملوكة للبلديات و ٣ مكتبات و ٤ مشاريع سكنية بأسعار معقولة توفرها والبلديات العامة، و ١٠ مواقف عامة للسيارات، و ٥ مجمعات سكنية، و ١ منشأة لإنتاج أسفلت البلدية، وقاعدة بيانات واحدة لنظام المعلومات الجغرافية في محافظات الأنبار وديالى ونينوى. نسبة الأضرار تمثل عدد الأصول المتضررة مقسوما على أرقام خط الأساس.

٣ تكلفة الأضرار على أساس تكلفة الوحدة لعام ٢٠١٤. تم تحويل سعر صرف الدينار مقابل الدولار لعام ٢٠١٤ بقيمة ١١٦٦.

٤ يقتصر ذلك على تشغيل وصيانة البنية التحتية المستردة بسبب نقص البيانات المتعلقة بالخدمات البلدية الأخرى.

ب. الخلفية وتحليل ظروف واتجاهات ما قبل الازمة (خط الاساس)

تبين بيانات خط الأساس لعام ٢٠١٤ التي قدمتها الحكومة العراقية[٥] ان البلديات في محافظات الأنبار وديالى ونينوى تمتلك ما مجموعه ٧٣ من الأصول العاملة التي تقدم خدمات للجمهور بتكلفة ما قبل الأزمة تبلغ ١٠٧,٣ مليار دينار. واستكمالا لنقص البيانات على مستوى المدينة، أجري تقييم انارة الشوارع على مستوى المدينة باستخدام تقديرات مستنبطة لوحدات إنارة الشوارع المتضررة (مصابيح الشوارع) ضمن مناطق الأضرار الجانبية في ١٤ مدينة[٦] في محافظات الأنبار وديالى ونينوى . وأظهر هذا التقييم وجود ٥٤,٨٥٥ وحدة إنارة في الشوارع بتكلفة إجمالية قبل الأزمة بلغت ٢٧,٢ مليار دينار[٧] ، مع حوالي ٥١ في المئة من تكلفة ما قبل الأزمة تاتي من الموصل.

التحديات الرئيسية التي تواجه حاليا قطاع الخدمات البلدية

تحديات الأمن والسلامة - التهديد المستمر بالعنف والمتفجرات المتبقية والمواقع الملوثة تستدعي العديد من الاحتياطات لضمان سلامة وأمن موظفي البلدية. القضية الرئيسية في هذه الحالة هي الذخائر غير المنفجرة، والتلوث بالألغام الأرضية، والمفخخات التي لا تزال تنتشر في مناطق عديدة، خاصة في محافظة نينوى، و في الموصل على وجه التحديد.

التحديات المتعلقة بإمكانية الوصول - جعلت مستويات الأضرار الجسيمة لشبكات الشوارع والدوائر إمكانية الوصول إليها تحديا كبيرا. وعلاوة على ذلك، فإن الكميات الضخمة من الأنقاض في معظم المناطق تخلق حواجز أمام الحصول على الخدمات البلدية.

التحديات التشغيلية - أظهر توفير خدمات الكهرباء والمياه تدهورا شديدا بسبب الدمار الذي سببته الأزمة، مما أثر بدوره على العمليات البلدية والأداء العام في تقديم الخدمات.

شحة الموارد البلدية - أثر تدمير أصول البلدية على معظم المركبات والمعدات والآلات البلدية ، مما أدى إلى زيادة كبيرة في العجز في توافرها لتقديم الخدمات[٨] . و خدمات مثل جمع النفايات، على سبيل المثال، تعتمد اعتمادا كبيرا على الآلات والمركبات التي تملكها البلديات. واستعادة هذه الخدمات تتطلب التغلب على هذا العجز.

---

٥ مستخرجة من الأصول البلدية المدرجة بموجب وزارة العمار والإسكان والاشغال العامة والبلديات في «بيانات المباني الحكومية» ورقة بيانات مقدمة من قبل الحكومة العراقية لغرض هذا التقييم. و»أخرى» تشير إلى منشأة إنتاج الأسفلت البلدية وقاعدة بيانات نظم المعلومات الجغرافية

٦ الفلوجة، هيت والرمادي من محافظة الأنبار. وجولاء، والسعدية، والمقدادية، وقره تبه من محافظة ديالى. بيجي، بخديدا، الحضر، الموصل، سنجار، تلعفر، تلكيف من محافظة نينوى.

٧ تم حساب متوسط التكلفة الأساسية لوحدات إنارة الشوارع من التقديرات التي تم الحصول عليها من اثنين من الموردين المحليين (شركة الحضارة العربية للمقاولات والتجارة و حلول أسبار للبناء و التجارة العامة ، وكلاهما مقرها في بغداد) الذين قاموا بمشاريع إضاءة الشوارع قبل الأزمة. تم الحصول على تقديرات لوحدات إنارة الشوارع الرئيسية ووحدات إضاءة الشوارع المحلية. ومن ثم، يفترض أن متوسط تكلفة الوحدة الأساسية لما قبل الأزمة لعام ٢٠١٤ هو ٤٢٥ دولارا للوحدة، بما في ذلك تكلفة التركيب.

٨ أظهرت الأرقام التي تم جمعها من عام ٢٠١١ أن المعدات والآلات غير كافية بالفعل في المحافظات الثلاث التي بلغت نسبتها المئوية أعلى مستوياتها في نينوى.s

ضعف القدرة المؤسسية - بالنظر إلى ضعف القدرات المؤسسية للبلديات حتى قبل وقوع الأزمة، لا بد من إيلاء الأولوية لجهود التعافي الأولية مكانيا، وعبر القطاعات، من أجل عدم زيادة القدرات المؤسسية البلدية. وينبغي أن تشمل جهود الإنتعاش تعزيز القدرات في الأجلين المتوسط والطويل.

البنية التحتية للبلديات -كانت البنية التحتية البلدية - مثل مواقع مكب النفايات والمعدات والآلات - ناقصة بالفعل كما في عام ٢٠١١. وفي نينوى، على سبيل المثال، أبلغ عن نقص في الآلات والمعدات اللازمة لإدارة النفايات عند ٢٧ في المائة[٩]. ويشكل الدمار الذي لحق بالبنية التحتية البلدية المحدودة، تحديا أمام البلديات، مما يجعل من الضروري إعطاء الأولوية لإصلاح الهياكل الأساسية الرئيسية واستعادتها.

النهج الاني والمخصص - تركز النهج المعتمدة حاليا للانتعاش على معالجة الاحتياجات الفورية التي قد تضر بالحلول المستدامة الطويلة الأجل إذا لم يتم التخطيط الكافي والسليم لها. وكانت معظم المخططات الرئيسية للمدن المتضررة قديمة قبل الأزمة ولم تتضمن اساليب استراتيجية ومتكاملة لازمة لإدارة النمو الحضري السريع. ولذلك، من المهم جدا دعم البلديات ليس فقط لتحديد الأولويات الفورية، بل البدء في التخطيط المكاني والاستراتيجي لجهود الإنتعاش من أجل ضمان استدامتها.

ج. تقييم الأضرار والخسائر القطاعية

تعتبر الخدمات البلدية[١٠] من الخدمات الهامة التي تيسر سلامة المواطنين، والمرافق الصحية، والحصول على الفرص الاقتصادية. وقد تعرض ٣٦ في المائة من جميع الأصول البلدية[١١] في محافظات الأنبار وديالى ونينوى الى أضرار إما جزئيا أو كليا. ويقدر ما يعادل ١٠٢,٣ مليار دينار[١٢] كتكلفة إجمالية للأضرار في الأصول البلدية في هذه المحافظات. ومن بين المحافظات الثلاث، لوحظت أعلى تكلفة للأضرار في محافظة الأنبار حيث تعرضت ٢١ في المائة من الأصول البلدية للضرر الجزئي أو انها دمرت بالكامل، وبلغت التكلفة الإجمالية للضرر ٥٤,٦ مليار دينار. وفي نينوى، تعرض ٣٨ في المائة من أصول البلدية الى أضرار بلغت تكلفتها ٤٦,٣ مليار بينما في ديالى تعرض ٣٥ في المائة من أصول البلدية الى أضرار بلغت تكلفتها التقديرية ١,٥ مليار دينار.

---

٩ مسح البيئة في العراق ٢٠١٠، وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات

١٠ وفقا لقانون البلديات العراقي ١٦٥ وتعديلاته، تشمل الخدمات البلدية الرئيسية ما يلي: (١) إعداد مخططات رئيسية للتنبؤ وتوجيه النمو الحضري والطلبات في نهج مرحلي ومدرج في الميزانية، وإعداد خطط قطاعية تفصيلية تعين استخدام الأراضي والبنية التحتية (٢) تنفيذ أنشطة جمع النفايات الصلبة وإزالتها، (٣) إنارة الطرق، (٤) إنشاء خزانات وممرات مياه ومياه صرف، (٥) رصف الشوارع، (٦) إنشاء مسالخ، (٧) ترتيب أسواق المجتمع والمتنزهات والأماكن العامة والمكتبات والمرافق الترفيهية، و (٨) ترتيب وتخصيص المقابر، وغيرها من الخدمات

١١ شمل التقييم وحدات إنارة الشوارع بالإضافة إلى ما مجموعه ٧٣ من الأصول: ٧ منتزهات / ملاعب و ٢٥ سوقا مجتمعيا و ١٤ مرفقا مجتمعيا (مثل قاعات المؤتمرات) و ٣ مرافق ترفيهية مملوكة للبلديات و ٣ مكتبات و ٤ مشاريع سكنية بأسعار معقولة والبلديات العامة، و ١٠ مواقف عامة للسيارات، و ٥ مسالخ، و ١ منشأة لإنتاج أسفلت البلدية، وقاعدة بيانات واحدة لنظام المعلومات الجغرافية في محافظات الأنبار وديالى ونينوى. نسبة الأضرار تمثل عدد الأصول المتضررة مقسوما على أرقام خط الأساس.

١٢ تكلفة الأضرار على أساس تكلفة الوحدة لعام ٢٠١٤. تم تحويل سعر صرف الدينار مقابل الدولار لعام ٢٠١٤ البالغ ١١٦٦ دينار لكل دولار.

الجدول ٤٧: جرد الاضرار - جميع المحافظات (بمليارات الدنانير)[١٣]

	انواع الاصول	خط الاساس	متضررة جزئيا	مدمرة كليا
الاضرار	منشات مجتمعية	١٤	٦	٨
	اسواق شعبية	٢٥	٤	٢١
	اماكن ترفيهية	٣	٢	١
	مكتبة	٣	٢	١
	اسكان بكلفة ميسورة[٦٢]	٤	٠	٤
	متنزهات/ملاعب	٧	٤	٣
	مواقف سارات عامة[٦٣]	١٠	٠	١٠
	مسلخ	٥	١	٤
	اخرى	٢	٠	٢
	انارة الشوارع	٥٤٨٥٥	-	١٩٤٦٧

* البيانات للخدمات البلدية مثل المياه والصرف الصحي تم تناولها في الاقسام الخاصة بها

الجدول ٤٨: كلفة الاضرار على مستوى المحافظة (بمليارات الدنانير)

المحافظة	كلفة الاضرار
الانبار	٥٤.٥٨
ديالى	١.٤٦
نينوى	٤٦.٢٩

د. تقييم الاحتياجات

يبلغ إجمالي احتياجات التعافي لقطاع الخدمات البلدية ١٤٨,٧ مليار دينار. ويشمل ذلك ما مجموعه ١٣٩ مليار دينار لبناء البنية التحتية، ومجموع ٩,٧ مليار دينار لاعادة تقديم الخدمات[١٦] لقطاع الخدمات البلدية في محافظات الأنبار وديالى ونينوى. أما احتياجات الانتعاش فهي الأعلى في محافظة الأنبار لتصل إلى ما مجموعه ٨٥,٦ مليار دينار

١٣ لم تتوافر أي بيانات أو معلومات عن إيرادات البلديات والموظفين وإزالة الأنقاض على أي مستوى، وبالتالي لا يمكن قياس خسائر قطاع الخدمات البلدية.

١٤ مشاريع سكنية منخفضة التكلفة بأسعار معقولة (مباني سكنية) في محافظة الأنبار .. التكلفة التي تم الحصول عليها من البيانات المقدمة من الحكومة العراقية

١٥ تشمل خمسة مواقف للسيارات مخصصة للمركبات البلدية بالإضافة إلى خمسة مواقف للسيارات للاستخدام العام. التكلفة التي تم الحصول عليها من بيانات الحكومة العراقية.

١٦ يقتصر ذلك على تشغيل وصيانة البنية التحتية المستعادة بسبب نقص البيانات المتعلقة بالخدمات البلدية الأخرى.

عراقي، تليها نينوى حيث يحتاج الأمر إلى ما مجموعه ٦٠,٤ مليار دينار ثم ديالى حيث يبلغ مجموعها ٢,٧ مليار دينار لتعافي قطاع الخدمات البلدية.

وتقدر احتياجات الانتعاش قصيرة الأجل (سنة واحدة) بمبلغ ١٥,١ مليار دينار عراقي وتشمل استعادة إنارة الشوارع والأسواق الشعبية، لضمان سلامة المواطنين، فضلا عن تسهيل استئناف سبل عيشهم وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال الأماكن العامة. وتقدر احتياجات الانتعاش المتوسطة والطويلة الأجل (٢-٥ سنوات) بمبلغ ١٣٣,٦ مليار دينار، وتشمل استعادة المرافق المجتمعية والمرافق الترفيهية والمكتبات والسكن العام بأسعار معقولة والحدائق / الملاعب، ومواقف السيارات العامة، والمسالخ، وغيرها من أجل زيادة القدرة على العيش في الاحياء مما يسهم في التماسك الاجتماعي والمصالحة.

من بين المناطق الأكثر تأثرا بالأزمة، توفر الموصل، ثاني أكبر مدينة في العراق من حيث عدد السكان، فرصة عظيمة لإعادة توطين عدد كبير من الاشخاص الذين نزحوا دون ارادتهم. وتظهر المدينة أعلى أرقام الضرر، وبالتالي يجب أن تكون ذات أولوية في الجهود المبذولة لاستعادة الخدمات البلدية وإعادة بناء المرافق البلدية.

الجدول ٤٩: الاحتياجات ذات الاولوية والمتسلسلة (بمليارات الدنانير)

المحافظة	النوع	المجموع (اكثر من ٥ سنوات)	المدى القصير	المدى المتوسط (٢-٥ سنة)
الانبار	اعادة اعمار البنية التحتية	٨٠.٨٢	٤.٥٠	٧٦.٣٢
	استعادة تقديم الخدمات	٤.٧٣	٠.٩٥	٣.٧٨
	المجموع للأنبار	**٨٥.٥٥**	**٥.٤٤**	**٨٠.١١**
ديالى	اعادة اعمار البنية التحتية	١.٤٦	٠.٨٢	٠.٦٣
	استعادة تقديم الخدمات	١.٢٤	٠.٢٥	٠.٩٩
	المجموع لديالى	**٢.٦٩**	**١.٠٧**	**١.٦٣**
نينوى	اعادة اعمار البنية التحتية	٥٦.٧٥	٧.٨٦	٤٨.٩
	استعادة تقديم الخدمات	٣.٦٧	٠.٧٣	٢.٩٤
	المجموع لنينوى	**٦٠.٤٢**	**٨.٥٩**	**٥١.٨٣**
صلاح الدين	اعادة اعمار البنية التحتية	١,٤٠٦.٨	٤٢٢	٩٨٤.٨
	استعادة تقديم الخدمات	٧٠.٣	٢١.١	٤٩.٢
	المجموع لصلاح الدين	**١,٤٧٧.٢**	**٤٤٣.٢**	**١,٠٣٤**
المجموع الكلي - جميع المحافظات		**١٤٨.٦٧**	**١٥.١**	**١٣٣.٥٦**

نظرة عامة موجزة عن التدخلات المحتملة[١٧]

على المدى القصير (حتى سنة واحدة):

(١) إجراء تحليل الوضع السريع لتحديد التدخلات الرئيسية على مستوى المدينة، ومستوى الحي، وتوجيه دعم الجهود الرامية إلى القيام بأنشطة فورية مثل تحسين الوصول إلى الشوارع والسلامة بما في ذلك إزالة الأنقاض والحطام، النفايات، وكذلك انارة الشارع ونشاطات التجديد. (٢) إعداد مبادئ توجيهية (خطط) للبنية التحتية الحضرية وإدارة المدن، مع التركيز بشكل خاص على إعادة بناء الأحياء (داخل المدن من قبل المالكين والقطاع الخاص)، وخطط إدارة النفايات البلدية.

على المدى المتوسط (حتى ٣ سنوات):

(٣) تنفيذ البنية التحتية الحضرية وخطط إدارة المدن لتحسين الوصول إلى البنية التحتية الحضرية وإعادة بناء المدن من قبل المالكين والقطاع الخاص. (٤) تصميم وتنفيذ برامج بناء القدرات لموظفي البلديات بشأن الإدارة الحضرية وتقديم الخدمات، والتخطيط المكاني التشاركي والقدرة على المرونة.

على المدى الطويل (حتى ٥ سنوات وما بعدها):

(٥) تنفيذ برامج تمويل البلديات التي تشمل إعداد خطة لإدارة الأصول للأصول البلدية، والإشراف على الأداء المالي وتعزيزه، والعائد على الأصول البلدية، بالإضافة إلى تحديد المجالات ذات الأولوية للتحسين. (٦) تنفيذ برنامج لتعزيز الخدمات البلدية، لتعزيز تقديم الخدمات.

١٧ لا يغطي تقييم الاحتياجات تكاليف هذه التدخلات.

اطفال من الموصل تم تحويلهم الى مخيم في كركوك خلال فترة النزاع (شباط ٢٠١٧)
الصورة: بلال عزالدين (شوترستوك)

القطاعات الشاملة
الحوكمة

أ. ملخص القطاع

إن الحوكمة هي المحرك الرئيسي للعديد من التحديات الجارية في العراق، وهي امر اساسي لتحقيق الانتعاش. وهي تعكس طبيعة العقد الاجتماعي القائم وتصوغ بشكل مباشر الاستدامة المالية، وخلق فرص العمل، والخدمات العامة، وتنمية القطاع الخاص، وغيرها من المجالات ذات الأهمية البالغة للتنمية والاستقرار في العراق على المدى الطويل.

ومن الضروري تعزيز مؤسسات الحكومة وعقد اجتماعي جديد يقوم على المشاركة والشمولية والمساءلة في تصميم إعادة الإعمار والإنتعاش. وينبغي أن تكون استعادة الثقة في الحكومة وتحسين شرعية الدولة أولوية رئيسية. ولتحقيق ذلك، يجب أن تستند عملية إعادة الإعمار والإنتعاش إلى مبادئ الإدراج والشفافية والإنصاف. وينبغي أن تصبح حكومة العراق الآن مسؤولة أمام مواطنيها لضمان الإنصاف والمساواة الاقتصادية والمشاركة الشاملة للجميع.

ومن الأولويات الأخرى للحكومة إصلاح المباني المدمرة (المحافظات ومباني البلدية ومراكز الشرطة ومحطات الإطفاء والدفاع المدني والمحاكم وغيرها)، لأنها تمثل وجه الحكومة وهي ضرورية لإنفاذ القانون في المناطق المتضررة. ومن شأن إعادة تلك المباني إلى العمل الطبيعي أن يساعد الحكومة على بناء الأمن وتحقيق الاستقرار، وتحقيق الثقة، وتجديد العقد الاجتماعي مع مواطنيها في المناطق المحررة. وقد تم تدمير ٤٤٨ مبنى من مباني الحكومة الإدارية والأمنية كليا أو تضررت جزئيا في أكثر المناطق تضررا، فضلا عن الأضرار التي لحقت باخرى أو دمرت على مستوى البلديات ويتوجب استعادتها بشكل عاجل. وتقدر التكلفة الإجمالية لإعادة إعمار البنية التحتية ب ٨٦٨ مليار دينار(٧٤٥ مليون دولار) ، وتقدير خسائر القطاع ب ١,٢ ترليون دينار (٩٩٣ مليون دولار) اما التكلفة الكلية لاعادة اعمار البنية التحتية فتقدر ب ١,٥ ترليون دينار (١,٣ مليار دولار) وبتكلفة إجمالية قدرها ٧٩,٣ مليار دينار(٦٧,١ مليون دولار) لاعادة تاهيل تقديم الخدمات ، أي ما يعادل مبلغ كلي لإعادة الاعمار والانتعاش قدره ١,٦ ترليون دينار (١,٤ مليار دولار).

ب. الخلفية وتحليل ظروف واتجاهات ما قبل الزمة (خط الاساس)

دمر حوالي ٣٤٨ مبنى و ١٤٧ مبنى تعرض الى أضرارا جزئية في مباني الحكومة / المباني الإدارية والأمنية. وفي حين قد تكون بعض المرافق مفتوحة، فقد لا يتمكن السكان من الوصول إليها بسهولة بسبب الطرق المتضررة أو عدم وجود انارة عامة متاحة في الليل يؤدي إلى هذه المرافق. ومع ذلك، فمن الأساسي البدء في إعادة بناء المباني المدرجة في قطاع الحوكمة لإرجاع وجود الحكومة إلى هذه المدن وإرساء الإحساس بالاستقرار والأمن. ومن الأمور الحاسمة والملحة جدا هو إصلاح ودعم وظائف الحوكمة.

إن جهود إعادة الإعمار والانتعاش في العراق تعاني من ضعف مؤسسات الحوكمة وانهيار العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة. وتشير الدروس المستفادة من مراجعة صندوق إعادة إعمار العراق الدولي (IRFFI) إلى أنه على الرغم من التدفقات الكبيرة من الموارد الخارجية، فإن عملية إعادة الإعمار والإنتعاش في العراق كانت صعبة للغاية. وتشمل المعوقات الرئيسية التي تم ذكرها في هذا الصدد: ضعف القدرة المؤسسية وانتشار الفساد على

نطاق واسع، الذي تفاقم بسبب ضعف القانون والنظام، والمخاطر الأمنية الشديدة لتنفيذ المشاريع، وعدم شمول المواطنين، والتركيز على المساعدة الإنسانية القصيرة الأجل مع التركيز المحدود على بناء دولة مستدامة على المدى الطويل. وقد ساهم هذا الفشل في الحوكمة في تقويض العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة.

ج. تقييم الاضرار والخسائر القطاعية (بما في ذلك الكلف)

تحتاج حكومة العراق بشكل عاجل إلى إعادة تشغيل ٥٢٢ مبنى في أكثر المناطق تضررا. وحسب المعلومات التي تم جمعها في الاقضية البالغ عددها ٣٤ ، وحسب التقديرات من خلال الاستقراء للاقضية المتبقية البالغ عددها ١٥ قضاء في المحافظات السبع، فتقدر تكلفة الأضرار التي لحقت بقطاع الحوكمة بمبلغ ٨٦٨ مليار دينار.

ولغرض هذا التقييم، غطت صور الأقمار الصناعية ووسائل التواصل الاجتماعي مؤسسات الحكم المحلي المادية ومرافق تقديم الخدمات ذات الصلة في ١١ مدينة (جلولاء، الشرقاط، السعدية، بيجي، الفلوجة، الحضر، هيت، الموصل، المقدادية، الرمادي، البعاج). وبالإضافة إلى ذلك، وردت معلومات حول ٣٤ قضاء في ٧ محافظات. وفيما يتعلق ب ١بقية الاقضية الاخرى البالغ عددها ١٥ قضاء، تم استقراء حساب تكاليف الأضرار / الخسائر / الاحتياجات من الاقضية الأخرى ليتم ادراجها على مستوى المحافظات. ويبين الجدول ٥٠ الأضرار والخسائر على مستوى المحافظات مع التكاليف المستقرئة من الاقضية الأخرى.

الجدول ٥٠: كلف الاضرار* والخسائر على مستوى المحافظات (بمليارات الدنانير)

المحافظة	كلفة الضرر	كلفة الخسارة
الانبار	٢٢٤.١	٣٢٩.٨
بابل	١٧.٠	٢١.٥
بغداد	٣٠.٨	٤٥.٧
ديالى	٧١.٦	١٣٥.٢
كركوك	٥٣.٠	٧٤.٧
نينوى	٢٧٥.١	٤٨٦.٦
صلاح الدين	١٩٦.٥	٣٠٣.٥
المجموع	**٨٦٨.٢**	**١٣٩٧**

*لاتشمل كلفة الاضرار كلفة الهدم وازالة الانقاض وايجار المقار مؤقتا ومسائل الام والتامين ضد التضخم..

د. تقييم اثار الازمة وتاثراتها

لقد تأثرت قدرة الحكومة على العمل بفعالية من جراء الأضرار المادية التي لحقت بالبنية التحتية الحكومية و الأضرار والخسائر التي لحقت بالأثاث والمعدات والمركبات في المباني /المرافق العامة على مستوى المحافظات والبلديات. وحدثت أضرار كبيرة في المباني الإدارية التي تؤثر على عملياتها اليومية. ويؤثر عدم فعالية قطاع الحوكمة على

الخدمات التي تقدمها قطاعات أخرى أيضا. و المحاكم المتضررة جزئيا أو المدمرة تتسبب في ارتفاع جذري في معدل الجريمة وتؤثر على إمكانية وصول المجتمع إلى العدالة. وعندما تتضرر محطات الإطفاء ومراكز الشرطة والدفاع المدني بشكل كبير فان ذلك سيحد وبشكل كبير من قدرة الدولة على الاستجابة لاحتياجات المواطن و استعادة الأمن والاستقرار.

هـ. تقييم الاحتياجات القطاعية (بمافي ذلك تقديرات الكلف)

بالإضافة إلى تكلفة إعادة الإعمار والمركبات والأثاث والمعدات المكتبية اللازمة، هناك الاحتياجات الأساسية من الموظفين والتدريب التي هي عوامل حيوية في مرحلة الانتعاش. وسيشمل ذلك إعادة تدريب الموظفين العموميين الذين كانوا تحت سيطرة داعش على مدى العامين الماضيين، والحاجة إلى تعيين موظفين إضافيين لاستعادة الأمن وإنفاذ القانون في المناطق المتضررة.

وتقدر استعادة تقديم الخدمات في قطاع الحوكمة بما في ذلك الموارد البشرية / الموظفين للمباني الحكومية المتضررة بنحو ٧٩,٣ مليار دينار ، ويبلغ تقدير المجموع الإجمالي للاحتياجات بما في ذلك تقديم الخدمات واعادة اعمار البنية التحتية لقطاع الحوكمة ١,٦ ترليون دينار. وكما هو مبين في الجدول ٥١، نرد الاحتياجات لكل محافظة.

الجدول ٥١: احتياجات المحافظات ذات الأولوية والمتسلسلة (مليار دينار عراقي)

المحافظة	النوع	المجموع (خلال ٥ سنوات)	المدى القصير (سنة واحدة)	المدى المتوسط (٢-٥ سنوات)
الانبار	اعادة اعمار البنية التحتية	٣٩٧.٥	٢٧٨.٣	١١٩.٣
	استعادة تقديم الخدمات	١١	٧.٧	٣.٣
	المجموع للانبار	**٤٠٨.٥**	**٢٨٦**	**١٢٢.٦**
بابل	اعادة اعمار البنية التحتية	٣٠.٢	٢١.٢	٩.١
	استعادة تقديم الخدمات	٣.١	٢.١	٠.٩
	المجموع لبابل	**٣٣.٣**	**٢٣.٣**	**١٠**
بغداد	اعادة اعمار البنية التحتية	٥٤.٧	٣٨.٣	١٦.٤
	استعادة تقديم الخدمات	١.٧	١.٢	٠.٥
	المجموع لبغداد	**٥٦.٤**	**٣٩.٥**	**١٦.٩**
ديالى	اعادة اعمار البنية التحتية	١٢٧.١	٨٨.٩	٣٨.١
	استعادة تقديم الخدمات	١٢	٨.٤	٣.٦
	المجموع لديالى	**١٣٩**	**٩٧.٣**	**٤١.٧**
كركوك	اعادة اعمار البنية التحتية	٩٣.٩	٦٥.٨	٢٨.٢
	استعادة تقديم الخدمات	٣.٧	٢.٦	١.١
	المجموع لكركوك	**٩٧.٦**	**٦٨.٣**	**٢٩.٣**
نينوى	اعادة اعمار البنية التحتية	٤٨٨	٣٤١.٦	١٤٦.٤
	استعادة تقديم الخدمات	٥.١	٣.٦	١.٥
	المجموع لنينوى	**٤٩٣.١**	**٣٤٥.٢**	**١٤٧.٩**
صلاح الدين	اعادة اعمار البنية التحتية	٣٤٨.٧	٢٤٤.١	١٠٤.٦
	استعادة تقديم الخدمات	٤٢.٨	٣٠	١٢.٨
	المجموع لصلاح الدين	**٣٩١.٥**	**٢٧٤**	**١١٧.٤**
المجموع الكلي - جميع المحافظات		**١,٦١٩.٤**	**١,١٣٣.٦**	**٤٨٥.٨**

و. ترتيبات التنفيذ

تشتمل الهياكل والمباني التي يغطيها قطاع الحوكمة على نظراء متعددين مثل مراكز الشرطة وإدارات مكافحة الحرائق التي تملكها وزارة الداخلية ومكاتب البريد التي تملكها وزارة الاتصالات والمحاكم التي تملكها وزارة العدل ومباني الإدارة في المحافظات المملوكة من قبل المحافظات). وينبغي أن تستند ترتيبات التنفيذ إلى ملكية المباني بآلية تنسيق على المستوى الاتحادي ومستوى المحافظات. وينبغي لكل وزارة أن تنشئ فريقا من المهندسين وضمانات مالية وموظفي اتصالات.

وعلى مستوى المحافظة، يجب إنشاء فريق لتنسيق التخطيط ورصد التقدم المحرز على أرض الواقع. وسيضم هذا الفريق منسقا محليا للمشروع، واختصاصي (اختصاصيين) في الرصد والتقييم، واختصاصي في الإدارة، ومهندسين متخصصين يعينون استنادا إلى المشاريع الفرعية للمحافظات. ومن المهم جدا أثناء التنفيذ الحفاظ على عملية مستمرة ومنهجية ومقررة لتتبع تنفيذ المشاريع والأنشطة من خلال مراحل مختلفة من دورة المشروع. وعلى الصعيد الوطني، سيكون صندوق إعادة الإعمار للمناطق المتضررة من المنظمات الإرهابية (REFAATO) مسؤولا عن التنسيق مع مكتب رئيس الوزراء ووزارة التخطيط ووزارة المالية وأي جهة مانحة / تعاون دولي.

وفي مجال إعادة بناء البرامج وعمليات الطوارئ، يجب تطبيق القيمة مقابل المال والاقتصاد والكفاءة وتكافؤ الفرص والإنصاف والشفافية (بما في ذلك الوصول إلى المعلومات ومبادئ وممارسات إشراك المواطنين) والنزاهة والمساءلة مع التركيز الشديد على كفاءة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي.

ز. التوصيات والقيود

من أجل إعادة الإعمار والإنتعاش في العراق، من الأهمية إعادة بناء مرافق الحوكمة وإعادة تجهيزها لاعادة وجود الحكومات إلى تلك المناطق المتضررة ولإنفاذ القانون. ومن الضروري أن يكون تعزيز مؤسسات الحكومة وإبرام عقد اجتماعي جديد يقوم على المشاركة والشمول والمساءلة جزءا لا يتجزأ من تصميم إعادة الإعمار والإنتعاش.

ومن شأن تعزيز مشاركة المواطنين وصوتهم على الصعيدين الوطني والمحلي أثناء عملية التعمير أن يساعد على تهدئة التوترات الطائفية. ويمكن القيام بذلك من خلال التركيز على تنمية المجتمع، واستعادة الحريات المدنية الأساسية، بما في ذلك الشركات العراقية بشكل تنافسي في جهود إعادة الإعمار. وسيؤدي ذلك إلى خلق فرص العمل محليا وتعزيز القطاع الخاص، وبالتالي بناء ثقة المواطنين في الحكومة.

وسيكون تعزيز مؤسسات القطاع العام مهما لتحقيق الانتعاش المستدام. وتشمل التدخلات الرئيسية ما يلي: بناء قدرات القطاع العام عن طريق إعادة الشفافية والتوظيف المستند الى الجدارة وتوفير التدريب؛ زيادة الشفافية في استخدام الثروة النفطية من خلال تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المبادرة وتعزيز إدارة المالية العامة وعمليات إدارة الاستثمارات العامة لضمان كفاءة التخصيص وفعاليته، وتحسين شفافية معلومات الموازنة؛ وتعزيز مؤسسات المساءلة.

وسيتطلب تعزيز سيادة القانون لمكافحة الفساد، والخروج من دائرة الصراع والهشاشة، وتعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة، التزام سياسي وتخصيص موارد بشرية ومالية أعلى بكثير. وهناك حاجة إلى إصلاح هيكلي لقطاع الأمن لكي يخرج العراق من حالة الصراع والعنف.

لم يتم تضمين تقييم شامل لإصلاح قطاع الأمن في هذا التقييم. ويمكن أن يشمل هذا الإصلاح عادة ترشيد عمل مختلف الميليشيات غير الرسمية والجماعات المسلحة بما يتماشى مع توطيد القوات العسكرية العراقية التي تستدعي اتخاذ أي تدابير لتقليص حجمها مثل الرواتب التقاعدية وإنشاء احتياطي والتسريح. ويمكن أن تشمل التدابير الأخرى أيضا زيادة في تجنيد الشرطة الوطنية والمحلية والتدريب والبنية الأساسية الإضافية إلى جانب استراتيجية لتعزيز الخدمات القضائية والقانونية وخدمات الإصلاح. ويترتب على هذه التدابير تكاليف هائلة وستحتاج إلى تحليلها بشكل منفصل مع الوزارات المعنية.

القطاعات الشاملة
البيئة والغابات

أ. ملخص القطاع

تقدر الأضرار والخسائر القطاعية في قطاع البيئة بنحو ٨٥ مليار دينار (٧٣ مليون دولار). وتقدر الخسائر القطاعية نتيجة النزاع ب ٣,٥ ترليون دينار (٣ مليار دولار).ويقدر هذا التقييم أن ما يصل إلى ٤٧ في المائة من الغابات الطبيعية قد تكون قد دمرت وأكثر من مليوني هكتار ملوثة بالألغام الأرضية والمواد الكيميائية الخطرة. وبالإضافة إلى ذلك، تسببت الهجمات على مصافي النفط والكبريت في احداث مخاطر بيئية كبرى في صلاح الدين ونينوى. ويلاحظ تأثير غير متناسب على أفراد المجتمع الأكثر ضعفا الذين يعتمدون بدرجة أكبر على الموارد الطبيعية للحفاظ على سبل عيشهم. وتشمل هذه المجموعات ما يقدر بنحو ٣ ملايين نازح داخليا، والنساء، والأسر التي ترأسها نساء، والشباب. وبدون تدخل عاجل وإدماج استعادة هذه الأصول في الاستراتيجية العامة للانتعاش وإعادة الإعمار، فمن المرجح أن تمتد التأثيرات الى الأجيال القادمة. الأرقام الأساسية وبيانات ما بعد النزاع مفقودة؛ ولذلك، فقد وضعت العديد من الافتراضات التي تحتاج إلى معالجة استنادا إلى جمع البيانات بشكل قوي. وبالإضافة إلى ذلك، سيشكل التمويل، والتوظيف، والنهج المسبق في مجال إعادة تأهيل البيئة والموارد الطبيعية، التحديات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع. وسيتطلب إعادة الأصول البيئية المتضررة تمويلا قدره ٦,٤ ترليون دينار(٥,٤ مليار دولار). ويشمل هذا المبلغ إعادة بناء البنية التحتية، واستعادة القدرات، وإعادة التأهيل البيئي (إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية، والتنظيف، والعلاج، وما إلى ذلك).

ب. الخلفية وظروف ماقبل الصراع -الخط الاساس

ان ٤٢ فى المائة من إجمالي مساحة العراق صحراوية حيث تشكل الغابات والمراعي حوالى ١٢ فى المائة من البلاد. وعلى الرغم من أن الأمطار السنوية يمكن أن تصل إلى ١٠٠٠ مم في المناطق الشمالية، فإن معظم البلاد قاحلة أو شبه قاحلة مع هطول الأمطار من ١٠٠-٢٠٠ ملم. وفي حين يشكل النفط أكبر حصة من رأس المال الطبيعي ويساهم بنحو ٥٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فان الأراضي الزراعية، والمراعي، والغابات (الأخشاب والموارد غير الخشبية)، والمناطق المحمية تسهم مساهمة محدودة ولكنها مهمة. فقبل النزاع، كانت الموارد الطبيعية الرئيسية في العراق(المياه والهواء والأرض) في حالة متدهورة، وفي عام ٢٠٠٨، قدر أن تكلفة التدهور البيئي بلغت ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو ٦,٥ تريليون دينار. وتشمل التحديات الرئيسية في قطاع الطاقة المتجددة والبيئة ما يلي: (١) تلوث مناطق النزاعات المرتبط بتلوث الأراضي على نطاق واسع بسبب المخلفات العسكرية والألغام الأرضية والمواد الكيميائية الخطرة؛ (٢) التلوث النفطي بسبب البنى التحتية المتقادمة الناجمة عن الإهمال بسبب الصراعات المتعددة، وضعف نظام تنظيمي، وضعف القدرة داخل الصناعة فيما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية الخطرة؛(٣) إدارة ندرة الموارد الطبيعية بما في ذلك الاستخدام غير القانوني و / أو غير المنضبط للموارد الطبيعية والممارسات الزراعية السيئة التي تؤدي إلى تدهور واسع النطاق في النظم الإيكولوجية؛ و (٤) تغير المناخ والتصحر مما يزيد من حدة الآثار البيئية لمناخ قاس بالفعل يتسم بانخفاض معدلات هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة في الصيف، مع آثار متباينة على الرجال والنساء والنازحين داخليا والسكان الضعفاء.

ج. تقييم الاضرار والخسائر القطاعية

لقد كان للصراع، الذي يتميز بتوظيف تكتيكات تنطوي على تلوث متعمد للهواء والأرض والمياه على نطاق لم يسبق له مثيل، أثر مدمر ويمكن أن يكون طويل الأمد على أصول البيئة في العراق، وبالتالي على السلامة والصحة وسبل العيش من المجتمعات. ومما له أهمية خاصة هو التأثير الكبير على نحو غير متناسب على أفراد المجتمع الأكثر ضعفا الذين يعتمدون بدرجة أكبر على الموارد الطبيعية للحفاظ على سبل عيشهم. وتشمل هذه المجموعات ما يقدر بنحو ٣ ملايين نازح داخليا، والنساء، والأسر التي ترأسها نساء، والشباب. وبدون تدخل عاجل وإدماج استعادة هذه الأصول في استراتيجية اعادة الاعمار الشاملة، مفن المرجح أن تمتد الآثار الى الأجيال القادمة.

ان ما هو اساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد هو المدى المحتمل لتلوث التربة بواسطة المواد الكيميائية والألغام الأرضية، مما يؤثر بشكل كبير على رغبة النازحين داخليا في العودة إلى ديارهم. وعلى الرغم من أنه لم يتم بعد تأكيد المدى الحقيقي لتلوث الاراضي المرتبط بالنزاعات فإن التقديرات تشير إلى أن ٢,٣٧١,٣٥٠ هكتارا من الأراضي عالية الاستخدام قد أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الألغام الأرضية، وأن ما لا يقل عن ١٠,٥٦٩ هكتارا قد فقدت بسبب التلوث بواسطة الهيدروكربونات والمواد الكيميائية الأخرى. وقد تم بالفعل تحديد ستة وثلاثين موقعا تعرضت لخطر تلوث بيئي عالي جدا (٦ إجمالا) أو عالي (٣٠ في المجموع) بسبب النزاع الأخير. وتقع أعلى تركيزات المواقع الخطرة في مدينة الموصل وحولها ، القيارة (جنوب الموصل) والرمادي وبيجي والفلوجة. ومما يثير القلق بشكل خاص هو التلوث الهيدروكربوني المرتبط بآبار النفط المدمرة البالغ عددها ١٨ بئرا في القيارة (حزيران ٢٠١٦) والتي تقدر ب ٢٧٠٠ هكتار، ومجمع كبريت المشراق. ومن المتوقع أيضا وجود مستويات عالية من التلوث في مناطق أنشطة تكرير النفط (لا سيما حول تلعفر والشرقاط وحديثة) أو حيث يوجد تدمير للبنية التحتية لتوزيع الكهرباء، وتخزين الخردة العسكرية، وصنع المتفجرات، واستخدام الأسبستوس.

ولن يكون لدى الكثير من النازحين العائدين والمواطنين الضعفاء الذين يعتمدون على الأراضي والموارد الطبيعية من أجل سبل معيشتهم أي خيار سوى الاستمرار في الوصول إلى المناطق الملوثة رغم التهديدات الكبيرة التي تتعرض لها سلامتهم وصحتهم المرتبطة بالألغام الأرضية والمواد الكيميائية الخطرة. وقد تؤدي هذه الأنشطة إلى وقوع إصابات أو وفيات، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الضعفاء جدا داخل المجتمعات ، ومن المحتمل أن يضع عبئا إضافيا على شبكات الرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية التي تعاني بالفعل من الضغط.

وقد ساهم احراق مرافق صناعية كبيرة وآبار نفطية كبيرة في تفاقم تلوث الهواء. ومن الأمثلة على ذلك حرائق آبار النفط في القياره التي أدت إلى أعمدة كبيرة من الدخان الأسود وحرق ما يتراوح بين ٣٠ ٠٠٠ - ٣٥ ٠٠٠ طن من الكبريت في مجمع المشراق (على بعد ٤٥ كيلومترا جنوب الموصل). وأدى ذلك إلى عمود يبلغ طوله ٢٠٠ كم من دخان ثاني أكسيد الكبريت وثالث أكسيد الكبريت. وافادت وزارة البيئة ومنظمة الصحة العالمية بعلاج أكثر من ١٥٠٠ شخص لأعراض الاختناق المرتبطة بهذا العمود من الدخان الكبريتي.

وقد دمر ما مجموعه ٦٨٨ هكتارا من الغابات في صلاح الدين وديالى والأنبار، ويقدر أن مجموع الخسائر في الغابات قد يصل إلى ٣٨٧,٧٥٠ هكتار. وبالنظر إلى أن الغابات لا تغطي سوى ٢ في المائة تقريبا من مساحة الأراضي في البلد، فإن خسارة هذا الأصل من السلع والموجودات والخدمات المرتبطة بها على هذا النطاق تعتبر كبيرة.

كما تضررت القدرة على الإدارة البيئية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات نتيجة الأضرار التي لحقت بالعديد من المرافق التي تستخدمها وزارة البيئة بما في ذلك المباني الإدارية والمختبرات ومحطات المراقبة البيئية عن بعد. وعلى الرغم من أنه لم يتأكد بعد، فمن المتوقع أن يكون تعطيل هذه الخدمات أكبر ما يكون في مناطق الصراع الأشد حدة. ومن المعروف أن الخدمات في نينوى تعطلت بسبب فصل ١٤٠ موظفا وإلحاق أضرار بالدوائر. كما أصيب المختبر البيئي التابع لوزارة الصحة في الأنبار بأضرار جزئية نتيجة للنزاع، كما دمرت بالكامل محطة واحدة على الأقل من محطات الاستشعار عن بعد (المياه) في ديالى.

د. القياس الكمي للأضرار والخسائر

وقد استند تحديد الأضرار والخسائر التي لحقت بأصول البيئة، قدر الإمكان، إلى البيانات الفعلية من المحافظات الفردية. غير أنه نظرا لوجود ثغرات في البيانات، كان من الضروري وضع افتراضات هامة استنادا إلى سيناريوهات محتملة للنتائج المستمدة من تقييمات مماثلة. وعلى الرغم من الأضرار المادية الفعلية التي لحقت بالأصول البيئية، فإن النهج المتبع في تقدير القيمة الاقتصادية للصراع على الموارد الطبيعية هو نفس النهج المطبق على تقييمات مماثلة أخرى حيث تم الإبلاغ عن القيم الاقتصادية لآثار الكوارث من حيث الخسائر. وتستند القيمة الاقتصادية إلى قيمة تدفقات الخدمات البيئية، وستكون مضاعفة الحساب لتعكس كل من الأضرار والخسائر.

الجدول ٥٢: تقدير الأضرار والخسائر الوطنية التي لحقت بالبيئة الناجمة عن النزاعات (عدد المنشات، التكلفة بمليارات الدنانير)

	النوع	انواع الاصول	المتضررة كليا	المتضررة جزئيا	المدمرة كليا	الكلفة الكلية
الاضرار	البنية التحتية	مكتب اداري	٢١	٢١	-	١.٨
	البيئية	مختبر	٧	٧	-	٥٧.١
	الرصد البيئي	محطة رصد	٢١	-	٢١	٢٦.٠
	الاضرار الكلية		**٤٩**	**٢٨**	**٢١**	**٨٤.٩**
الخسائر	الغابات					٢٣٢.٦
	الصيد والموئل الحرج					٣٠٠
	الارض (التلوث الكيميائي)					٤
	الارض (الالغام)					٩٠٣
	نوعية الهواء					١,٨٥٠.٤
	خسارة وطنية اضافية للغابات (تقدير):					٢٣٢.٤
	الخسارة الكلية					**٣,٥٢٢.٣**
الاثر الكلي (الاضرار والخسائر)						**٣,٦٠٧.٣**

ولم يدرج في هذا التقييم أي تقدير للخسارة المرتبطة بتلوث الموارد المائية المرتبط بالنزاعات، لأن ذلك ستغطيه تحليلات قطاعية أخرى. بيد أن الأضرار التي لحقت بقدرات رصد تلوث المياه أدرجت تحت فئة «الرصد البيئي».

الجدول ٥٣: احتياجات المحافظات (مليار دينار)

المحافظة	النوع	المجموع (٥ سنوات)	المدى القصير (سنة واحدة)	المدى المتوسط (٢-٥ سنة)
الانبار	اعادة اعمار البنية التحتية البيئية	٩.٨	١.٢	٨.٦
	استعادة القدرة البيئية	٤.٢	٠.٣	٣.٩
	التعافي البيئي	٤٦١.٨	٠.٦	٤٦١.٢
	المجموع الانبار	**٤٧٥.٨**	**٢.١**	**٤٧٣.٧**
بابل	اعادة اعمار البنية التحتية البيئية	٩.٨	١.٢	٨.٦
	استعادة القدرة البيئية	٤.٢	٠.٣	٣.٩
	التعافي البيئي	٣٠٠.٣	٠.٤	٢٩٩.٩
	المجموع بابل	**٣١٤.٢**	**١.٩**	**٣١٢.٣**
بغداد	اعادة اعمار البنية التحتية البيئية	٩.٨	١.٢	٨.٦
	استعادة القدرة البيئية	٤.٢	٠.٣	٣.٩
	التعافي البيئي	٣٤.٤	٠.٠	٣٤.٣
	المجموع بغداد	**٤٨.٣**	**١.٥**	**٤٦.٨**
ديالى	اعادة اعمار البنية التحتية البيئية	٩.٨	١.٢	٨.٦
	استعادة القدرة البيئية	٤.٢	٠.٣	٣.٩
	التعافي البيئي	٨٨٧.٦	١.٢	٨٨٦.٤
	المجموع ديالى	**٩٠١.٥**	**٢.٧**	**٨٩٨.٩**
كركوك	اعادة اعمار البنية التحتية البيئية	٩.٨	١.٢	٨.٦
	استعادة القدرة البيئية	٤.٢	٠.٣	٣.٩
	التعافي البيئي	٣٣٧.٦	٠.٤	٣٣٧.٢
	المجموع كركوك	**٣٥١.٦**	**١.٩**	**٣٤٩.٧**
نينوى	اعادة اعمار البنية التحتية البيئية	٩.٨	١.٢	٨.٦
	استعادة القدرة البيئية	٤.٢	٠.٣	٣.٩
	التعافي البيئي	٣٣٧.٦	٠.٤	٣٣٧.٢
	المجموع نينوى	**٣٥١.٦**	**١.٩**	**٣٤٩.٧**
صلاح الدين	اعادة اعمار البنية التحتية البيئية	٩.٨	١.٢	٨.٦
	استعادة القدرة البيئية	٤.٢	٠.٣	٣.٩
	التعافي البيئي	١,٩٢٢.٤	٢.٥	١,٩١٩.٩
	المجموع صلاح الدين	**٢,٤٧٠.٢**	**٤.٧**	**٢,٤٦٥.٥**
المجموع الكلي لجميع المحافظات		**٦,٤٩٨.١**	**١٨.٩**	**٦,٤٧٩.١**

هـ. تحليل الاحتياجات القطاعية

وقد أخذت التوصيات المتعلقة باستعادة أصول البيئة بعين الاعتبار الثغرات الحالية في المعلومات وكذلك المعايير الرئيسية مثل ما إذا كان النشاط (أ) يبني ثقة الناس (خاصة النازحين العائدين و النساء)، (ب) يقلل المخاطر البيئية على صحة / سلامة الأشخاص ، و (ج) يستهدف ويساعد أشد الفئات ضعفا (المسنين والنساء والشباب والأطفال والمعوقين)؛ (د) يسهم في استعادة سبل العيش باستراتيجيات متباينة للرجال والنساء؛ (هـ) تأخذ بعين الاعتبار الموارد المالية المحتملة من الحكومة العراقية والقطاع الخاص (ولا سيما صناعة النفط).

على المدى القصير (حتى سنة واحدة):

- تحليل الوضع السريع لتحديد النقاط الساخنة التلوث للبيئي الرئيسية، وخاصة المناطق الخاضعة للاستهداف المباشر في الصراع الأخير حيث تم إطلاق وإلقاء المواد العسكرية والخطرة في البيئة ، بما في ذلك تقييم الأضرار التي لحقت بالمرافق الصناعية وخطر اطلاق النفايات الخطرة التي قد تهدد صحة الإنسان / السلامة والتنقل.
- قياس وتقييم مستويات الضرر والتلوث في النقاط الساخنة التي تم تحديدها وخطة إعادة التأهيل المقابلة وإجراءات التنظيف. وبسبب الاستهداف المباشر وتسليح المنشآت في النزاع الأخير، فإن المجتمعات العائدين والنازحين داخليا وغيرهم من المواطنين سيكون لديهم مخاوف مشروعة بشأن التهديدات البيئية على صحة الإنسان / سلامته مثل وجود الألغام والذخائر غير المنفجرة والمواد الخطرة وتلوث التربة والمياه، ومن ثم فإن المعلومات الموضوعية والموثوقة ستساعد في التواصل مع المجتمعات التي تكون فيها المخاطر منخفضة، وستساعد في استهداف التنظيف وإعادة التأهيل حيثما تكون المخاطر مرتفعة.

المدى المتوسط (حتى ٣ سنوات):

- إنشاء سجل وطني للنقاط الساخنة الملوثة ذات الأولوية التي ستستخدمها حكومة العراق. خلال عملية الإنتعاش والتعمير من أجل التقليل إلى أدنى حد من المخاطر البيئية وصحية / السلامة التي يمكن أن تنشأ عن اضطراب غير معلوم في هذه المواقع.
- **الاحتواء الأولي:** استنادا إلى نتائج النقاط الساخنة ذات الأولوية، ينبغي تحديد المواقع التي تشكل فيها المواد الخطرة والتلوث خطرا كبيرا وفوريا على المجتمعات والموارد الرئيسية (مثل المياه). بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تنفيذ تدابير مثل الاحتواء المؤقت، وتقييد وصول المجتمع، والإغلاق، و / أو التنظيف قبل تأمين حلول أطول أجلا. وينبغي أن تتضمن هذه الأنشطة حملات قوية للتوعية المجتمعية مع اتباع نهج مستهدفة لشرائح مختلفة من السكان(النساء والشباب والمعوقون، إلخ) للحد من الآثار السلبية على المجتمعات.
- بناء القدرات وتعزيز المؤسسات وتعزيزها على مستوى المحافظات والمستويات الوطنية. الشروع في برنامج منسق لتعزيز القدرات لضمان القدرة المحلية على تنفيذ ورصد البرامج الرامية إلى إدارة التلوث (الهواء والماء والأرض) وتدهور النظم الإيكولوجية والمخاطر المناخية من أجل تعزيز الظروف المعيشية البيئية لمواطني العراق. وسيشمل ذلك تعزيز النظم التنظيمية والإنفاذ، وتركيب محطات لرصد نوعية الهواء في المناطق الحضرية المستهدفة، والتدريب على التخلص السليم من النفايات الخطرة، وتدريب المتخصصين في القطاع النفطي في القطاعين العام والخاص على التعامل مع إدارة التلوث النفطي، وما إلى ذلك.

على المدى الطويل (حتى ٥ سنوات وما بعدها):

- **التنظيف وإعادة التأهيل والإدارة:** بناء على الاحتواء الأولي للملوثات في المواقع ذات المخاطر العالية، سوف يشمل النشاط التنظيف التدريجي ومعالجة النقاط الساخنة للتلوث البيئي ذات الأولوية، بدءا مع أولئك الذين لديهم أعلى درجات المخاطر. وستكون هذه الأماكن في الغالب في المراكز السكانية العالية أو بالقرب منها أو بالقرب من الموارد الحرجة مثل المياه (الأنهار والبحيرات والأهوار والواحات)، والأراضي الزراعية، ومناطق الرعي. سيكون الهدف هو حماية صحة الإنسان والحيوان وتعزيز استعادة سبل العيش المجتمعية.
- الشروع في أنشطة إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية والقادرة على التكيف مع تغير المناخ تنفذ من خلال مجموعة من التدخلات لتعزيز سبل العيش المجتمعية مثل برامج النقد مقابل العمل لإشراك الشباب / النساء / المجتمعات في جهود استعادة البيئة وتعزيزها بما في ذلك الحراجة الزراعية / ، والتشجير، وإعادة تأهيل المراعي، وتوسيع الأحزمة الخضراء حول المدن (للتقليل من العواصف الترابية وتعزيز المناخ)، وجمع مياه الأمطار. ومن المهم للغاية إيجاد مساحات آمنة لإشراك المرأة في تحديد أولويات هذه الأنشطة وتخطيطها من خلال آليات المشاركة المخصصة. ويمكن أن تشمل استعادة المراعي نهجا متعددة من استراتيجيات التدخل الدنيا (أي الاسترداد الذاتي) حتى العمليات النشطة حيث يمكن مساعدة المجموعات المجتمعية من خلال توفير البذور وخدمات الإرشاد البيطري. وينبغي أيضا النظر في إنشاء مشاتل للأشجار لتوفير مشاريع ترميم ذات أشجار متعددة الاستخدامات والجفاف مثل الزيتون ونخيل التمر.

وترتبط أهم نسبة من تكاليف الاستعادة (الجدول ٢) بتنفيذ نهج مرحلي قائم على المخاطر للحد من مستويات التلوث واستعادة الغابات. ويتمثل أحد الأنشطة الرئيسية في وضع سجل شامل للمواقع الملوثة يشمل أخذ العينات البيئية وتقييم المخاطر على المجتمعات المحلية. وتشمل أيضا احتواء المواد الخطرة مؤقتا حيث تكون المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات مرتفعة، والشروع في معالجة الأراضي الملوثة بالمواد الكيميائية وإصلاح الغابات. ولم تدرج تكاليف إزالة الألغام.

الركام متناثر في ارجاء سوق مدمر في العراق
معرض الصور الاول ل REFAATO
الصورة: كريم كاشخ

٤. تقييم الاثر الاقتصادي الكلي

١. السياق الاكبر

ظل العراق يدخل ويخرج وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية من صراع الى صراع اخر. وأدى آخر نزاع ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا منذ عام ٢٠١٤ إلى مقتل الآلاف وأكثر من ٣ ملايين نازح داخلي و ٦,٢ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية. والاهتمام المباشر هو استعادة سبل كسب العيش الإنتاجية لملايين الناس في الزراعة والخدمات والصناعة؛ وتوسيع قاعدة إيرادات الدولة ومواصلة عملية تعديل أوضاع المالية العامة التي تدعمها مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لضمان الاستدامة وزيادة القدرة على التكيف مع الصدمات.

وقد قدر مجموع الأضرار الكلية التي لحقت بالمخزون الحالي من الأصول ب ٥٣,٣ ترليون دينار (٤٥,٧ مليار دولار). الخسائر الاقتصادية هائلة. وقد تسبب الصراع في العراق في انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لمدة ثلاث سنوات. وبحلول عام ٢٠١٧، بلغت الخسائر الحقيقية التراكمية للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ٧٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣ (الشكل١١) و ١٤٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لعام ٢٠١٣، بافتراض أن الاقتصاد غير النفطي كان سيستمر في النمو بمعدل ما قبل النزاع من ٨ في المئة. ولم يؤثر الصراع إلا تأثيرا هامشيا على إنتاج النفط الذي استمر في النمو.

ويقدر أن إنفاق إعادة الإعمار يبلغ من الحجم التراكمي [١٠٠ مليار دولار] على مدى [١٠ - سنوات]. وإذا عززت الإصلاحات الهيكلية المؤثرة التي تعزز الحوكمة وتوفير الخدمات العامة وتحسين إدارة الاقتصاد الكلي والثروة الطبيعية، وزيادة قدرة العراقيين على تحقيق إمكاناتهم والعمل في وظائف إنتاجية، فإن ذلك سيضع الأسس لتحقيق السلام الدائم والعدالة فرصة للجميع.

الشكل ١١: خسائر اجمالي الناتج المحلي غير النفطي

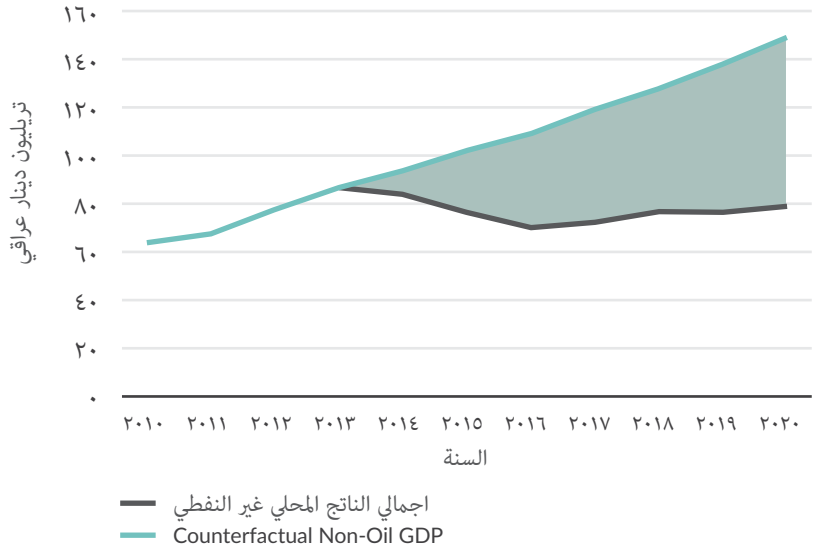

٢. افاق النمو

أدت الحرب على داعش وانخفاض أسعار النفط لفترات مطولة إلى تقلص الاقتصاد غير النفطي بنسبة ٢١,٦٪ منذ منتصف عام ٢٠١٤، حيث من المتوقع أن يعود النمو غير النفطي إيجابيا في عام ٢٠١٧. وبفضل جهود الحكومة لزيادة إنتاج النفط و الصادرات، في عام ٢٠١٥، بلغ إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,٨ في المئة وفي عام ٢٠١٦، وعاد إلى نمو قوي بنسبة ١١ في المئة. غير أن اعتماد العراق الكبير على النفط يعني ضمنا أن من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٧ بسبب انخفاض إنتاج النفط، بعد اتفاق بين منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك على خفض إنتاج النفط حتى نهاية عام ٢٠١٨. وكان النمو غير النفطي سلبيا منذ عام ٢٠١٤، ولكن مع تحسن الوضع الأمني وجهود اعادة الاعمار الاولية، فمن المتوقع أن يحافظ النمو غير النفطي بنسبة ٤،٤٪ سنة ٢٠١٧، مدفوعا بالإنشاءات والخدمات، والاستهلاك الخاص والاستثمارات الخاصة.

وفي عام ٢٠١٣، قدر متوسط النمو للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بنحو ٨,٦ في المائة، ولكن بعد أن عانى من الصدمات المزدوجة الناجمة عن تحطم أسعار النفط والنزاعات، بلغ النمو الفعلي في هذه الفترة ٤ في المائة فقط (الجدول ٥٤). وأسفر انخفاض أسعار النفط بين النصف الثالث من منتصف عام ٢٠١٤ أيضا عن تدهور الرصيد المالي (عجز بنحو ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وارتفاع الدين الحكومي بمقدار ٩٠ مليار دولار مقارنة بالتوقعات و الرصيد خارجي سيء. كما ساء الاحتياطي الإجمالي بمقدار ٤٠ مليار دولار مقارنة بتوقعات صدمة النفط /ما قبل النزاع.

ومن المتوقع أن يزداد النمو العام للعراق في عام ٢٠١٨ بفضل بيئة أمنية أكثر مواتاة، وبفضل ارتفاع أسعار النفط عما كان متوقعا، ويمكن للعراق زيادة المخزونات وخفض المديونية بشكل أسرع في إطار برنامج ضبط أوضاع المالية العامة. ومن المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا في عام ٢٠١٨، وفي حين سيبقى خفض إنتاج النفط قائما حتى نهاية عام ٢٠١٨، من المتوقع أن يستمر الاقتصاد غير النفطي في النمو بعد أن تراجع في عام ٢٠١٦ مع

تراجع تراكمي بنسبة ٢٠ في المائة منذ عام ٢٠١٣. وينبغي أن تسهم البيئة الأمنية الأكثر ملاءمة في زيادة النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن تستمر أسعار الصادرات النفطية في العراق في التعافي لتصل إلى ٤٨,٨ دولار في عام ٢٠١٨ وأن تبقى في نطاق ٤٧ - ٤٩ حتى عام ٢٠٢٠,[١٨] ومن المتوقع أن يتحسن العجز المالي من خلال مواصلة ضبط أوضاع التمويل للنفقات الجارية غير النفطية. ومن المتوقع أيضا أن يستفيد عجز الحساب الجاري من التعديل المالي وأن يزداد حجم صادرات النفط وارتفاع أسعار النفط. ومن المتوقع أن ينخفض الدين العام إلى ٦٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧، بعد أن بلغ ذروته عند ٦٤ في المائة في عام ٢٠١٦. وسيساعد ضبط الأوضاع المالية على حماية الإنفاق الاجتماعي بنحو ٢٢ في المائة من النفقات غير النفطية. ومن المتوقع أن يظل معدل التضخم عند ٢ في المائة خلال فترة التوقعات بفضل نظام سعر الصرف المربوط الذي يثبت السياسة النقدية.

ولن تعوض عملية إعادة البناء إلا جزئيا الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي تكبدها العراق. وتشير تقديرات آثار النمو في مسار موثوق به للاستثمارات العامة والخاصة إلى مدى سرعة إعادة الإعمار إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى مستوى ما قبل الصراع لعام ٢٠١٣,[١٩] وسيشمل مسار إعادة الإعمار إلى مستوى ما قبل الصراع من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أعلى والاستثمار العام والخاص. ويزداد إجمالي تكوين رأس المال الإجمالي بعد انتهاء النزاع تدريجيا كحصة من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يتسق مع غياب ازدهار مطول في فترة ما بعد النزاع، بعد الانتعاش الفوري قصير الأجل.[٢٠] فالاستثمارات في البنى التحتية تميل إلى الارتفاع والذروة بعد ٦ سنوات من انتهاء النزاع[٢١] . وتشير المستويات السابقة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن العراق يمكن أن يجتذب قدرا كبيرا من رؤوس الأموال الأجنبية التي يمكن أن توفر للبلد إمكانية الوصول إلى رأس المال والمهارات والتكنولوجيا وشبكات الأعمال الدولية غير المتاحة محليا. ومنذ عام ٢٠٠٤، شهد العراق زيادة قدرها عشرة أضعاف في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، التي بلغت أكثر من ٥ مليارات دولار في عام ٢٠١٣ [٢٢] .ووجهت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاع النفط، ووفرت التمويل أيضا للبناء والزراعة.

وبفضل النمو المرتفع، سيصل الاقتصاد غير النفطي إلى مستويات عام ٢٠١٣ بحلول عام ٢٠١٩ إذا تحققت استثمارات أعلى من قبل القطاعين العام والخاص. وسيستغرق الأمر وقتا أطول إذا لم يكن هناك زيادة في الاستثمار الخاص (الشكل ٢). وبالمقارنة مع توقعات الاقتصاد الكلي الأساسية، فإن سيناريو إعادة الإعمار يفترض أن الحكومة العراقية ستصبح قادرة منذ عام ٢٠١٩ على زيادة الاستثمار العام غير النفطي تدريجيا بمقدار ١٠ مليار دولار. [٢٣]وهذا تقدير متحفظ من شأنه أن يؤدي إلى مرحلة إعادة إعمار أطول من ١٠ سنوات. ومن المفترض أن الاستثمار العام من أجل إعادة الإعمار ممول خارجيا بالكامل، من حيث مقارنته بالمحفظة الحالية للديون العامة الخارجية في العراق،

١٨ اتساقا مع المتوسط البسيط لأسعار النفط الآجلة لبرنت وخام غرب تكساس الوسيط ودبي وفرض خصم ٥ دولارات على أسعار تصدير النفط العراقي، وهو ما يعادل متوسط الخصم منذ منتصف عام ٢٠١٥.

١٩ أجريت عمليات المحاكاة باستخدام النموذج الموحد للاقتصاد الكلي في العراق.

٢٠ الأمم المتحدة والبنك الدولي (٢٠١٧)؛ شوارتز، هان، وبانون (٢٠٠٤).

٢١ شوارتز، هان، وبانون (٢٠٠٤).

٢٢ وهو مبلغ مماثل لمقدار اقتصادات أكبر كثيرا مثل مصر ونيجيريا وثاني أكبر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين بلدان الأوبك

٢٣ مستوى يتسق مع االاحتياجات االاستثمارية التي أشارت إليها الحكومة العراقية. وفي عام ٢٠١٨، يفترض زيادة قدرها ٥ مليارات دولار في الاستثمارات العامة غير النفطية مقارنة بخط الأساس

وبقدر ما يكفي لقدرة استيعاب محدودة في البداية ومتسقة مع القدرة على تحمل الديون .[٢٤] ومن شأن زيادة الأمن والاستثمار العام أن يسهم أيضا في عودة الاستثمارات الخاصة إلى مستوى ما قبل النزاع الذي يبلغ ٥ مليارات دولار في السنة بحلول عام ٢٠١٩.

ومن شأن مزيد من التأخيرات في عملية التعمير أن يواصل زيادة تكلفة الصراع بالنسبة لشعب العراق. غير أن الاستثمار وحده لن يكفي للعراق لتحقيق نمو غير نفطي أعلى إذا لم تؤد الإصلاحات الهيكلية إلى زيادة إنتاجية الاقتصاد العراقي. كما سيستغرق الانتعاش وقتا أطول إذا فشلت عملية إعادة الإعمار في التقرب من القطاع الخاص.

الشكل ١٢: اجمالي الناتج المحلي غير النفطي (كنسبة مئوية)

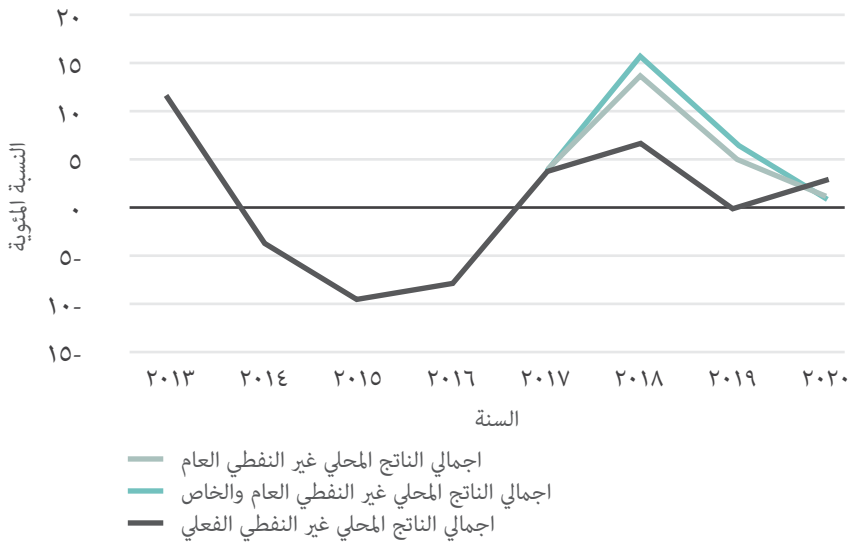

الجدول ٥٤: مؤشرات الاقتصاد الكلي

	الفعلي		التوقع في نيسان ٢٠١٣	الفعلي
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٧ المعدل	٢٠١٤-٢٠١٧ المعدل
النمو الاقتصادي والاسعار				
الناتج المحلي الاجمالي، الاسعار الثابتة (تغير بنسبة ماوية)	٨.٤٣	٩.٠٤	٨.٥٦	٤.٠٣
الناتج المحلي الاجمالي، الاسعار الحالية (مليار دولار)	٢١٢.٥	٢٣٣.٢٩	٢٩٢.٥٣	١٩٤.٧٢
الناتج المحلي الاجمالي للفرد، الاسعار الحالية بالدولار	٦٣٠٥.٠٨	٦٧٠٨.٣٩	٧٧٧٤.٣٧	٥٢١٩.٣٢

٢٤ في ظل هذا السيناريو، سيستمر الدين العام في الازدياد ويصل إلى ذروته في عام ٢٠٢٠ عند ٦١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بخط الأساس

انتاج النفط (مليون برميل يوميا)	٣	٣	٤.٤٣	٣.٩٨
صادرات النفط (مليون برميل يوميا)	٢.٤	٢.٤	٣.٦٦	٣.٤
اسعار تصدير النفط العراقي (دولار -برميل ٢/	١٠٦.٧	١٠٢.٩	٩٢.٥	٥٦.٢٥
تضخم سعر المستهلك(تغير بنسبة مئوية، المعدل)	٦.١	١.٩	٥.٥	١.٠٣
الحسابات الوطنية				
اجمالي الاستثمار المحلي	٢٢.١	٢٧	٢٣.٥٥	٢٢.٥٣
منها: العام	١٣.٢	١٧.٦	١٥.٨٨	١٣.٨٣
اجمالي الاستهلاك المحلي	٦٩.٤	٦٩.٥	٧٢.١٥	٨٠.٣٥
منها :العام	٢٠.٧	٢١.٢	٢٠.٨٥	٢١.٨٥
المالية العامة				
الايرادات والمنح الحكومية	٤٧	٤٢.٦	٤٥.١٥	٣٣.٢
الايرادات الحكومية من النفط	٤٣.٤	٣٩	٤٢.٩٣	٢٩.٧٥
الايرادات غير الحكومية من النفط	٤	٣.٦	٢.٢٥	٣.٢
النفقات ، منها:	٤٢.٩	٤٨.٤	٤٢.٠٣	٤٢.٠٨
النفقات الحالية	٢٩.٧	٣٠.٩	٢٦.١٨	٢٨.٢٥
النفقات الراسمالية	١٣.٢	١٧.٦	١٥.٨٨	١٣.٨٣
الرصيد المالي الكلي(بما في ذلك المنح)	٤.١	-٥.٨	٣.١٣	-٨.٩
الرصيد المالي الرئيسي غير النفطي(نسبة اجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	-٦٤	-٦٨.٧	-٦٦.٢٥	-٤٨.٣٨
بنود المذكرة				
الدين الحكومي الكلي (بمليارات الدولارات)***	٧٥.٧	٧٤.٣	٢٧.٢	١١٦.٨
الدين الحكومي الخارجي (بمليارات الدولارات)***	٦٠.٣	٥٩.٢	٢٠.٧	٦٨.٣
المؤشرات النقدية				
النمو في الاموال الاحتياطية	٨.٣	١٢.٦	١١.٠٥	-٤.٥
النمو في الاموال في معناها الواسع	٣.٤	١٦.٧	٩.٦٨	١.٢
الائتمان الى الاقتصاد (نمو بنسبة مئوية)	١٤.٩	١٤.٧	*٤.٣	٦.٠٣
القطاع الخارجي				
الحساب الجاري	٦.٧	١.٣	٣.٨٨	-٣.٧
الميزان التجاري	١٤.٣	٩.٥	١١.١٥	٣.٢٣
الرصيد الخارجي الكلي	٤.٤	-١.٣	٤.٢٥	-٤.٧٨
اجمالي الاحتياطي بمليارات الدولارات ٦/	٦٩.٣	٧٧.٨	٩٢.٥٥	٥٢.٩٥
في اشهر استيراد البضائع والخدمات	٩.٨	١٠.٤	٨.٩٥	٨.٥٥
) سعر الصرف (دينار لكل دولار، متوسط الفترة)	١,١٦٦	١,١٦٦	**١,١٧١	١,١٧١

* معدل ٢٠١٤-٢٠١٦ – كما متوقع في حزيران ٢٠١٥ ** المعدل الفعلي *** بيانات نهاية ٢٠١٧ وليم يتم عرض معدل الفترة

٣. الاثار على القطاع

لم تمثل **الزراعة** سوى ٤,٣ في المائة من الاقتصاد في عام ٢٠١٣ وأكبر مصدر للعمالة (٣٠ في المائة)، بما في ذلك بالنسبة للفقراء والنساء. غير أنه أصيبت بضرر هائل أثناء النزاع. وانخفضت القيمة المضافة بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٤ و ٤٩ في المائة في عام ٢٠١٥ (الجدول ٥٦) بسبب النزاع أساسا، ويشمل ذلك خسارة الإنتاج أثناء النزاع التي أدت إلى نضوب رأس المال العامل للمزارعين، والأضرار التي لحقت بالأصول الثابتة مثل المكائن والبيوت البلاستيكية كأصول الثروة الحيوانية. ولم يحصل سوى ٢٠ في المائة فقط من المزارعين على الري بحلول أوائل عام ٢٠١٧ مقارنة بنحو ٦٥ في المائة قبل النزاع. كما كان هناك نقص في المدخلات مثل الأسمدة ومبيدات الآفات والبذور نتيجة الأضرار التي لحقت بطرق النقل والبنية التحتية. فعلى سبيل المثال، أفاد تقرير الشبكة الإقليمية لتحليل الأمن الغذائي (RFSAN ٢٠١٦) أن قدرة الإنتاج الزراعي العراقي قد انخفضت بحوالي ٤٠٪ بعد النزاع. وقد بلغت خسائر المواشي ما يصل الى ٩٥ فى المائة فى بعض المناطق.

وبلغت حصة **صناعة البناء** من الناتج المحلي الإجمالي ٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٣، وتضرر بشكل كبير خلال النزاعات و انخفض من ناحية في القيمة المضافة بنحو ٣٥-٤٠ في المائة في كل عام خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وحوالي ٦ في المائة في عام ٢٠١٧(الجدول ٥٦). وتضررت أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ وحدة سكنية، وتدمير ٣٧ في المائة من المساكن التي لا يمكن إصلاحها، حيث تعرضت المساكن للأسر ذات الدخل المنخفض لأكبر قدر من الضرر. وفي أعقاب النزاع، من المتوقع أن يزداد الطلب على اليد العاملة من أجل الهدم ورفع الحطام وإعادة بناء الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة. وهذا بدوره سيزيد الطلب والأرباح للعمال المهرة وغير المهرة أيضا في صناعات مثل التصنيع والنقل.

وفي قطاع **الخدمات**، تكبدت خدمات التمويل والتأمين أكبر ضربة في فترة النزاع. وفي حين أن الأضرار المادية كبيرة من حيث فروع المصارف، الا أنها يفوق عليها بشكل كبير الانخفاض الائتماني في القطاع المصرفي، وخاصة بالنسبة للمصارف المملوكة للدولة(الجدول ٥٥). و الخسائر المقدرة من المخصص الاضافي المطلوب لتغطية انخفاض قيمة الائتمان (معظمها من مصرفي الرشيد والرافدين)، بقيمة ٩,٦ تريليون دينار (٨,٣ مليار دولار). كما عانى قطاع النقل من أضرار كبيرة تقدر بنحو ٣,٣ تريليون دينار(٢,٨ مليار دولار) تشمل الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية ولكن أيضا لتقديم الخدمات.

القطاع المالي والنقدي: في حين أنه من الصعب تقدير أثر النزاع وصدمة أسعار النفط على نحو منفصل على الاقتصاد بشكل منفصل، فإن إنتاج النفط، وبالتالي الإيرادات منه حافظ على ارتفاعه (الجدول ٥٤) على الرغم من الصراع. وتعتبر عائدات النفط مهمة جدا بالنسبة للاستدامة المالية في العراق حيث أنها تشكل أكثر من ٦٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من ٩٠ في المائة من إيرادات الحكومة المركزية و ٩٨ في المائة من صادرات البلد. وقد تأثر النشاط غير النفطي بالنزاع، ولا سيما في مناطق التي كانت تحت سيطرة داعش سابقا، ولكن أيضا في بقية أنحاء العراق مع تدمير الأصول الإنتاجية والبنية التحتية، وتعطلت التجارة الداخلية والخارجية وتزعزعت ثقة الأسر والمستثمرين.

وعلى الرغم من جهود ضبط النفقات التي يدعمها المجتمع الدولي، تدهور ميزان المالية العامة في العراق في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الأمني والنفقات الإنسانية وضعف الضوابط. وانخفضت

أسعار الصادرات النفطية في العراق من ٩٦,٥ دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠١٤ إلى ٣٥,٥ دولار في عام ٢٠١٦، مما أدى إلى انخفاض عائدات النفط بنسبة ٥٢ في المائة خلال عامين، على الرغم من زيادة الإنتاج بنسبة ٤٨ في المائة. وفي ظل عدم وجود مصدر آخر من مصادر الدخل ذات الصلة، ارتفع عجز الموازنة العامة للحكومة العراقية إلى ١٣,٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦. وخلال هذه الفترة، خفضت الحكومة العراقية النفقات الأولية بنحو ٢٣ في المائة بالقيمة الحقيقية، أي ما يعادل خفض النفقات الأولية غير النفطية بنسبة ١٠ نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وبالنظر إلى الأزمة المستمرة، قامت الحكومة بحماية نفقات الرواتب والرواتب التقاعدية، وبالتالي وقعت وطأة التعديل على موازنة الاستثمار غير النفطي. وفي عام ٢٠١٧، من المقدر أن يرتفع العجز المالي إلى ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بفضل ارتفاع أسعار النفط، وتدابير لزيادة الإيرادات غير النفطية ووضع سقف على النفقات على الأجور والرواتب التقاعدية والتحويلات.

القطاع الخارجي: لم يؤثر النزاع بشكل كبير على رصيد الحساب الجاري حيث ظل إنتاج النفط والصادرات النفطية مع بعض الاضطرابات في مستويات مرتفعة. وقد تسبب انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ في ضربة قوية للميزان الخارجي حيث أن تصدير العراق يهيمن عليه النفط بشدة. وأدى ذلك إلى تحول رصيد الحساب الجاري إلى مستوى سلبي في عام ٢٠١٥، وظل هذا الوضع حتى عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري في عام ٢٠١٧ إلى ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بفضل ضبط أوضاع المالية العامة وارتفاع عائدات النفط. ومع التوقعات الحالية لأسعار النفط وتنفيذ عملية ضبط أوضاع المالية العامة في إطار صندوق النقد الدولي وبدعم من مجموعة البنك الدولي، ينبغي انهاء العجز في الحساب الجاري أو تخفيضه بشكل كبير بحلول عام ٢٠٢٢.

الشكل ١٣: الاضرار والخسائر حسب القطاع (مليار دينار)

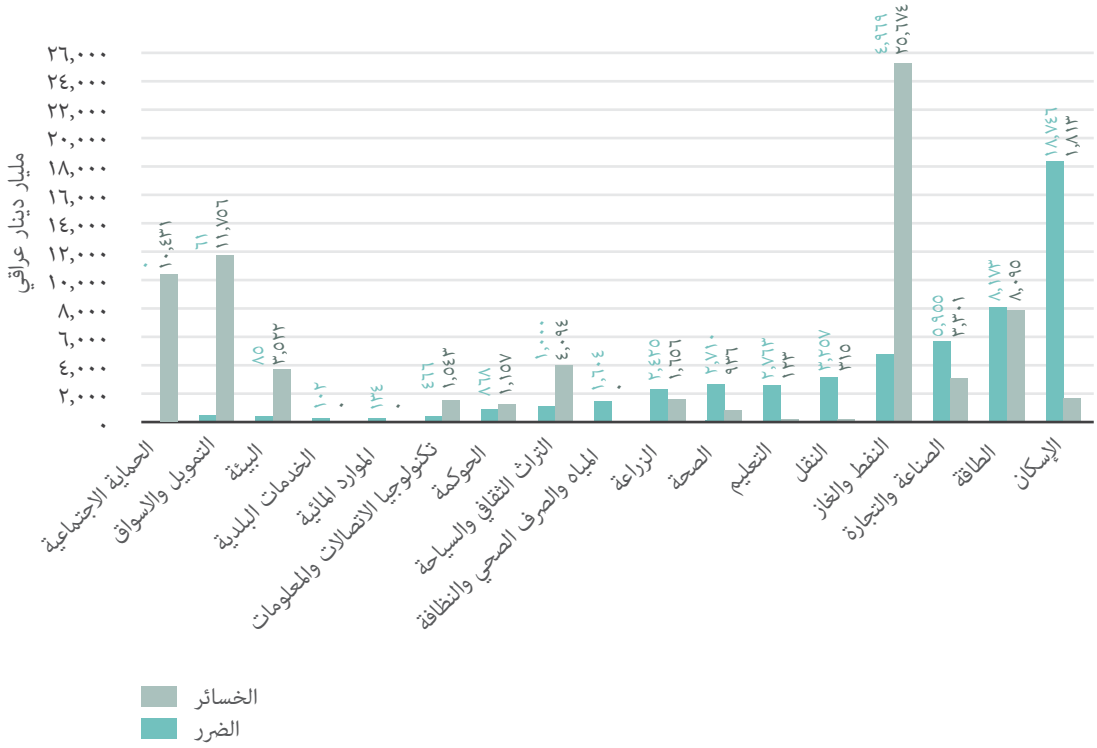

الجدول ٥٥: الاضرار والخسائر على مستوى المحافظة (مليار دينار)

القطاع	كلفة الضرر (مليار دينار) (مليون دولار)	الخسائر (مليار دينار) (مليون دولار)
القطاعات الجتماعية		
الاسكان	١٨,٧٤٦ (١٦,٠٧٧)	١,٨١٣ (١,٥٥٥)
الصحة	٢,٧١٠ (٢,٣٢٤)	٩٣٦ (٨٠٣)
التعليم	٢,٧٦٣ (٢,٣٦٩)	١٢٣ (١٠٦)
الحماية الاجتماعية	n/a	١٠,٤٣١ (٨,٩٤٦)
التراث الثقافي والسياحة	١,٠٠٠ (٨٥٨)	٤,٠٩٤ (٣,٥١١)
القطاعات الانتاجية		
الزراعة	٢,٤٢٥ (٢,٠٨٠)	١,٦٥٦ (١,٤٢٠)
الموارد المائية	١٣٤ (١١٥)	n/a
الصناع والتجارة	٥,٩٥٥ (٥,١٠٧)	٣,٣٠١ (٢,٨٣١)
التمويل والاسواق	٦١ (٥٢)	١١,٧٥٦ (١٠,٠٨٢)
قطاعات البنية التحتية		
الطاقة	٨,١٧٣ (٧,٠٠٩)	٨,٠٩٥ (٦,٩٤٣)
النفط والغاز	٤,٩٦٩ (٤,٢٦٢)	٢٥,٦٧٤ (٢٢,٠١٩)
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٤٦٦ (٤٠٠)	١,٥٤٣ (١,٣٢٣)
النقل	٣,٢٥٧ (٢,٧٩٤)	٣١٥ (٢٧٠)
المياه والصرف الصحي والنظافة	١,٦٠٤ (١,٣٧٥)	n/a
الخدمات البلدية	**١٠٢ (٨٨)**	**n/a**
القطاعات الشاملة		
الحوكمة	٨٦٨ (٧٤٥)	١,١٥٧ (٩٩٣)
البيئة	٨٥ (٧٣)	٣,٥٢٢ (٣,٠٢١)
المجموع	٥٣,٣١٨ (٤٥,٧٢٧)	٧٤,٤١٧ (٦٣,٨٢٢)

الجدول ٥٦: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي حسب الأنشطة الاقتصادية (نسبة مئوية)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الزراعة والصيد والغابات وصيد الاسماك	٤.٣	٢-	٤٩.٣-	٥٩.٦	٣-
التعدين والنفط الخام والمقالع	٤٩.٧	٦.٣	١٧.١	٢٤.٤	٣.٦-
النفط الخام	٤٩.٤	٥.٤	١٨.٤	٢٤.٦	٣.٥-
تعدين اخر	٠.٣	٣٤.٦-	٠.٧	٥٤.٥-	٥٠-
التصنيع	١.٥	٢٢.٢-	٢٥.٧-	٥.٩	٢٠
الكهرباء والماء	١.١	١١.٨	١.٨	٢.٢-	٥
البناء	٨.٧	٤.٦-	٣٤.٤-	٤٠.٣-	٥.٨-
النقل والتخزين والاتصالات	٧.٢	٦.١	٦.٥	٢٨.٣-	٣
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	٨.٥	٠.٥-	٠.٣	١.٦	٥
التمويل والتامين والعقارات وخدمات الاعمال	٧.٢	٨.٤-	٠.٣	١.٨	٦.٢
خدمات التمويل والتامين	١.٧	٤١.٢-	٣٠.٥-	١.٦	٨
العقارات	٥.٥	١.٩	٥.٩	٥.٤-	٦
الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية	١٢.٢	٨.٥-	١.٤	٤-	٨.٢
منتجو الخدمات الحكومية	٩.٩	١١-	١.١	١٠.٨-	٩
الخدمات الشخصية	٢.٣	٢.٦	٢.٦	١١	٥
الناتج المحلي الاجمالي بكلفة العامل الثابت	١٠٠	٠.٧	٤.٨	٠	٠.٨-
الناتج المحلي الاجمالي	١٠٠	٠.٧	٤.٨	١١	٠.٨-
الناتج المحلي الاجمالي النفطي	٤٩.٤	٥.٤	١٨.٤	٢٤.٦	٣.٥-
الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي	٥٠.٦	٣.٩-	٩.٦-	٨.١-	٤.٤
المذكرة:					
الناتج المحلي الاجمالي النفطي(ترليون دينار)	٢٧٣.٦	٢٧٣.٦	٢٠٩.٧	٢٠٢.٧	٢٣٠.٧
الناتج المحلي الاجمالي النفطي	١٢٥.٦	١٢٤.١٢	٦٩.٩	٦٨.٦	٨٧.٣
الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي	١٤٨	١٤٩.٤٨	١٣٩.٨	١٣٤.١	١٤٣.٤

٤. المُضي قدماً

يتوجب على العراق أن يمول ويدعم جهود إعادة الإعمار والإنتعاش، وأن يواصل في نفس الوقت عملية تعديل أوضاع المالية العامة نحو الاستدامة على المدى الطويل. ولتعزيز التحسينات في الاقتصاد غير النفطي، يجب على الحكومة أن تركز على خفض مستوى العنف وإعادة بناء العقد الاجتماعي. ومن المتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي غير النفطي بصورة متحفظة إلى ما يقرب من نصف متوسط نموه قبل عام ٢٠١٤ إلى ٤ في المائة لأن العنف المتكرر قد يؤدي إلى تأخير الاستثمار والإنتعاش بعد انتهاء الصراع. ومن شأن تحسين الأمن وجهود التعمير الأولية أن يحافظا على نمو غير نفطي مدفوعا بالبناء والخدمات في جانب العرض. ومن شأن ارتفاع مستويات التهجير القسري وانعدام

الأمن المتبقي أن يحدا من الاستهلاك الخاص والاستثمار في البداية، ولكن من المتوقع أن يزداد ذلك أيضا بفضل الزيادة المتوقعة في الائتمان للقطاع الخاص وإن كان ذلك من مستوى منخفض جدا.

إن تركيز الحكومة على الحفاظ على التماسك الاجتماعي بعد تحرير معظم المناطق التي يسيطر عليها داعش وتجنب الصراع قبل الانتخابات البرلمانية يحدد تحديات احتواء النفقات الجارية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وقد تم حتى الآن تنفيذ التعديل المالي من خلال تخفيض كبير في النفقات الاستثمارية غير النفطية. وفي حين يبدو تأجيل الاستثمارات غير النفطية مخالفا لتعزيز إعادة الإعمار وتقديم الخدمات، فإن جودة وكفاءة الاستثمارات غير النفطية تعاني من ضعف القدرات المؤسسية وقضايا الحوكمة تاريخيا. وبالتالي هناك حاجة إلى أن تكون انتقائية في الاستثمارات غير النفطية بسبب الضغوط المالية، مع بناء قدرة الوكالات المنفذة في المستقبل على اتخاذ المزيد من الاستثمارات. ولم تعدل النفقات الجارية، والأجور والرواتب التقاعدية المدفوعة من الموازنة بعد إلى مستوى الإيرادات الأدنى. إن تخفيض فاتورة الأجور والرواتب التقاعدية كجزء من جهود ضبط أوضاع المالية العامة هي مبادرات حساسة للغاية لأنها جزء من العقد الاجتماعي القائم في العراق كما هو الحال في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى ولكن هناك التزام بتحسين الرقابة على النفقات من خلال إزالة الاحتيال في دفع الأجور، ومن المحتمل أن تستخدم الاستنزاف الطبيعي لموظفي الخدمة المدنية الانتقالية من كشوف المرتبات إلى خطة الرواتب التقاعدية العامة الممولة من المساهمات.

وهناك حاجة إلى إشراك القطاع الخاص في أنشطة التعمير والإنتعاش ودعم القطاعات غير النفطية ذات الأولوية من أجل النمو مثل قطاع التشييد والسياحة الدينية والأعمال التجارية الزراعية. ويمكن لقطاع البناء أن يولد فرص عمل بسرعة نسبيا في مرحلة إعادة الإعمار، في حين أن قطاع الأعمال الزراعية كان في السابق مصدرا رئيسيا للوظائف والصادرات للعراق ويمكن أن يكون كذلك مرة أخرى. ومن المهم أن نلاحظ الآثار الجغرافية لاستراتيجية القطاع التي تنطوي على إمكانات للنمو. والواقع أن هذه الاستراتيجيات من المرجح أن تخلق فرص عمل ونموا مختلفا في مختلف أنحاء البلد. على سبيل المثال، من المرجح أن يولد البناء معظم النمو والوظائف في المناطق التي عانت مؤخرا من الدمار من الحرب - المناطق المحررة من داعش، وعلى الأخص الموصل. ومن المرجح أن تتركز فرص العمل والنمو السياحي على المواقع الدينية الرئيسية في كربلاء والنجف وكذلك في بغداد وأربيل. ومن المرجح أن يتركز نمو الأعمال الزراعية في المناطق الريفية حول بغداد وكذلك بالقرب من أربيل.

وعلى المدى المتوسط، يتعين على الحكومة (أ) المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال التحكم في النفقات العامة، و (ب) تحسين إدارة إيرادات النفط، و (ج) توسيع الإيرادات غير النفطية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية. وهذا جهد يدعمه المجتمع الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي على نحو أكثر تحديدا.

ولكن لا تزال هناك مخاطر. أما أسعار النفط والصدمات الأمنية فهما صدمتان مستقلتان عن بعضهما البعض، الا أن التجربة الأخيرة أظهرت أن الجمع بين هاتين الصدمتين السلبيتين أدى إلى نمو سلبي غير نفطي وعجز مالي أكبر وديناميات دين غير مستدامة، تقوض الجهود المبذولة حتى الآن للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة الحيز المالي لتمكين الإصلاحات في المستقبل. وفي حين من المتوقع أن تتبع أسعار النفط اتجاها تصاعديا طفيفا، فمن المتوقع أن تظل في المتوسط أقل بنسبة ٥٠ في المائة مما كانت عليه في عام ٢٠١٤، كما أن مستواها خلال فترة التوقعات لا يزال غير مؤكد إلى حد كبير في مؤشرات التقلب. يمكن للعراق أن يواجه مرة أخرى أزمة مالية إذا أعاد

إشعال الصراع والعنف بسبب الانتكاسات في النجاحات الأخيرة ضد داعش أو زيادة التوتر مع حكومة إقليم كردستان عقب الاستفتاء على استقلالها. وفي مثل هذا السيناريو السلبي، سيتم تقويض جهود الإنتعاش وإعادة الإعمار وثقة المستثمرين.

اطفال يحملون قنينة ماء في مخيم خانكي للاجئين (اب ٢٠١٤)
الصورة: Answer٥(شوترستوك)

٥. استراتيجية التعافي واعادة البناء

استناداً إلى الخبرة الدولية في تحديد أولويات الاحتياجات، يوصى باستخدام أهداف الانتعاش الاستراتيجي الثلاثة التالية كأساس لاستراتيجية الانتعاش وإعادة الإعمار المقترحة التي تسعى إلى التصدي للتحديات في العراق:

- **تجديد العقد الاجتماعي**. يحتاج العراق إلى الاستفادة من الفرصة التاريخية لكسر أنماط الصراع السابقة واستخدام جهود إعادة الإعمار لإقامة عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها. إن إرث النظام السابق مقترنا بأثر غزو عام ٢٠٠٣ قد كشف عن انقسامات عميقة الجذور في المجتمع العراقي، وانعدام الثقة في الحكومة قبل عام ٢٠٠٣. ومن خلال هذا الهدف، تهدف الحكومة إلى تحسين الشفافية والمساءلة في إعادة الإعمار وهي الجهود نفسها، كوسيلة لإعادة بناء الثقة. وعلاوة على ذلك، سيركز البرنامج على النهوض بإصلاحات السياسات الحاسمة اللازمة لتعزيز القدرة على التنفيذ على المستوى المحلي، مما يؤدي إلى تقريب التنمية من السكان المتضررين. وفي هذا الصدد، تلتزم الحكومة بتحسين فعاليتها للرد على مخاطر الصراع في المستقبل والتخفيف من حدتها من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي.
- **تعزيز الانتعاش الاقتصادي / الأعمال التجارية / التنمية**. من المهم خلق فرص العمل وتنمية القدرات الإنتاجية وحفز الأنشطة الاقتصادية ومشاركة القطاع الخاص في جهود التعمير. وأدت أزمة الطاقة، وانعدام الأمن ، وضعف القوانين والأنظمة، وانخفاض مستويات الاستثمار الوطني والدولي، إلى شل القطاع الخاص. ومن الأهمية بمكان، من خلال دمج الأولويات من قطاعي التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والاجتماعية في رؤية الحكومة العراقية لعام ٢٠٣٠، التركيز على الأولويات الحاسمة، بما في ذلك تنفيذ الإصلاحات الضريبية والمالية، وتحسين بيئة الأعمال، وخلق فرص العمل. ويركز اهتمام خاص وعاجل على الكيفية التي يمكن بها استخدام جهود إعادة الإعمار ذاتها لتوليد فرص للقطاع الخاص ولأغراض التوظيف.
- **إعادة تأهيل البنية التحتية الرئيسية واستعادة تقديم الخدمات**. ود تسبب الصراع فى العراق فى تدمير البنية التحتية فى البلاد التى اثرت على الخدمات الهامة مثل انتاج الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والري وتدمير المنازل الخاصة، والذي تسبب في نزوح الكثيرين. ومن النتائج المهمة لإطار التعمير استعادة وإعادة تأهيل البنية التحتية العامة والخاصة التي من شأنها تمكين تقديم الخدمات وتوفير المساكن للناس وتسهيل التنمية الاقتصادية.

وتشمل الخطوات التالية نحو استراتيجية أشمل للإنتعاش وإعادة الإعمار توسعا سريعا في تقييم الأضرار والاحتياجات لتغطية المحافظات ال ١١ الباقية التي تكبدت الصدمات الناجمة عن الصراع.

وسيتم دمج نتائج تقييم الاضرار والاحتياجات في العراق وأهداف الانتعاش الاستراتيجية في إطار الحكومة لإعادة الإعمار والتنمية (RDF). وسيستمر إطار إعادة الإعمار في تطوير واعتماد نهج انتعاش برنامجي لضمان أن تكون

احتياجات الإنتعاش وإعادة الإعمار المحددة في التقييم منسقة تنسيقا جيدا ومتزامنة وأن تحدد أولوياتها بانتظام للحد من الفجوات والتداخلات المحتملة. وينبغي للإطار أن يطبق بصورة تدريجية هياكل مؤسسية متماسكة وهياكل تمويل وتحديد الأولوية، ووضع السياسات، وإدارة البرامج. وستساعد جهود الإنتعاش التي تقودها الحكومة العراقية والمنفذة محليا على الحصول على الدعم الأكثر انتظاما وتنسيقا من الشركاء الوطنيين والدوليين. ومن المسلم به أيضا أن هناك عدة قضايا ثانوية ذات أهمية حاسمة لنجاح عملية اعادة الاعمار. وسيولى اهتمام خاص من خلال إطار إعادة الإعمار الى المساواة بين الجنسين ودور المرأة والشباب، فضلا عن ضمان أن تعالج الأنشطة كلا من النازحين والمجتمعات المضيفة لتفادي النزاعات المحلية على الموارد والحصول على الخدمات. وعلاوة على ذلك، سيولى الاهتمام الى ضرورة تعزيز القدرة على التقديم على الصعيد المحلي بسرعة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية على حد سواء.

طفل في لاليش، نينوى، يلعب خارج خيمة في مخيم للاجئين (اب ٢٠١٤)
الصورة: Answer٥(شوترستوك)

ملحق: الاختصارات

ALP	برنامج التعلم المعجل
AML/CFT	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
BBB	إعادة البناء بشكل أفضل
CBI	البنك المركزي العراقي
CPI	مؤشر أسعار المستهلك
CS	الإحصاء المركزي
CSO	الجهاز المركزي للإحصاء
CT	تحويل نقدي
DNA	تقييم الأضرار والاحتياجات
EMIS	نظام معلومات إدارة التعليم
ENR	البيئة والموارد الطبيعية
EODP/AF	عملية الطوارئ من أجل التنمية / التمويل الإضافي
ESSRP	مشروع الاستقرار الاجتماعي في حالات الطوارئ والصمود
FCV	الهشاشة، والصراع، والعنف
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GOI	الحكومة العراقية
GW	جيجاواط
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IDP	النازحون داخليا
IMF	صندوق النقد الدولي
IQD	دينار عراقي
IRFFI	مرفق صندوق إعادة الإعمار الدولي للعراق
IRR	سكك حديد الجمهورية العراقية
ISIS	داعش/ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا
ITPC	الاتصالات والبريد في العراق
KWh	كيلوواط ساعة
KYC	اعرف زبونك
LPG	غاز البترول السائل
M&E	المراقبة والتقييم
Mbpd	مليون برميل يوميا
MDG	الأهداف الإنمائية للألفية

MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MFI	مؤسسة التمويل الأصغر
MFM	الاقتصاد الكلي والإدارة المالية
MfMod	النموذج المستقل المالي الاكبر
MoE	وزارة التربية
MoEH	وزارة البيئة و الصحة
MoEn	وزارة البيئة
MOLSA	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
MoP	وزارة التخطيط
MoT	وزارة النقل
NCD	الأمراض غير السارية الأمراض
NGC	شركة الغاز الوطنية
NGO	منظمة غير حكومية
NOC	شركة نفط الشمال
NPL	القروض المتعثرة
NRC	شركة مصافي الشمال
O&M	التشغيل والصيانة
OPC	شركة أنابيب النفط
OPEC	منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)
PAI	المعلومات المتاحة للجمهور
PDS	نظام التوزيع العام
PHC	الرعاية الصحية الأولية
PMT	اختبار-الوسيلة البديلة
PPP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
PW	الأشغال العامة
R & R	الرافدين والرشيد
RBF	التمويل القائم على النتائج
REFAATO	صندوق إعادة الإعمار للمناطق المتضررة من المنظمات الإرهابية
RFSAN	شبكة تحليل الامن الغذائي الاقليمي
SBAH	الهيئة العامة للاثار والتراث
SFD	الصندوق الاجتماعي للتنمية
SOB	الشركات المملوكة للدولة
SOE	الشركات الصغيرة والمتوسطة
UN	الامم المتحدة

UNESCO	اليونسكو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسيف)
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف
UNOCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
US	دولار أمريكي
WASH	المياه والصرف الصحي والنظافة
WBG	مجموعة البنك الدولي